في السياسة الداخليّة

مؤلّفات ميشال شيحا

Ouvrages (ré)édités aux éditions du Trident :

POéSIE

La maison des champs (1934, éditions de la Revue phénicienne)

CONFéRENCES ET éDITORIAUX

Le Liban d'aujourd'hui	(1942)
Essais I et II	(1950 et 1952)
Plain-Chant, propos dominicaux	(1954)
Palestine	(1957)
Politique intérieure	(1964)
Visage et présence du Liban	(1964, éditions du Cénacle libanais)
Propos d'économie libanaise	(1965)
Variations sur la Méditerranée	(1973)

عن دار النهار للنشر ومؤسّسة ميشال شيحا:

خواطر (جزآن) ترجمة جميل جبر.

لبنان في شخصيّته وحضورهترجمة فؤاد كنعان.

لبنان اليوم ترجمة أحمد بيضون.

فلسطين ترجمة (جديدة) لنبيل خليفه.

ميشال شيحا

في السياسة الداخليّة

ترجمة
أحمد بيضون

مقدّمة
غسّان تويني

الطبعة الأولى، أيلول 2004
ص ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961
ISBN 9953-74-000-3

المقدّمة

المهمّ، الفذّ الأهميّة، في إعادة قراءة – بل وفي إعادة نشر – مقالات ميشال شيحا الافتتاحيّة، وفي السياسة الداخليّة بالذات، هو أنّك تجد فيها باستمرار ما ينوّر الحدث الذي تعيش، يومها بالذات. يزيد في قربها من القارئ العربي أن "تقريبها" بقلم أحمد بيضون، يزيل عنها، بما يشبه السحر

اللغوي، طعم الترجمة الذي غالباً ما يبقى حاجزاً بين القارئ والكاتب... وهو حاجز يسهل على أحمد بيضون إزالته في العمق من كونه صاحب نظريّة "الصراع على تاريخ لبنان".

كأنّنا بهذا الفيلسوف (بالمعنى السقراطي الأكثر عراقة) يتوسّل الصحافة ليدلّل يوميّاً، وفي ضوء يوميّات الأمس التي تتأبّد تحت قلمه باستمرار، أنّه لم يفلسف فحسب دستور لبنان كتاباً مختوم العلم نستوضعه مكتبة... إنّما يجعل من هذه الفلسفة دستور حياة يوميّة، بل ميثاقاً مع التاريخ، فيه ما يصحّ أن نعود إليه، نستهديه، نستنير به حين نقيس مواقفنا يوماً يوماً.

هكذا كان من خمسين سنة، يوم أحرج ضميرَ ميشال شيحا إقدامُ الرئيس الشيخ بشارة الخوري على طلب تعديل الدستور لتجديد ولايته "في سبيل تدعيم الاستقلال" الذي كان لا يزال طريّ العود، وبدأ يصير مهدَّداً. فما كان من ميشال شيحا، على ما بين الرجلين، إلاّ أن بادر إلى معارضة التجديد في مقال بغاية الصراحة التي لم تخلُ من العنف، خوفاً من المجازفة بالدستور وبالاستقلال في آن معاً.

وغدت تلك الافتتاحيّة أمثولة. فكلّما قارب رئيس الخروج على الدستور طموحاً إلى تجديد أو طمعاً بمزيد من السلطة، تسبّب للبنان بما يشبه الزلزال يهدّد كيانه، لأنّ في الدستور، غير المكتوب منه – وهو الأكثر إلزاماً – كالمكتوب، ديمومة الكيان وسلامته.

* * *

حسبنا اليوم، من استعادة يوميّات الفلسفة "الشيحيّة"، هذه الأمثولة في الشأن الأهمّ : موقع لبنان في محيطه و"كيانيّة" الحريّة والدستوريّة بالنسبة إلى علاقاته بهذا المحيط. أقرأ:

"سنملك حتى الكمال مقاليد اللغة العربيّة، ولكنّنا لن نضحّي بشيء من أيّة لغة أخرى... ومصلحة العالم العربي كلّه أن نقرأ لأجله جميع الكتب وأن نستوعب لأجله جميع المعارف [...]

"وليس للجارة العزيزة سورية أن تكون لنا قدوة، بل لنا أن نكون نحن قدوتها. وتقضي طبيعة الأمور بأن يتّخذ مصيرها وجهة مصيرنا، لا العكس".

* * *

في وسع واحدنا أن يستمرّ يقرأ هكذا، ويعود يقرأ ثانيةً ويكرّر، ثمّ يستشهد من يوميّات ميشال شيحا، خصوصاً تلك التي كرّست نظريّة ائتلاف "العائلات الروحيّة" وضرورة تعزيز تنوّع التمثيل واستقامته داخل مجلس النواب وفي بقيّة المؤسّسات الدستوريّة كاحتراز للعنف خارج هذه المؤسّسات،

أيَ في الشارع، حيث يتهدّد لا مصير الكيان والاستقلال وحدهما، بل كذلك حقوق الإنسان والأمن والحريّات العامّة. وهي كلّها غايات وقيم وطنيّة لا يستقيم يناعها إلاّ في الحوار المنفتح المسالم.

هذا في فلسفة التحسّب، بل الاحتساب.

ولكن، هل في "يوميّات" الفيلسوف ما ينير سبيل خروجنا من المأزق إذا تفكّك التعاقد الاجتماعي فصار الكيان، وتبعاً لذلك الاستقلال، مهدّداً ؟

ربّما لا إذا كان القارئ يبحث عن حلول للأزمات كما يطلب المريض "وصفة" من الطبيب المداوي.

ذلك أنّه ليس من الفلسفة طبابة.

الفلسفة أن يعتمد واحدنا، الحاكم كما كلّ سياسي، بل كل مواطن، العقلانيّة الذاتيّة والرشد، والشفافية المرحّبة بحجة الآخر، في جدليّة النظام الديمقراطي حيث لا هيمنة لسلطة على مجلس الشعب، الذي هو موقع السيادة الوطنيّة، وموئل تمثيل العائلات الروحيّة وتلاقيها في وحدة مستوحاة من التاريخ المشترك. اقرأ :

"ليس لنا ها هنا إلا ماضٍ واحد وتاريخ واحد، وعلينا أيضاً أن نجعل في أسمى مقامٍ في نفوسنا تكوين إرادة مشتركة بيننا، هي إرادة العيش سويّة وتوفير السعادة بعضنا لبعض. فلا يمكن أن توجد حقيقة سياسيّة وعمليّة غير هذه".

* * *

وبعد، إذا كان للمقدمات – كمثل هذه – من فائدة، ففي السعي إلى الاستدلال على مدخلٍ للكتاب الذي تقدّم... خصوصاً إذا كان الكتاب مجموعة مقالات.

يسهّل ميشال شيحا الأمر علينا، وعلى قارئ افتتاحيّاته، أنّه يردّها إلى أصل نكرر وصفه بالفلسفي، وهو يصفه بـ"المواقف العَقَديّة" وأوّلها – يقول – "إنّ لبنان بلد لا يناسبه في السياسة ركوب الرأس (...) هو بلد يتعينَّ على التقاليد فيه أن تعصمه من متوسّلي القوّة".

حسب هذا الكتاب فائدةً أنّه يجيء، في الزمن الرديء، يكرّس للبنان "ما يؤدّيه الزمن في خدمته". فحذار أن نذهب في إفساد الحاضر إلى حدّ إفساد التاريخ.

غسان تويني

هذه الترجمة

لزمت هذه الترجمة لزوماً تاماً مضمون الكتاب الذي أصدرت مؤسّسة ميشال شيحا طبعته الأولى سنة 1964،

تحت عنوان

Michel Chiha, *Politique Intérieure*

فلم ننقص ولم نزد شيئاً ممّا ضمّته تلك الطبعة من مقالات مختارة لميشال شيحا في السياسة الداخليّة اللبنانيّة. ونقلنا أيضاً التصدير الذي قدّم تلك المقالات إلى قرّاء الكتاب المشار إليه. واحتفظنا أخيراً بالحواشي التي ألحقها الناشر ببعض المقالات تعريفاً بمناسبتها أو إيضاحاً لبعض مضمونها، ولم نزد عليها شيئاً.

أ. ب.

تصدير الطبعة الفرنسيّة

بعد "خواطر" و"التراتيل" و"فلسطين"، ها نحن أولاء نقدّم من قلم ميشال شيحا "في السياسة الداخليّة".

وما يضمّه هذا المجموع من نصوص جرى اختياره من بين مئات من المقالات كرّسها شيحا للسياسة اللبنانيّة. وما كان الاختيار بالأمر السهل لأنّه قضى باستبعاد مقالات كثيرة كانت تستحق أن تعرض مرة أخرى على تأمّل جمهور ما كان إلاّ ليوليها اهتماماً مؤكداً. ولكن لم يكن ثمّ مناص من التقيّد بالحجم المعتاد لكتاب من هذا الصنف. فعمدنا إلى التخيّر من بين جملة من التعريفات واللمحات والخلاصات لا سابق لحجمها ولا يجوز للبنانيّ يهتمّ لمصير بلاده أن يتجاهلها أو أن يهملها.

كان متعذّراً أن نعيد نشر كل شيء، فجهدت مؤسّسة ميشال شيحا لتقديم ما هو جوهريّ في عقيدة لا شكّ أنّها لم تهرم. وهي لن تهرم لأنّ منطلقها متابعة هي أكثر المتابعات وعياً وأكثرها تجرّداً للوقائع اللبنانيّة الأساسيّة **ولسمات لبنان الثابتة ولإمكانات ماثلة من آلاف السنين في موقع لبنان الجغرافي وفي وسطه البشري.**

فعلى مدى خمس وثلاثين سنة، ظلّ المفكّر الكبير الذي فارقنا يبذل من ذات نفسه بغير كلل في خدمة لبنان والحقائق اللبنانيّة، من غير أن يبتغي لنفسه، في أيّ وقت، ثواباً عمّا قدّم. كانت غايته الوحيدة – عبر ما أقام من براهين وما أطلق من نداءات وما وجّه من تحذيرات كان لا يني يكرّرها – أن يمدّ الأجيال الصاعدة بخلاصة خبرة ومساع لا مثيل لها في تاريخنا المعاصر.

ومذ كان ميشال شيحا لا يزال فتى، ناضل – بصفته اقتصاديّاً وبصفته شاعراً – لبعض الوطن اللبناني في حدوده الطبيعيّة. لذا كان يعتبر الأوّل من أيلول تاريخاً مأثوراً جاء الثاني والعشرين من تشرين الثاني تتويجاً له. بعد ذلك كرّس

"سهرات دائبة" لتحرير دستورنا، وهو عمل لا يزال موضع تقريظ متّصل، بسبب ملاءمته التامّة لحاجاتنا ولخصوصيّاتنا. ولم يكن دستوريّ العام *1926*، وهو الوطنيّ المتوثّب المنتخب نائباً عن بيروت، قبل ذلك بسنة، قد اتّخذ لنفسه مصدر إلهام مصنّفاً ما من المصنّفات، وهو يضطلع بمهمّة تزويد الجمهوريّة الوليدة قانونها الأساسي. فما كان يوافق أمّة مكوّنة من أقليّات طائفيّة وكان قميناً بحفظ إرادة العيش المشترك في صفوفها وتوطيده، كان الرجل يدركه تمام الإدراك بحكم تفهّمه الحالة اللبنانيّة بما هي حالة استثنائيّة، بالغة التعقيد على أكثر من صعيد.

وقد بدا من الرجل نفاذ البصيرة نفسه في الأعوام التي سبقت وصولنا إلى الاستقلال وفي تلك التي تلته. وذاك أن فكر ميشال شيحا السياسي كان قد ارتفع، من البداية، إلى ذرى أتاحت له التمييز، بيسر شبه معجز، بين ما يستحق البقاء وما هو عرضيّ، بين التقليد الحميد والعادة السيّئة، بين التقدّم الأصيل والمحاكاة المتعثّرة.

ولسوف يلاحظ القارئ أن الاستقلال بحسناته وبإلزاماته أيضاً لم يفاجئ ميشال شيحا الذي كان ينتظره ويتوق إليه توقاً متروّياً، فلا تغيب عن ناظره شروط المحافظة عليه وازدهاره. فلم يكن يمكن ولا يجوز للاستقلال أن يكون، في نظر ميشال شيحا، قطيعة أو انطواءً على النفس في بلاد، هي لبنان، اجتمع لها البحر والجبل. بل كان على الاستقلال أن يكون، قبل كلّ شيء آخر، انفتاحاً لا ينفكّ يزداد على العالم كلّه.

فعلى صعيدي العقيدة والحكم، جاء لبنان (الذي نعيش فيه، في صورته التي تتمثل لنا) ثمرة للتعريف الذي وضعه له ميشال شيحا. وذاك أن عقلاً واسعاً نفّاذاً وتمسّكاً لا تراخي فيه بالقيم الروحيّة كانا، عند شيحا، متّحدين بفضيلتين نادرتين هما التجرّد عن المنفعة والتشدّد الخلقي. كانت بغيته الوحيدة إنارة السبيل لمواطنيه حتى يراهم وهم يتقدّمون في مناخ سلام وتسامح وانضباط وحريّة نحو مستقبل واعد بالكثير.

على أنّه كان ينبغي علينا أن نعرف أنفسنا بأنفسنا، بادئ ذي بدء. ما هو لبنان وماذا يمثل في وسط البلاد العربيّة وفي العالم ؟ ما فحوى رسالته وما علّة وجوده ؟ كان ميشال شيحا قد قلّب مثل هذه الأسئلة على وجوهها. وكان له من حدّة حسّه بالضرورات اللبنانيّة ومن نفاذ أحكامه إلى لبّ المشكلات ما أتاح له صوغ أجوبة باهرة الوضوح. فإذا نحن أعدنا قراءة كتاباته في وقت لا يزال فيه بعضنا يعييه تمييز ما يفرّق ممّا يجمع وما هو مرشح للزوال ممّا هو مفترض الدوام، أدهشنا أن نرى أنّ **حقائق أوّليّة كانت قد جلبت هذا الجلاء الرائع** ما تزال تنسى أحياناً أو تهمل في حمّى المشاحنات الحزبيّة.

عليه، فإنّ معرفة ما هو لبنان بالضبط والتوصل إلى تعريف له هو الوحيد الذي لا يأتي مصطنعاً ولا مغرضاً، يقتضي الرجوع إلى أعمال ميشال شيحا. فلبنان عنده "بلاد أقليّات طائفيّة

متشاركة، تحاذر ركوب الرأس ومركب الانقلابات وتدرك أنّ كل هزّة تصيبها تفسد، إلى هذا الحد أو ذاك، ما يهيّئه لها الزمن وتعدّ نفسها، بكيانها المستقلّ الذي لا يمس، ملكاً لأبنائها جميعاً على السواء، معلنة حقها في الحياة ومؤمنة، أكثر من كل وقت مضى، بمسوّغ وجودها".

في أوقات التأزم والتردّد، تصبح العودة إلى المواقف العَقَديّة مقدّمة على ما عداها. فمن دونها تغدو كلّ مناقشة مؤدّية إلى إعادة النظر في المبادئ التي تقوم عليها وحدة الطوائف اللبنانيّة وإرادة العيش المشترك التي تجمعها. تحت هذا العنوان العام: "في السياسة الداخليّة"، تقدّم مؤسّسة ميشال شيحا مجموعاً من المقالات مرتّباً بحسب التوالي الزمني ومعدّاً لتوفير معرفة أحسن بلبنان وفهماً أفضل له ولرسالته ولشروط بقائه. ويقع القارئ فيها على عرض للمبادئ العامّة الثابتة لسياسة وطنيّة. ويتناول الكاتب فيها بالتحليل أيضاً وضع الدولة اللبنانيّة، محدّداً السبل إلى إصلاحها.

كان ميشال شيحا يكثر من العودة في افتتاحيّات "لوجور" إلى موضوعات يعدّها حيويّة، فتكرّرت، **تحت قلمه**، من سنة إلى سنة، **حقائق كانت تتعلق بها** – ولا تزال – **سلامة لبنان**. لا يسيء هذا التكرار إلى المجموع بل هو – على العكس من ذلك – يسهم في رسم السبيل الذي سلكه فكر الكاتب، وهو يتقدّم، وفي توكيد اهتمامه الثابت بإبراز خلاصات أكّدتها الوقائع تأكيداً حاسماً.

فعسى أن تسعف قراءة هذا المجموع مواطنينا في اكتشاف هويّتهم ليزداد التحابّ في ما بينهم وتعظم محبتهم لوطنهم المشترك.

1964

استهلال

في يوم مقبل، بعد أن نكون قد رحلنا إلى مملكة الأشباح، سيتهيّأ "تلميذ" نبيه أو مؤرّخ يحيي الليالي مجتهداً، فيكشف النقاب عمّا تبقّى. هذا إن كان مسعانا قد أفلح وإن كان قد تبقّى شيء من هذه الصفحات اليوميّة كلّها.

وستخرج، في بعض مطبوعات المستقبل، خروج سرّ يهمس في أذن، بعض كلمات منسيّة.

والأفكار التي تعتمل فينا ومعها الآمال وضروب الهوى وصور الأحلام وكلّ هذا المدّ الذي يملأنا، شأن المدّ الذي يأتي به القمر، وهذا النسغ الذي يصعد في حنايا الروح وكلّ ما نكتبه ونحن نقدح زناد "القوة الناطقة"، وكل ما نخرجه على سبيل الشهادة، وهذا السيل العاتي برمّته، لن تكون كلّها، في مستقبل الأيّام، غير مادة شفافة لأخيلة الذاكرة.

غير أن أملنا وما ننتظر هو أن يتيسّر للقليل الذي ينجو من قبضة الله و"يصل إلى برّ الأزمنة البعيدة" إظهار شهادة لا تردّ بإيمان لم يضعف قط.

هذا الإيمان ماثِل فينا مثول الخميرة تحفز أعمالنا في هذا الوقت وفي ما يأتي بعده، إن شاء الله.

أمّا الآن، فالواجب أن نبني مدينة الجسد، ليتكاثر فيها الناس والعقول والمحبّة.

مدخل إلى سياسة لبنانيّة()

هل يأذن لنا الجيل الفتيّ من اللبنانيّين أن نتوسّل ذكاءه، وهو ثاقب، في معظم الحالات (وإن جمح في بعضها)، فنعرض على حكمه (بمزيد من السرعة ومزيد من الإيجاز) محاولة لتسليط الضوء، جزئيّاً، في الأقل، على وضع يسوّغ كثيراً من القلق على الحاضر ويحيط خطره بالمستقبل؟

لا جرم أنّ لبنان بلد غاية في الصغر، ولكن أصالة هذا البلد ليست محلّ جدال. هو بلد غاية في القدم يُقال فيه اليوم إنّه فتيّ للغاية. وموقعه الجغرافيّ على المتوسّط من أكثر المواقع أهميّة وأكثرها تعرّضاً. فهو ماثل بين طريق بريّة وأخرى بحريّة وهاتان بين أكثر الطرق ضرورة لكرة الأرض. وهو من وجهة نظر بعينها ومن زاوية بعينها يشارك أكثر من كلّ بلد غيره في الوصل ما بين حضارات متباينة موزعة على جهات العالم الأربع.

وفيه تتواجه الأعراق والمعتقدات والشعائر واللغات وأساليب التفكير والأعراف. هو، في وقت معاً، بلد "ملجأ" وبلد هجرة، بلد جبال وسهول، بلد مناخات متنوّعة وثقافات مختلفة، وفيه نقع على صور الجنس البشريّ جميعاً وعلى صور العمل البشري جميعاً.

وإذا حفظنا النسب، وجدنا عدد المدارس فيه مساوياً لما في أكثر البلدان تقدّماً، ووجدنا التعليم والعلم بدرجاتهما جميعاً ووقعنا، بإزاء ذلك، على الجهل بدرجاته كلّها أيضاً. فنحن نقع إلى جانب أناس بلغوا غاية الترقّي، على آخرين (بعضهم مقيم في المدن) متأخّرين قرناً أو أكثر وبعضهم متأخر آلافاً من السنين. كلّ مقامات البشر هنا، حين نطوي الأزمنة رجوعاً، من الإنسان "الذي غادر محوره" بحسب عبارة كاريل إلى الإنسان البدائي.

خلاصة القول أنّنا هنا بين أكثر المتضادّات تضادّاً وأكثر العقليّات تبايُناً وأكثر الأعراف تنافراً وأقلّ الوجوه تماثلاً. ها هنا عالم أصغر.

وقد جرت العادة، لمّا عزّ ما هو أفضل منها، على تقطيع هذه الكتلة إلى جماعات رئيسة يحمل كلّ منها عنواناً طائفيّاً. وكل من هذه الجماعات متفرّعة فروعاً وفروعَ فروع. يتحصّل من هذا التقطيع عدد بعينه من "العائلات" الروحيّة تتباين مصادر غذائها "العقلي" و"المعنوي" تبايُناً عظيماً، في بعض الأحيان، و"تتمثّل"، في صور متباينة، هذا الغذاء الذي تتلقّى.

هؤلاء الناس جميعاً خاضعون لقوانين واحدة، إذا نحن استثنينا الأحوال الشخصيّة التي تكثر بها السلطات القضائيّة المستقلّة في مجالات بعينها. وهؤلاء الناس يعيشون على أرض واحدة ويتكوّن بهم وطن كان لنا أن نعتبره، وهو على الحال التي نرى، مسعى يائساً لولا أنّ الغالبيّة من هؤلاء الناس يرون فيه ضرورة.

والحال أنّه ضرورة، وهو، على كل حال، ضرورة فتّانة لأنّ الطبيعة منحت اللبنانيّين واحداً من أجمل "المواطن" وأكثرها "توازناً" على سطح الأرض. فالاضطراب هنا ليس في الأشياء، وإنّما هو قائم في البشر.

وما يزيّنه الحلم هو أن يجد اللبنانيّون أنفسهم في حال وفاق شامل مفاجئ. ولكن هذا ليس – ولا يمكنه أن يكون – إلاّ حُلماً. ولن يسع أحداً أن يحقق معجزة التوحيد هذه في يوم واحد. وقد كان من باب الجسارة الباهظة الثمن، الظنّ أن المهاودات السريعة والضخمة تفضي إلى جذب بعض العقول لا سيّما أكثرها عناداً. ذلك أمرٌ كان يسرّه الجميع بالأمس وهو أمر يعلنه الجميع اليوم.

غير أنّ على اللبنانيّين أن يسوسوا أنفسهم على نحوٍ يقلّل من مقدار المفارقة في وضعهم وعليهم أن "يدوموا" مدّة كافية ليتيسّر لهم الوصول إلى حالة توازن "دائم".

والسبيل إلى ذلك هو الإدراك أن لعامل "الزمن" الصدارة حيال مشكلة من هذا القبيل وأنّه يجب لزوم جانب الحرص في استعمال الزمن وتجب مساعدته. فيجب، إذن، أن يقترب القائد (أيّاً كان القائد وأين كان) من مسلك الحكيم أو الدبلوماسي المحنّك وأن يبتعد بالقدر نفسه عن مسلك آلهة الحرب. وذلك أنّ الزمن ينشئ العادة ويرسّخها، ما لم نعامله بالإكراه. ويلزم عن حدّ العادة أن الذي يريد التعوّد، عليه أن يتحاشى التقلّب والإفراط ما أمكن. فيجب إذن تلطيف المطامع والأهواء عوض تهييجها. ويجب تحريك حجارة الشطرنج ببطء والتعويل على البرج قبل الحصان والمجنون، بدلاً من قلب الرقعة.

السبيل إلى ذلك إذن، هو أن نلحظ أن تقريب هذه الكثرة من العناصر المتنوّعة بعضها من بعض وتوحيدها لا يستقيمان إلاّ بجعلها تعيش حياة سياسيّة مشتركة وبجعلها تسنّ القوانين معاً في رحاب مجلس تشريعيّ وتتمكّن من السهر على تنفيذ القوانين المذكورة. ذلك إلزاميّ في بلد من طراز لبنان بحكم عبرة الماضي المؤكّدة. ومصدر هذا الإلزام ليس الانعطاف المفرط إلى

الديمقراطيّة بقدر ما هو نواميس التوازن نفسها. فالمهمّ، بل الجوهري، أن يعيش لبنان. وقد يكون محكوماً علينا أن لا تنشأ عندنا، قبل مضيّ مدة من الزمن، مجالس تثير الإعجاب من جميع الوجوه. وما تراها تكون الحكومة اللبنانيّة التي يصحّ – أو كان يصحّ – وصفها بهذه الصفة، على أيّ حال ؟

فإذا كانت السلطة التنفيذيّة، وهي شاكية السلاح في مواجهة المجلس، لا تستعمل قوّتها إلا للسير بهذا الأخير نحو الإفلاس، وإذا كانت نيّتها المبيَّتة الثابتة هي الحطّ من سمعة هذه المؤسّسة الضروريّة باستنزافها استنزافاً بطيئاً، عوض المساعدة في تحسينها بجميع الوسائل، فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذيّة هي ما يجب إصلاحها أولاً.

تنْزاح عنّا صفة الأعضاء في طائفة (بالمعنى الضيّق الذي يُعطى لكلمة "طائفة" في الشرق الأدنى) ونستحق صفة المواطنين في هذه البلاد بقدر ما نكترث مباشرة لحياة الدولة. ثم نستفيد، بحكم مبدإ المبادلة، من تقدمنا ذاك على الصعيد الطائفي نفسه، إذ يضؤل كثيراً حجم العثرات التي تعترض العمل المشترك في سبيل الخير العام عمّا هو عليه اليوم.

لا يمكن مداواة الفوضى الطائفيّة والاجتماعيّة في لبنان بالتجاهل المقصود لما ينتمي إلى حقل السياسة، وكلّ ما تربحه الفكرة الطائفيّة، فالأمّة هي التي تخسره.

في المقابل، لا يسع ما تربحه الأمّة إلا أن يساعد في التخفيف، على الصعيد الطائفي، من الفوضى التي نحن شهودها الحزانى.

2 تموز 1936

والآن إلى الأمام()

كان شأن هذا الاستقلال، في حياة لبنان، هو إياه شأن الأحداث الكبرى في حياة ابن آدم. فهذا الأخير يلاحظ بالصدفة، في يوم من أيّام فتوّته، أنه بَلَغَ الحلم. ثم يناضل ويكافح ويتألّم ويحبّ، ليعود فيلاحظ، في ذات يوم، أنّه أخفق أو أنّه أفلح أو أنّه بلغ سنّ الشيخوخة.

في حالة هذا البلد، تحمل إلينا معاهدة الاستقلال كشوفاً فيها من المباغتة ولها من الصدارة ولها، بعد الآن، من صمود المنطق أيضاً ما في هذه الوثيقة نفسها وما لها.

أول هذه الكشوف الاستقلال. بلى! نحن نلمسه، بل هو في قبضتنا أخيراً. والمعاهدة الفرنسيّة – اللبنانيّة، أو نصوصها في الأقل، ليست هي علّته المباشرة، إلاّ أنّها تكرّس الاستقلال، في القانون، إذ تعتبره في الواقع أمراً واقعاً.

فالحلف المعقود بين فرنسا ولبنان حلف "بين دولتين

مستقلتين سيدتين يكرّس صداقتهما والروابط التي تجمعهما للدفاع عن السلام ولحماية مصالحهما المشتركة".
والرقيّ إلى الاستقلال يفترض، هو نفسه، ضروباً أخرى كثيرة من الرقي: فالمعاهدة

تعترف بما "تحقق من تقدم في سبيل ترسيخ لبنان على أنّه أمّة مستقلّة". ذاك ما كنّا نسمّيه التحرّر: التحرّر السياسي والمدني والاجتماعي والفني.
وقد بات لبنان مقبولاً في عصبة الأمم. وفي هذا اعتراف على رؤوس الأشهاد بسيادته القوميّة من جانب المجتمع الدولي. وسيكون له، في هذا المجتمع، من الآن فصاعداً، صوت وحريّة اختيار. ستكون له مشاركة مؤكّدة، وإن تكن غير مباشرة، في اتخاذ قرارات ذات أهميّة قصوى. وستبلغ بذلك شخصيّته الدوليّة درجة جديدة من الرسوخ في الوقت عينه الذي تترسّخ فيه سيادته القوميّة.
الاستقلال والسيادة والتحرّر والشخصيّة القوميّة والدوليّة ستكون لنا جميعها، إذن، من الآن فصاعداً. ولقد عانينا، في الماضي، من الآلام، ونحن نرى سعينا إليها يخيب، ما يكفي ليكون لنا الحق في أن ننتشي اليوم وقد غمرنا الشعور بأنّنا أدركنا الغاية وتمّ لنا المطلوب.
ها هي مرحلة من حياة لبنان قد اختتمت، وها هي أخرى تفتتح. غير أنّ علينا، في الحقيقة، أن نمنح هذا التمييز البلاغي معنى وبعداً تطبيقيّاً. الاستقلال والسيادة والتحرّر هي تحت أبصارنا كلمات من الحاضر: فعلينا بالتالي أن نستنفر جرأتنا لنحسن النزول بالمضامين التي تنطوي عليها إلى المستوى الثاني من الأهميّة. فإن حفظ الإرث الذي تحصّل لنا بتحقيق هذه المهمات يجب ألاّ يصرفنا عن التطلّع، من الآن، إلى مهمّاتنا الجدية.
فلنحفظ الماضي. ولكن علينا، من الآن، أن نبني المستقبل.
16 تشرين الثاني 1936

أحاديث باتريس

وكنّا مستغرقين في أفكار متّجهة إلى الوطن.
فيكتور هوغو

تخيّلوا نافذة واطئة مطلّة على حديقة رقعتها ثلاثون قدماً مربّعاً، يغمرها ظلّ مخرّم مدّته عليها شجرة دفلى مزهرة؛ ثمّ تخيّلوا شارعاً صغيراً يلفّه الصمت ويكاد لا يُرى، ثم جداراً. وعلى الجدار بعض من أزهار الحلوة، بنفسجيّة اللون، تعلوها أشجار دفلى أخرى.

عبر هذا المنظر الأثيني، كنا ننظر، أنا وباتريس، إلى وجه الوطن.

- يعوزنا مثل أعلى!! قال باتريس.

- أنا معك في هذا، قلت، وهو مصدر ويلاتنا.

- لاحظ الطبيعة الحيّة، قال: النبتة والشجرة تنبعثان كلّ ربيع، تدلاّن بذلك على حيويّتهما. هذه الدفلى تنمو نموّاً يمجّد الخالق وحضورها كاف لإظهار شرافة المنظر. وأنت تلمح تحت القشرة موجة النسغ الصاعدة. أما الإنسان ! هل يكترث إنسان مدينتي لدوران الكواكب ؟ هل يصيخ السمع ليحصي نبضات قلبه ؟

قلت:

- لقد قطعنا دابر الحلم...

- لا، قال باتريس، بل نحن نحلم بالصغائر. نحن ندّعي الانتساب إلى الفينيقيّين، فما الذي بقي لنا من مزاياهم ؟ هم حملوا الأرجوان إلى روما وكانوا يركبون

البحر العاتي، لا يهن لهم عزم، حاملين الفكرة وكأنّها مشعل ! فماذا عنّا ؟

"أنظر حولك ترَ شعب التجار الملازمين مواطنهم، شعبنا. نشتري لنبيع. أيّ شيء أبدعنا ؟ الفنّ والعلم في خارج متناولنا، وذاك سرّ ضعفنا. أقول لك إنّه يعوزنا مثل أعلى، وذاك مصدر عجزنا وقصور عقولنا".

ثم أضاف باتريس:

قرأت مما كتب روسكان صفحة لا تنسى. وهاك زبدتها

"خمسة من الناس يقوم عليهم بناء المدينة. وهم الكاهن والقاضي والطبيب والجندي والتاجر.

"الكاهن شأنه أن يؤثر الموت على خيانة إيمانه، والقاضي يؤثره على تسخير ضميره، والطبيب على الإشاحة عن داء يسعه التخفيف منه أو شفاؤه، والجندي على خيانة بلاده. فماذا عن التاجر ؟ هل ترى شيئاً يحب التاجر أن يموت دونه ؟

"والحال، في قول روسكان، أن الذي لا يعرف متى يحسن به التعرّض للموت، لا يعرف كيف عليه أن يعيش.

"معنى هذا أنّك إن لم تضع ناموس التضحية الأزلي نصب عينيك فأنت عاجز عن القيام بأيّ أمر عظيم.

وانتهى باتريس إلى القول:

"نحن شعب من التجار، لذا فإنّ عظام أجدادنا أكثر دفئاً من حياتنا".

أبحث عن إنسان

"المواطنون الذين لا يبالون بالشأن العام يُحرمون حقهم في المدينة". هذا ما ينبغي له أن يكون ماثلاً في رأس شرائعنا.

"كأنّك فقدت صوابك، قال باتريس. أو أنك تتعمّد الاستهزاء. أتظنّنا في عهد ليكورغوس أم في عهد الألواح الاثني عشر؟ خاطب الرحّل بمثل هذا الكلام أو المرتزقة، ولكن لا تتلُ منه، بحق الله، شيئاً على مسامع الكبراء في مدينتك المحروسة، فيحسبوك عشير أشباح".

في طمأنينة الصباح، كنا نتداول شؤون المدينة.

كلّ شيء هادئ في هذه الساعة، لاحظ باتريس، والطبيعة تشدّ أزر الإنسان، هي تبدو وكأنّها تقول له: عد إلى وعي ذاتك، وانصرف إلى القيام بشأن يومك. حبّب إلى نفسك البذل والجهد والعمل. غير أنّ إنسان المدينة يبقى عن مثل هذه التعاليم في غفلة. فإنّما هي شرف الفلاح وأسباب فرحه الغامر.

قلت لباتريس :

- أنت تحلم بالعصر الذهبي. فهل فرغت لتوّك من قراءة لأشعار فرجيل الريفيّة أو الرعويّة ؟

- كلاّ والله ! بل لا يفوتني ما تجرّه الأوهام علينا من ويلات مقيمة. وإنّما أكافح الأنانيّة وهذا كل شأني. قدّر كم كان هذا البلد يكبر لو أنّ كلاًّ من أبنائه يفهم أن للجماعة عليه شيئاً من حق.

- ولكنّك لا ترى غير اللامبالاة... بعد قليل تمتلئ المدينة الهادئة ضجّة وتضطرب جنباتها بالحركة، بل تحاذي الجنون. فترى مائة ألف من الكائنات "العاقلة"، مائة ألف من "القصبات المفكرة" وقد اندفعوا يبحثون عن الكسب وهم متعطشون للربح، طمّاعون، مسترقّون، لا يخطر لهم الله ولا الوطن ولا الواجب ببال، ولسان حالهم يقول إنّ موت المدينة أهون عندهم من أن يبذلوا في سبيلها دقيقةً من الوقت أو بضعة أفلُس.

علّة وجودنا

1

لن نجعل من لبنان أرضاً تكره البشر. ها هنا كلّ شيء يتقبّل الإنسان ويوفّر له المأوى عن رضا : مائتا كيلومتر من الشطآن النضرة الخضراء، وفي العمق جبال شامخة ما تزال دياراً آمنة، على وجه التقريب، لمن كان مُزمعاً الدفاع عنها.

ولكن هذا المكان السامي ليس للبيع. يكفينا أن نكون اليوم ما كان الغرب قبل مائة عام. ولا يجب لأيّ إغراء ولا لأيّة فتنة أن يحملانا على تبديد هذه التركة. فلتسبقنا المدنيّة ! في وسعنا أن نجد في هذا السبق نفسه صالحاً لنا.

في موطننا الدنيوي الصغير، الواقع، جغرافياً، بلا اختيار منا في نقطة المركز من العالم القديم، نجد أنفسنا، بقوة الواقع،

على طرفي نقيض والعنصريّة. فنحن قد استحلنا إلى هذه الجمهرة المتنافرة لأنّنا جعلنا من أنفسنا ملجأً ألف مرّة. وليس حتماً أن تموت أرضنا من جرّاء جميلها هذا. وعاد لزاماً علينا اليوم أن لا نشرّع أبوابها كيفما كان ولأيّ كان. فنحن، كما نحن، عدنا لا نملك خياراً إلاّ ما بين التآخي والموت.

بلد مثل هذا، نوافذه مشرعة على إحدى ساحات العالم العامة، ويسود فيه الاضطراب بين العقول ويحمل إليه كل غريب عند وصوله عناصر الفرادة وعناصر الشقاق في موطنه الأصلي... بلد مثل هذا يحتاج، على مستوى القمّة، أكثر من كل بلد آخر، إلى لزوم صارم لجانب التقليد وإلى حزم وإلى إيمان. فإذا ضيّعَ علّة وجودِه، وهي روحيّة ومعنويّة، فإنّه يضيّع نفسه.

2

أيّها المتوسّط الذي أمسى، في شيخوخته، بحيرة، أيام كل الأشياء تجدّد شبابها، نحن أيضاً حرّاس لشواطئك. أما وقد بانت المسافات أوهاماً، فهل ننسى اليونان وروما وقرطاجة والجزر، وكل ما يسبغ على أرجاء بلادنا صفة بروفانسا المشرق (وبروفانسا هي المناخ المشمس والزيتون والبرتقال والتوت والكرمة). نقول إنّ للمتوسّط روحاً وقوّة إحساس وإنّنا لسنا غرباء عن هذه الشعلة ولا عن هذه الحميّة.

وإنّ هدوء هذا البحر لأقرب إلى توليد وعي جماعيّ من أوروبا التي تعتمل بين جنباتها البغضاء. أوروبا الشمال، معجزة الكبرياء، ممتلئة اليوم بازدراء العقل والحب، فما ألطف المتوسط ! ويا أيّها المتوسط، يا أبا الفنون وجاعل الإنسان مدار الفكر وأبا الإيمان، إنّ الأوروبيّين الكبار يترصّدهم الموت ونحن نعلم ذلك. وإن وقع نعال الأجلاف يغطّي ألحان فاغنر المترامية نفسها وتنحني "ملنخوليا" دورر، بقلق، على سعار الأقطار الألمانيّة.

هذا ونزاع الأعراق لا يُبعد عن الرخام الإغريقي إهانات البرابرة. فماذا سيجري للعالم إذا بات المتوسّطيّون غير مُتحابّين ؟

3

ألف من الأفراد يسعهم أن يكونوا بمائة ألف إن كان شعورهم سامياً وفكرهم صائباً. غير أنّ سموّ النفس وتفوّق العقل لا يكفيان لمواجهة الكثرة. وليس نافعاً قصر الهمّ على إبداع الثروات الروحيّة والماديّة بل يجب إحسان الدفاع عنها. ففي فصل الجني، تبدو الحديقة المحروسة حراسة ضعيفة وكأنّها تدعو السرّاق. الصحراء وحدها لا تخشى النهّابين.

وقدَر البلد الصغير، إن كان يساوي شيئاً، أن يعود لا يعرف الأمان (لأنّ الحق، عند غير الله، باتَ خيالاً)، ولكن ذلك لا يسوّغ لبلد هذه حاله أن يتخلّى عامداً عن وجهه. ففي عهد اللصوصيّة الدوليّة الذي نحن فيه، يجب على البلد الصغير، إن كان مُصرّاً على البقاء، أن يكون ممتّعاً بشخصيّة قويّة.

وقال باتريس: في مواجهة عدوّ معلن أو محتمل، لا بدّ من عقد محالفات.

والمرء يكون حليف أصدقائه بقدر ما يستطيع. وإذا كان أحد الحليفين قويّاً والآخر بلا حول، فإنّ الثاني لا يسعه أن يعتمد على شيء إلاّ شهامة الأوّل. والحكاية تكون ببساطة، إذ ذاك، حكاية وعاء الفخار ووعاء الحديد لولا أن مثل هذا التحالف يجد أصله – إذا استبعدنا الإكراه – في فعل أيمان.

وفعل الإيمان حالتنا الطبيعيّة، على حدّ ما قال باتريس. فإنّ وجودنا كلّه فعل إيمان ونحن، على ضيق أرضنا، نزعم لأنفسنا، في الماضي وفي الحاضر، قيماً روحيّة لا تُحدّ عظمتُها. ومناظر أرضنا بهيّة. ونحن دافعنا عنها ونحن نحبّها ونحن سندافع عنها، مستفيدين من دعم تخصنا به فرنسا يقظة، إن لم يكن لشيء فكرمى لهذا المتوسّط.

لبنان بلد صغير. ولكن جغرافيته – ودعك من تاريخه – أوسع من جغرافية هوميروس.

23 أيار 1938

أول أيلول 1936

اللبنانيّون الذين جاوزوا الخامسة والعشرين من سنيّهم يتذكّرون الأول من أيلول لعام 1920. قد تتباين دقّة الذكرى، ولكن الانفعال سيكون واحداً بينهم عندما يستعيدون، عمّا قريب، صورة ذلك اليوم الذي وقف فيه، قبل ستة عشر عاماً، مفوّض فرنسا السامي في أراضي المشرق، الجنرال غورو، معلناً، على رؤوس الأشهاد، رجعة الوطن اللبناني. والذين شهدوا الأوّل من أيلول سنة 1920 ما عاد يسعهم الدخول في أيّ أيلول وهم غير مبالين.

ولكن ماذا عن الآخرين، وماذا عمّن هم أحدث سنّاً ؟ ماذا يمثّل في عيون هؤلاء عيدنا القومي ؟

أيكون "عيداً قوميّاً" شبيهاً بغيره من الأعياد القوميّة، ما داموا يعلمون أن لكل بلاد عيدها ؟ أيكون يوم عروض وموسيقى وزينة شأنه شأن غيره من أيام الفرح الرسمي ؟

هم في معظمهم يعلمون أنّ الأوّل من أيلول يخلَّد للبنان، في كل سنة، يوماً من أيام المجد والسلام، يوماً من أيّام النصر. ولكن هل يعلمون كم قرناً من الكفاح الصبور العنيد جاء هذا النصر ليكرّسها في النهاية ؟ هل يعلمون أيّ انحطاط متمادٍ وأيّ نزع بطيء (هو نزع الدولة اللبنانيّة المستعبدة) بشّر هذا النصر بنهايتهما، في آخر المطاف ؟

وإذا لم يكونوا يعلمون، فهل يسعنا أن نلومهم ؟ ما هو الجهد الذي بُذل في لبنان لنشر التعليم القومي والمدني ؟ وأين هي الدعاية ؟ وما هي التهيئة العقليّة والمعنويّة التي قمنا بها لهذا

العيد القومي نفسه، وهو خليق بأن يكون أحسن المناسبات تقبّلاً وأكثرها شرعيّة لجمع اللبنانيّين كلّهم حول عَلَمهم وحول آمالهم ؟

في هذا، على ما يبدو لنا، قصور رسمي جسيم، وهذا القصور هو، على وجه الدقة، ما نحاول درأه بكلّ ما في أيدينا من وسائل.

وذلك أنّ هذا الأول من أيلول يشهد، لأوّل مرة منذ سنة 1920، بشائر فجر للاستقلال، نراه أكد من ذي قبل وأكثر وضوحاً. والبريق الذي يليق بهذا الفجر أن يكتسي به رهن بما نظهره من حماسة في هتافنا لقدومه.

دلالة اقتراع()

أن يكون مجلس النوّاب قد صوّت بأكثريّة 44 مقترعاً من 47 (وبثلاث أوراق بيض) ليحمل السيد بشارة الخوري، منذ دورة الاقتراع الأولى، إلى سدّة رئاسة الجمهوريّة، فهذا يدلّ من غير لُبس، على الجهة التي إليها يميل قلب هذه البلاد اللبنانيّة.

فبعد تقلّبات لا تصدّق، يعود بنا هذا الاقتراع إلى الواقع الحيّ وإلى **طبيعة الأمور**. وهو يضع لبنان في إطاره الحق وعلى خط تقاليده. فالجبل اللبناني لم يعد غريباً عن مصير هذا اللبنان الذي يدين له، بعد كلّ حساب، بحياته نفسها. بعد أعوام من التنفس الاصطناعي، إذن، عادَ التقليد اللبناني إلى سابق مكانته ومعه هذا التذوّق العميق أو قل هذا التعشق للهواء الطلق وللاستقلال وللحريات الأوليّة التي تكافح في سبيلها اليوم أعظم دول الأرض.

اقترعَ المجلس اقتراعاً "لبنانيّاً" لا غير. صوّت بما يشبه أن يكون إجماعاً للحسّ السليم وللنظام. وها نحن إذن على عتبة عهد سيردّ إلى لبنان حقيقته التاريخيّة برغم الحرب وضرورات الحرب. **فلا ركوب الرأس ينفعنا ولا مركب الانقلابات. بل نرسي طاعة القوانين في محل اللاشرعيّة والعنف.** ونستبدل عقيدة حكم صارمة ومنهج إدارة سليماً بالديماغوجيّة وبأعاجيب المشيئة السامية. ونعتمد رؤية هادئة، متبصرة بالعواقب، للصيرورة اللبنانيّة.

ذاك ما نحن في حاجة إليه.

وذاك ما سنحصل عليه، إن شاء الله، مع حسبان الوقت اللازم لتقويم وضع زُلْزل مراراً وأُفسد مراراً. ولئن كنّا، من جهتنا، نستقبل برضى مشروع وصول اللبناني غير المنقوص الذي هو الشيخ بشارة الخوري إلى سدّة الرئاسة الأولى، ونعقد النيّة على القيام بكل أمر منوط بنا لتسهيل مهمّته وللمشاركة بأقصى ما

نستطيع بذلهَ في النهوض بلبنان، فإننا لا نفرّط، إذ نسلك هذا المسلك، بشيء من استقلالنا قط.

بل نحن أحرار اليوم شأننا بالأمس وشأننا غداً، ونحن سنعمد إلى النقد كلّما وجدناه لازماً، وسيبقى اعتبارنا لخدمة لبنان ولمصالحه الأصيلة، قوميّة كانت أم دوليّة، فوق كل اعتبار عل الدوام.

22 أيلول 1943.

تعليق وجيز على البيان الوزاري()

البيان الوزاري وثيقة تستوجب الانتباه والتأمّل، من سائر الوجوه. ونحن قد وجدنا فيه، من جهتنا، أمارات صدق وإخلاص أكيدين. ولم يكن بالنا خالياً من السؤال عن الكيفيّة التي سيعمل بها السيّد رياض الصلح – وهو من نكنّ له أطيب المشاعر – إلى التعبير عن نظرته إلى ظروف وأمور هي، بطبيعتها، حساسة. فكان أن قام رئيس الحكومة بهذه المهمة بكل الوضوح الممكن وباكتراث يحمد عليه لدقائق الأمور.

حتى أننا نكاد لا نجد، في ما يخصّنا، ما نواجهه بالتحفظ، غير بضع كلمات نختار عدم التشديد عليها، في كل حال.

ولنقل، من غير تردّد، إنّ السيد رياض الصلح قد تحدّث عن لبنان، عن حدوده وعن سيادته واستقلاله، عن مستقبله وعن اتحاد شعبه المُتَآخي، بعبارات أثّرت في نفسنا. فيبدو لنا، مهما يقل القائلون، أنّ الزمن قد فعل فعله، وهو فعل خيّر حلّ سلاماً على العقول. أي أن الحقيقة السياسيّة والاجتماعيّة قد بزغت عبر مجادلات الأيام الخوالي ومناظراتها.

ولقد جاهرنا على الدوام، في وجه كل النوايا المبيّتة، بأنّ الوفاق في لبنان لا يسعه أن يطلع إلاّ من الاستقامة السياسيّة ومن الحرص العميق على الشرعيّة. ويسعنا، ونحن في الموضع الذي إليه وصلنا، أن نستمرّ في التعويل على الزمن، ناظرين بعين الاعتبار إلى نوايا البشر الحسنة وإلى الجوّ الرائق الذي أعلنت الحكومة أنّها ستعمل فيه لخدمة البلاد بإخلاص وشجاعة.

وما قاله رئيس مجلس الوزراء في استقلال لبنان، يصدي للعقيدة التي اعتقدناها دائماً، وما قاله في صداقات لبنان وفي سياسة بلادنا الخارجيّة برهان على التوفيق إلى عقد الصلح بين العقليّة الإصلاحيّة والعقليّة التقليديّة.

لذا نضع ثقتنا في الحكومة مشدّدين على أنّ السياسة الذكيّة المتفهّمة لا بدّ أن يضاف إليها الكثير الكثير من حسن الإدارة. فالكل يعلم، في واقع الحال، أنّ الإدارة اللبنانيّة لا تُعرف لها صورة منذ سنوات. والحكومة تعدنا بأن تنشر فيها **النظام والانضباط، والعدل والاعتدال**. وهو ما يرجوه مواطنو هذه البلاد بكلّ جوارحهم، بعد أن أُسلموا مدةً طويلة إلى **سلطان**

الـهوى.

ولمّا كنّا نعرف الرجال الذين يتقاسمون مسؤوليّة السلطة، فإنّ رأينا في الحكومة سيكون منوطاً، من الآن فصاعداً، بأفعالها، مع الدعاء لها بحظ سعيد وعمر مديد.

8 تشرين الأول 1943

المتوازيان()

يـجوز لـلبنان أن يـعدّل دسـتوره بحـريـة. قـلنا هـذا بـالأمـس: فلنكتبه اليوم أيضاً. والحق المذكور أقرّ به الدستور نفسه (المادة 76 وما يليها).

والله يعلم أنّ التعديل الذي أجري في الدستور سنة 1927 قد جعل ممارسة الحق في التعديل أمراً مستصعباً. فهو قد جعل الممارسـة المذكـورة – عـن حـكمة – محـفوفـة بـاحـتياطـات مـهولـة، ورعته، في ذلك، عين يقظة هـي عـين جـورج كـاتـرو الـذي لـم يـكن يـومـها إلا كـولـونـيلاً (ولـكن في غـايـة الألمعيّة). وبلغ مـن تـلك الاحتياطات أن كل تعديل جديد باتَ إمكانه منوطاً بمعجزة تكفل تأييد البشر والعناصر والآلهة.

فإذا أمكن اليوم للسلطتين اللبنانيّتين، التنفيذيّة والتشريعيّة، أن تعدّلا الدستور، وهو ما يزال في حرز هذه الوصاية، فذلك أن اللبنانيّين، بكل تأكيد، شبه مجمعين على التعديل.

هذه واقعة : يجوز للبنان أن يعدّل دستوره بحريّة (المادة 76 وما يليها). ولكن السلطة الفرنسيّة – وهـي اليوم الهيئة الفرنسيّة للتحرير القومي – يسعها أن تثير من التحفظات ما ترى له محلاً. فهـذا حـقّها أيـضاً. ذاك هـو الموضع الـذي وصـلنا إلـيه، على الصعيد القانوني، وتلك هي النقطة التي انتهت إليها أمورنا الآن.

أمّا في ما يخص المجلس، فهل يجب التذكير بـأن إجماع الـنوّاب قـد انـعقد، قـبل ثـلاثـة أسـابيع لا أكـثر، على منح الـثقة للحكومة. والحال أن الحكومة كانت قد أدلت، في ذلك اليوم عينه، ببرنامج جاء تعديل الدستور في رأس بنوده.

بعد تمهيد السبيل على هذا النحو، بتنا نعدّ أنفسنا مخوّلين أن ندلي بالآتي :

"... في الوقت الذي نحن فيه، يمارس لبنان حقّه وتمارس الحكومة المسؤولة أمام المجلس حقها أيضاً. على أنّ المبادرة إلى تـعديـل الـدسـتور الـلبناني مـن جـانـب واحـد (مـا دام الـدسـتور الفرنسي ليس هو الذي يعدّل) لا تقطع الطريق على أية محادثة

ولا تبطل أيّ التزام حيث يوجد التزام.

"فلنجعل قوانيننا منسجمة وهذا الاستقلال الذي أُعطيناه وتلقيناه عشرين مرة وفي عشرين صورة. وبعد ذلك نصل إلى حديث الحقوق. فمن جهة يكون قد صار لنا دستور يُلائم استقلالاً لائقاً. ومن الجهة الأخرى نكون أمام تحفّظات ندركها وهي لا تزال سارية المفعول عندما نفتح حديث الحقوق. هكذا يُتاح لنا أن نعيش في حال من الوئام، على أن نردد، من الجهتين، في الوقت الحاضر: "إنّ الحرب هي الحرب".

تلك، على ما يبدو لنا، هي **لغة الحس السليم أو اللغة الإنسانيّة**. فالوقت ليس وقت المحاسبة ولا وقت تقارير الخبراء. وإنّما هو وقت **القلب والصداقة والتذكار**.

7 تشرين الثاني 1943

من حديث التعديل

أمس، بعد الظهر، عَمدَ مجلس النواب، بتعقّل بالغ، إلى تعديل الدستور. فكان أن عدّلت بضع موادّ وألغيت أخرى. ولم يسمع في هذه المناسبة إلاّ كلام خليق بها رعى جانب العقل وحرمة المواقف.

ونحن نجد أنفسنا، هذا الصباح، حيال حدث الأمس الكبير فلا نراه أرّق لنا عيناً ولا شوّش لنا فكراً. فلئن كانت بضعة نصوص قد اختفت أو تغيّرت صورتها فإنّ ذلك لا يُغيّر في نفسنا شيئاً. بل نحن نحسّ ذاتنا أقرب إلى الحقيقة، وهذا كلّ ما في الأمر.

بعض العبارات التي كانت قد أمست، في نظرنا، مجرّد ألفاظ، بل عاد لا يسعها أن تكون إلاّ مجرّد ألفاظ، حلّت محلّها رؤية للأشياء أو تصوّر لها أقلّ جنوحاً إلى التكلّف. الانتداب، المُنتدَب، المنتدِب: كلّها مفردات تعبت واستنزفت وعادت لا تشبه ذواتها ولا قول الشرائع فيها ولا ما تعلّمه المدرسة. كانت قد أمست، في نظرنا، جملة أوهام أو مجموعة أقنعة أو غياباً لوجوه، لا أكثر.

وهل كانت فرنسا محتاجة، في يوم من الأيّام، إلى انتداب بلادنا هذه ؟ كان لها أن تدّعي صداقتنا بالحق الإلهي. فما الذي كان يعنيه ذلك الكلام المرصوف بعقمه ولامنطقه ودبلوماسيّته ؟ تبلّغنا، والحق يُقال، جملة تحفّظات. وقد يأتينا غيرها، على أنّها لن تبلبل أفكارنا. وسواء أكانت السماء صاحيةً اليوم أم ممطرة، فإنّنا، على كل حال، سنجد الجوّ ألطف من ذي قبل.

نحن اللبنانيّين نعتقد، من غير تجاسر زائد، أنّنا وضعنا أقدامنا على طريق الحقيقة السياسيّة. وإذا طلب إلينا أن نعطي، بحرية، شيئاً ما، فأيّ شيء ترانا نرفض أن نعطيه، هذا

الصباح ؟ وننسى الأفكار المبيّتة والشبهات وكلّ ما أسفرت عنه وكل ما لا تزال تسفر عنه...

على أنّه يجب أن يمرّ ردح من الزمن. يجب أن تسقط المسبقات وأن تلتئم الجراح وأن تتلاقى المشاعر.

وما نراه هذا الصباح، بعد ليل من التأمّل الهادئ، هو أنّه يمكن النظر بعين الشك إلى كلّ شيء في ما عدا رهافة الحس التي جعلت هذا الشعب اللبناني يستغني ويطيل الاستغناء عن كلّ ما يسمّيه الاقتصاد السياسي خبرات وثروات، مؤثراً عليها جميعاً حرية الاختيار.

9 تشرين الثاني 1943

الاستمرار والحركة

مشى اللبنانيّون خطوة بعضهم نحو بعض. خطوة كافية لتصافُح الأيدي. فمن ذا يكون حسن الطويّة ويتأفّف ؟

ها هي الأقليّة التي كانت تجادل في أمر لبنان تتقبّله جهاراً، ويُعلنه الجميع وطناً لا يُمسّ. لبنان كما هو، في حدوده الحاضرة، لبنان المستقلّ السيّد.

لا نجد في هذا محلاً للتبرّم. وإذا كان ما جرى قد استدعى شيئاً من طيّب القول، وسُمعت عبارات فيها شرف وعنفوان، فليس في هذا الأمر أيضاً ما قد يسوء.

لم يكن يوجد سبب يثنينا عن الخروج من حال الشقاق ما دامت الظروف ملائمة للخروج.

ويقول قائلون : "لا يصحّ الركون الى ظواهر الأمور، فخلف الظواهر توجد النوايا المُبيَّتة، فما أنتم صانعون بالنوايا المُبيَّتة" ؟

نقول : إي والله توجد نوايا مبيَّتة، بل توجد نوايا مُبيَّتة دائماً، وأبرزها نوايا الرسل الأخيار الذين يبذرون، بقداسة، بذور الشقاق لفرط ما يكرزون بالخوف.

هؤلاء يجب أن نردّ عليهم بأن غرض السياسة الأوّل إنّما هو جعل المواطنين والشعوب يعيشون في وئام وأن واقع الحياة هو الذي يتولّى تخطئة من يكونون على خطأ.

ولا يسع عصر الطائرة أن يكون عصر المركب الشراعي.

السياسة تقتضي الاستمرار، لا ريب، ولكنّها تقضي أيضاً بالحركة. وفي تاريخ الشعوب، وفي تاريخ فرنسا، على وجه التخصيص، ألف مثال لذلك. فلطالما حصل أن الذي كان يبدو خارج المعقول، في العشيّة، أخذ يبدو طبيعيّاً أو محتوماً في الغداة. فالمادة البشريّة لدنة. هي تستدعي فعل العقل فيها، وهذا الفعل يشبه أحياناً أن يكون فعل العناية.

النوايا المُبيَّتة، سواء أكانت من معطيات الواقع أم من نسج الخيال وأياً كان أصحابها، سنردّ عليها بحسن الطويّة وبتنظيم ما في تصرّفنا من قوى معنويّة وماديّة. وسنمضي في طريقنا

وعيوننا مفتوحة على مداها.

لبنان بلاد أقليّات طائفيّة متشاركة. وللأقليّات جميعاً أن تجد فيه مكاناً لها وأن تحصل فيه على حقوقها. ذاك هو مسوّغ وجود هذه البلاد وذاك وجه أصالتها.

لذا، لا نجد ما هو أكثر إثارة للسخرية من الرواية القائلة إن مواطنينا الأرمن، مثلاً، هم عرضة، في هذه البلاد، لخطر ما. فكلّ ما هو مطلوب من أولاء أو من أولئك هو أن يتصرّفوا تصرّف اللبنانيّين الخليقين بهذه الصفة.

فلبنان يقدم نفسه وطناً لكل مستحق. ذاك ما فعله على الدوام، وذاك ما سوف يفعله على الدوام.

30 تشرين الثاني 1943

مِهَن

الغربيّ مخيّر بين مهن عدّة. عندنا الموارد أقلّ، والإمكانات تتناقص كلّما ابتعدنا نحو الشرق أو نزلنا نحو خطّ الاستواء. مع هذا فإنّ مستقبلنا رهن بما ينفتح أمامنا من آفاق، وقد عاد لا يجوز لنا الاقتصار على المسالك المطروقة ولا الإصرار على القيام جميعاً بالأعمال نفسها. لا بدّ من مهن جديدة: مهن ذات امتياز تجتذب من بعيد وتستبقي في لبنان الزبائن الباذخين.

وبين أفضل الاستثمارات التي يسع الدولة القيام بها أن تشارك بقوّة في مجهود من هذا القبيل. أن تنشئ العالم والمختبر والمختص والاختصاص. أن تتصرّف بحيث يكون لكثرة من اللبنانيّين أفكار عامّة وعلم خاص. وبحيث يصيرون أساتذة في فروع متنوّعة.

ذاك شرط من شروط خلاصنا.

توجد مهن غاية في النبل وغاية في العقوق في آن معاً. لا يثري منها صاحبها ولكن فيها غنى للمدينة. غرضها البحث في سبيل الخير العام، لا غير، وفي سبيل متعة الاكتشاف. وهي تقتضي كدحاً يبقى في الظل واستساغة للتضحية هي تلك التي يولّدها الحب. هذه المهن أعطت عالم الحياة الفعليّة رجلاً اسمه برانلي وأعطت عالم المخيّلة رجلاً اسمه سيلفستر بونار. ذاك يعني أيضاً أنّ العيشة المتواضعة تتّخذ لها المجد صاحباً في بعض الأحيان.

نحن محتاجون في لبنان إلى هذا النوع من الرجال ومن الأبطال، ولكننا محتاجون أيضاً إلى فنيّين من كل الأصناف، فحولنا يتهيّأ جمّ غفير من الزبائن. ولسوف نراهم يحضرون من كل حدب وصوب حينما يوجد بيننا سادة للفنون والعلوم.

وفي هذه الأيّام يجري في فلسطين اختبار من القبيل نفسه، وليس هو الاختبار الإرادي كليّاً، ولكنّه، مع ذلك، كبير الوقع في

النفس.

فمذ طردت بلاد العنصريّة بفظاظة جمعاً من مشاهير العلماء، تقبلتهم فلسطين وأخذ بعض اللبنانيّين يذهب اليوم إلى فلسطين طلباً لخدمات كان الفلسطينيّون، في ما مضى، يطلبونها من اللبنانيّين. وفي ذلك ما فيه من فائدة للاقتصاد الفلسطيني كله. ونحن مدعوون، من جهتنا، للاعتبار بهذه الحال، وذلك بأن نزداد تفهّماً ونزداد يقظة.

أول شباط 1944

البحث عن السعادة

عادت الحرب لا تجد أطرافها بين الدول أو بين المطامح فحسب، وأخذ يزداد لها طابع الحرب بين الأفكار. فكلّ مدرسة (أو كل فلسفة، إن شئنا) لها إلى العالم نظرتها. ولها أيضاً نظرتها إلى مستقبل العالم.

بعض الصيغ معروف. وليس مؤكّداً وجود صيغ مجهولة بإطلاق، فإن كلّ شيء قد قيل وإن لم يكن كلّ شيء قد جُرِّب.

كلٌّ يبحث عن السعادة، سواء لنفسه أم للغير، وهو بحث مرّ وهو، على الأرجح، بحث عقيم. فإن حياة الإنسان ستبقى على الدوام أقصر من أن تتّسع للسعادة.

ببطء أو بغلظة، تبعاً للظروف وللمناخات، يتسع الاختبار على مدى العالم. وتمنح الحياة الاجتماعيّة نفسها، بتبجّح، أنظمة وقوانين، إلى أن تأتي لحظة تمل فيها أوهامها وخيباتها معاً فتنسف كل شيء وتعود على بدء.

هذا وحاجات الإنسان في بعض الأقطار وبعض المناطق أقلّ ضخامة بكثير منها في أقطار ومناطق أخرى. وبعض المناخات أكثر ملاءمة للإحساس وللحب أيضاً (بمعنى التآخي). فكيف نسلّم، وإن لم ندخل في حسباننا إلاّ هذين العاملين، بأنّ الحلول يسعها أن تكون هي نفسها أينما كان ؟

الشرق يعذر له كسله وأحلامه. ويعذر للغرب كفاحُه المرير في سبيل الحياة. الشرق والغرب كلمتان تشيران، قبل كلّ شيء، في عرفنا، إلى درجات على خطوط العرض، "من مناطق الشمس والنوم" إلى المناطق المعتدلة إلى مناطق الضباب والثلج التي يعظم فيها النشاط مع الضرورة.

فأيّ تشريع اجتماعي يسعه أن يناسب "بالتساوي" جميع درجات الحرارة وجميع الأمزجة ؟ وما هي بطاقة التموين التي تلبّي، بالمقدار نفسه، حاجات إنسان من الشمال وحاجات آخر من الجنوب ؟

وأيّ طراز موحّد تعسّفاً، وأيّ زي واحد من أزياء الثياب وأيّة أغذية ماديّة أو عقليّة متماثلة يقبلها جميع أهل الأرض ؟ (هذا ولم نشر إلى استحقاق كل فرد من الأفراد وجهده ولا إلى طبيعة ما

ينفع به المجتمع الذي ينتمي إليه ولا إلى الحقوق التي يمكن أن تكون له على المجتمع المذكور، وهي بالغة التنوّع).

ولقد أخذت نظم الأفكار والحكم تنزل من الشمال إلى الجنوب في موازاة التفوّق الذي حصل للشمال على البلاد الحارّة. ويكون من الجسارة القول إنّ السعادة جاءت في ركاب تلك النظم دائماً. فنحن لم نشهد تقدّماً إلا حيث حال الشعور والعقل دون الإفراط. على أن العلم ما إن يأخذ في جعل الأشياء كلّها – باستثناء البشر – على نسق واحد، حتى يدخل، عن سابق تصوّر وتصميم، في مواجهة مع السلام، لأنّ لكل فرد من البشر أصالته وهو يبقى معروفاً بمفرده بينهم أيّاً تكن ضخامة عددهم، فلا يسع الإنسان، والحالة هذه، إلا الدفاع عن شخصيّته.

فإذا غُلب الإنسان على أمره، مع ذلك، واستسلم للرتابة المهولة التي تفرضها تقانة بعينها، وإذا قبل، بلا قيد ولا شرط، أن تمنحه الآلة رقماً باسم وحدة النسق، فإنّ النوع البشريّ يكون كلّه، إذ ذاك، في خطر.

ويعود الإنسان، إذ ذاك، عبداً لقوانينه ولاكتشافاته، لا أكثر.

هذه أمور لا بدّ من جعلها، كلّها، نصب العين قبل أن نتبنّى أو نرفض هذا أو ذاك من الأنظمة التي تُفرض علينا اليوم باسم التقدّم والمدنيّة.

19 نيسان 1944

لبنان الجنوبي

مجرى الماء الصغير الذي ينساب متعرّجاً عند أقدام خرائب الشقيف، الليطاني الأخضر المياه، تحفّ به أشجار الدفلى لا تلوي في نموّها على شيء، يجب الذهاب لمشاهدته في هذا الفصل. فهو شيء من الفرح يسيل في الوادي الضيّق العابق بالعطر. وعلى الجبل العاري تنتصب القلعة العتيقة كما في الأيّام الخوالي، أو ينتصب ظلّها. فالتاريخ، في تلك الأصقاع، مدرَج في المشهد. وكل صخرة ذكرى وكلّ ضيعة مملكة. صحيح أن المقيم هناك، اليوم، يبدو غير مكترث لهذه العظمة، فالموقع أوفر حياة منه. ولا بدّ لك من الابتعاد قليلاً لتجد، فوق الجبل، في بيوت من الحجر الأبيض يكسوها قرميد أحمر ويحدق بها شيء من الخضرة، وجوهاً تهتزّ لرؤيتها المشاعر. ولكن في هذا كلّه تقشّفاً خليقاً ببارس يحمل إليك ذكرى ألغريكو ونواحي طليطلة.

لبنان الجنوبي لا نعرفه معرفة كافية ولا نوليه حُبّاً كافياً. وهو قد عانى، مدة طويلة، نوعاً من فقدان الحظوة. فكأنّه كان قد تعب من ماضيه المدوّي واعتزل العالم من تلقاء نفسه. وشيئاً فشيئاً، في غضون ألف عام مضت، أخذنا ننساه... هذه الأرض، التي

هي لبنان الأزلي، هذا الامتداد لجبلنا يصل بنا إلى منحدرات الجليل الليّنة، هذه التخوم نفضي إليها من صور وصيدون ويتجاوب فيها إلى اليوم وقع خطى مقدّسة، لا بدّ لنا من العودة إليها بكل طاقتنا الروحيّة، وذلك لأسباب كثيرة. ذاك واجب على جميع اللبنانيّين يزداد إلحاحاً في كلّ يوم.

"ثغورنا" الجنوبيّة تزداد أهميّتها كلّ يوم ويترسّخ موقعها الحيوي من بلادنا. والاستيطان الذي يتوق غيرنا إلى مباشرته فيها، نحن أولى بالشروع فيه. والبرتقال الذي يمكن استنباته فيها، نحن أولى بغرسه صفوفاً على طول ذاك الساحل الرائع. ومعه زراعات أخرى كثيرة تتقبّلها تلك الأرض التي يحاصرها من المطامح ما نعلم.

لبنان عليه واجبات حيال الجنوب وحيال البقاع أيضًا، وكلاهما مهمَل إلى حدّ لا يجوز قبوله. هذا مع أنّ لنا أن نستخرج من التراب ومن الليل، في هذا وفي ذاك، جملة ثروات ماديّة وروحيّة.

كرمى لمستقبل لبنان، يجب على كلّ منّا أن يعلم هذا وأن يتذكره.

أول حزيران 1944

الإصلاح الإداري

الإصلاح "تغيير يُجرى بقصد التحسين". وهذه كلمة قد يكون علينا أن نعدّها، هي الأخرى، بين أكثر كلمات اللغة تعباً. التغيير بقصد التحسين أمر ممتاز، ونحن سنتحاشى المجادلة في حُسن نيّة الذين يَعِدوننا بإجرائه. المهمّ أن يتغيّر شيء في شيء وأن يؤدي ذلك إلى تحسين مرئي (أو غير مرئي عند التعذّر).

كلّ ما يطلب إلى "التحسين" أن يأتي محسوساً، فلا يكون صيغة جديدة للّامبالاة وللجمود.

وحتى يحصل تغيير وتقدم في الأسلوب الذي يُدار به لبنان و(البلدان المجاورة، إن شئنا التوسّع)، لا بدّ للذين يتولّون الإدارة أن يتبيّنوا، على نحو أكثر وضوحاً، ما نحن عليه (نحن أي الذين يُدارون) وأن يزدادوا معرفة بما يفعلون.

توجد، أولاً، واقعة باتت من معطيات البديهة : وهي أن التحسين لا يتحقق بمجرد النسخ. فأن تصبح إدارتنا أحسن حالاً يقتضي أن يُقام بعض مزيد من الاعتبار للظروف الخاصة بهذه البلاد وللشروط التي يعمل في ظلّها الموظفون. مثلاً: في الصيف يتوقف كل شيء أو يكاد. أليس كذلك ؟ نعود لا أحد منّا يصنع شيئاً، والسبب هو الحَرّ. هذا مع أنّ الغربيّين المقيمين هنا، من عسكريّين ومدنيّين، يواصلون العمل، من جهتهم. يخفّفون شيئاً من ثيابهم ويثبّتون مروحة في السقف أو يجلسون بإزاء جهاز

للتبريد أو ينظّمون أمورهم بحيث يعملون ليلاً، ثم ينصرفون إلى أشغالهم. هذا فيما يختنق قومنا بين جدران القاعات المكتظة ويتصبّبون عرقاً حتى يفطسوا، ويأخذهم النعاس منذ ساعات الصباح الأولى، فيجلسون ينتظرون الخلاص الذي هو، في عرفهم، هذا الكسل الناعم، يلتجئون إليه، في مقهى من المقاهي، مجاور للمياه.

واضح إذن أن درجات الحرارة في هذه الأشهر التي نحن فيها، لا تيسّر العمل إلا لمن كان مجلسه مجهّزاً على نحو ملائم. فلماذا لا ينتقل إلى مكان ما في الجبل ما يستطاع نقله من بين مصالح الدولة ؟ ذاك أحسن، على وجه اليقين، من أن تمكث الإدارة مدّة أشهر أربعة في حال سبات. فالحرّ ليس بالداء الذي لا دواء له. يوجد الجبل أوّلاً، وقد اكتشفناه من فورنا. وتوجد، بعد ذلك، آلات مختلفة الأصناف يصنعها العالم الجديد بوفرة، في الأوقات العاديّة، ويرسلها إلى الأقاليم المداريّة وما يقارب أن يكون في حكمها، فيجب ألاّ ننساها ونحن ننظر في مستقبل الإدارة عندنا.

وذلك أنّ واحداً من أكثر عيوب الإدارة جسامة نجده في تجهيز مقرّاتها الذي يحمل – بمعنى العبارة الحرفي – القرف من العمل. وأحد عيوبها الأخرى سوء التكيّف بأحوال الطقس. ويُضاف إلى هذا كلّه ضعف في الروح الرياضيّة وعناية فوق اللزوم بالأبّهة في الملبس يحب المرء أن يجعل قبالتها بساطة الزيّ الموحّد. لأنّ هذا الضرب من الأبّهة عدوّ النظام والعمل. والإدارة، في النطاق الاجتماعي، هي أبطأ ما بين ظهرانينا. وهي تذكّر بأولئك "القاعدين" الذين يصفهم رامبو وتذكّر أيضاً بأطرف ما اكتشفه كورتلين في "سرايات" الغرب. هناك ينصبّ الجهد على دفع البرد وخدر الأعضاء. وأما هنا فالحرّ هو الذي يقتضي علاجاً ما.

على أنّ الحرّ والرطوبة ليسا وحدهما في الساحة. توجد مناهج عمل فيها مزيد من الحيويّة ويجب علينا اعتمادها. وربّما كنّا محتاجين أيضاً إلى روح جديدة ينفخها نافخ يكون مركزه في القمّة، وإلى تفتيش ألمعيّ وتنشيط يعتني بهذا كلّه، وإلى رغبة عميقة في الحصول – وفق عبارة الصناعيّين – على "إنتاج أفضل كمّاً ونوعاً بسعر كلفة أفضل".

12 تموز 1944

في شأن المجلس()

في لبنان (وهذا يصحّ على كلّ البلاد تقريباً)، يمثّل مجلس النواب عنصراً جوهريّاً في الحياة السياسيّة. فإنّ الأقليّات الطائفيّة المتشاركة (وهذا ما نحن فعلاً) محتاجة، لتبقى متشاركة،

إلى تمثيل جماعي.

وذلك أنّ أيّاً منها لا يسعها، في الواقع، أن تسيطر على الأخريات دون أن تعرّض وجود الدولة نفسه للخطر. والمثال السويسري، الذي نكثر من استشهاده، حاسم من هذه الزاوية. فسويسرا، وهي أكثر بلاد العالم ديمقراطيّة، تحتفظ، باسم السلام والراحة العامّين، بعدد هائل من الحكومات والمجالس.

سويسرا بلاد الجبال، سويسرا الصناعيّة، سويسرا الأرياف والفلاّحين والقرى تتّخذ

لنفسها أكثر أجهزة الحكم حساسيّة وأكثرها تعقيداً في العالم. وذاك من باب محبّة النظام والوفاق.

هذا ونحن لا نريد أن نسأل ما إذا كانت أمم أخرى يسعها الاستغناء عن وجود تمثيل قوميّ. ما نعلمه هو أن التمثيل القومي، عندنا، أيّاً تكن نواقصه، هو شرط طبيعيّ لاستمرارنا. **فأنت إذا ألغيت مذهباً أحدثت انشقاقاً.** ذاك أمر أقمنا عليه البرهان مائة مرة. والعناصر المختلفة التي يتكوّن منها لبنان، إن هي لم تتلاقَ في رحاب مجلس لها، فقد يؤول شملها إلى تفرّق. هذا ما أحسن فهمه مندوبو أوروبا المحافظة، بل المغالية في المحافظة، سنة 1860 وسنة 1864. (وهم لم يكتفوا بوضع مبادئ التمثيل الانتخابي، بل وزّعوا نِسَبَه أيضاً).

ولقد أثبت تاريخ لبنان المعاصر، بوضوح ما بعده وضوح، أنّه كلّما اختفى المجلس مرّة من الوجود، وكلّما مات مبدأ التمثيل مرّة بفعل فاعل، كانت السلطة الطائفيّة، بحصر المعنى، تحلّ محلّ المجلس وكان يولد آلياً مجلس ملّي من الطراز اليهودي أو أكثر. تفرض ذلك **طبيعة الأمور**. فالطائفة حين تمسي ولا ممثّلين سياسيّين لها، يمثّلها، بحكم الطبيعة، رؤساء الدين. إذ ذاك تثور المسائل الطائفيّة من جديد وتحتدم، عوض أن يلطّف بعضها بعضاً وأن تنصهر في الحياة القوميّة، على النحو الذي يناسب هذه البلاد وهذا العصر.

هذا كلّه يظهر في غاية الوضوح لمن يستحبّ أن يُعمل فيه قوّة فكره. غير أنّنا إذا سلّمنا بالمبدإ واتّخذنا لأنفسنا مجلساً، فإنّه يبقى أن يقوم هذا المجلس بواجبه وأن يؤدّي عمله. هو القابض على زمام السلطة الاشتراعيّة، فيجب عليه أن ينعقد وأن يدرس، أن يناقش وأن يتداول وأن يشترع.

لن نطرق اليوم جوانب المشكلة كلّها ولا ما يجب عمله ليتحسّن "أداء" المجلس اللبناني. بل يكفينا أن نلاحظ كون هذا المجلس، شأنه في هذا شأن سائر المؤسّسات وسائر المنشآت، يرزح عليه، مدّة أشهر طويلة من كل سنة، عبء الحرّ وكسل الصيف، فيصير صعباً، في أرجح الظن، أن يُدعى النوّاب، ما بين أيار وتشرين الثاني إلى الاجتماع، على النحو المفروض، والانصراف لأعمالهم. هذا مع التسليم بأنّ شؤون الدولة لا يجوز أن يترك حبلها على غاربها، هذه المدّة كلّها.

فلمَ لا يلتئم مجلس النواب، في غضون الصيف، خارج

بيروت، في قلب الجبل، فيجتمع له لطف الموقع ولطف الجوّ ؟ ولمَ لا يكون المكان بيت الدين، مثلاً، أو دير القمر؟
يسهل اتخاذ قرار هذه فحواه أو ما يعادلها. ولكن مهما يكلّف الأمر النواب، لا بدّ من مطالبتهم، إلى أن يتخذ القرار المذكور، بأن يعقدوا الجلسات ويعملوا، وإن يكن الجوّ حارّاً، مُستعينين ببعض المراوح وبعض المرطبات.
فإنّ صورة المأزق هي الآتية : مجلس النواب، في لبنان، مؤسّسة حيويّة، هذا من جهة. ومجلس النوّاب، حين لا ينهض بعبء مهمّته، على نحوٍ مُرضٍ، تنكفئ شعبيّته انكفاءً سريعاً، هذا من الجهة الأخرى.
يجب إذن – وهذا لا يحتاج إلى فضل بيان – أن يكون مجلس النوّاب موجوداً، ويجب أيضاً أن يعمل هذا المجلس وأن يقوم بتصريف شؤون الدولة على نحو مقبول.
فإذا لم تدرأ الصعوبات التي تحلّ مع حلول الصيف، وهو فصل طويل جداً في هذه البلاد، فإنّ المجلس يبقى في شبه سبات مدة أربعة أشهر أو خمسة. وأيّاً يكن الفصل، على كل حال، فلا بدّ أن يعي المجلس دوره وسلطته وواجباته. وهذا أمرٌ منوط بالتعوّد أي بالتقليد وبمرور الزمن. يجب أن تجتمع اللجان وأن يضع المقرّرون تقاريرهم وألا تجد الكومة نفسها في حال من العجز بسبب جمود المجلس.
الخلاصة أنّه يجب على كلّ طرف بمفرده وعلى الأطراف مجتمعين أن يؤدّوا ما عليهم.

30 آب 1944

عبرة الماضي

لن نصنع صنيع أولئك الذين ما إن أطاحوا النظام السياسي في بلادهم (ملكياً كان أم غير ذلك) حتّى حوّلوا جهدهم إلى تدمير أنصاب البلاد ورموزها. ذاك عمل يسعه أن يقرّب أكثر الشعوب تمدُّناً من حال البربريّة.
هذه الملاحظة ليست، على ما هو بيّن، إلا مثالاً من أمثلة : فالناموس العام يُملي علينا، ونحن آخذون في التطوّر سياسيّاً، أن نحترم وجه الماضي. فإن لم نفعل، لم يبقَ في هذا العالم شيء قائماً.
لكلّ عهد عظمته، حتى أكثر الأيام فظاعة وأكثرها سواداً لها عظمتها. وحين يُجادَل في أمر العصر الوسيط تُتناسى تقاليد الفرسان والكاتدرائيّات. وحين يُجادَل في أمر الجمهوريّة لا ينتبه إلى أنّها دلّت الإنسان على عظمته الفرديّة وعلى ضعفه وعلى الدور الذي يسع كلّ مواطن أن يضطلع به في المدينة.
حق أن بعض الثورات المشهورة، من قديم هذا الباب ومن

جديده، قد أظهرت المدى الذي يمكن أن يبلغه انفلات الغضب وجموح الهوى. فهي قد أودت، دونما رحمة، بفلاسفة وعلماء وشعراء. وهي قد دمّرت عمائر كانت بين مآثر فنّ الإنسان وعقله. ولا نملك أن نقول في هذا شيئاً سوى أن الثورات المذكورة قد ارتكبت، وهي تنساق مع هياجها هذا الانسياق، إثماً جسيماً في حق العقل والجمال.

ونحن إذ نخشع من حول ذكرياتنا، في هذا الأوّل من أيلول، فلا نغادر هذه السنة سنّة نجري عليها في كل سنة، وإنّما نتأمّل، مجتهدين، في الضرورة التي يجب أن تحملنا على التقدم في مسالك الحياة السياسيّة والاجتماعيّة، دون أن نعمد إلى نسف الجسور التي اجتزنا فوقها قيعان الزمن. وذلك أن تاريخنا واحد من أطول التواريخ. وهو حافل بالأحداث من كل نوع. ولقد جعله تعليم التاريخ القديم مألوفاً في العالم كلّه. فهو جزء من تراث الإنسانيّة المتمدنة.

هذا التاريخ المُتمادي، هذا التاريخ الذي لا نهاية له، هو الذي ساقنا، في أعقاب هزات تعصى على الحصر، إلى ذلك الأوّل من أيلول، غداة الحرب الفائتة، بعد تقلّبات وانفعالات لا تزال ماثلة في البال، فوضعنا رسماً ثابتاً لحدود موطننا على الأرض، ومنحنا هذه البلاد الأزليّة صورتها الماديّة، بعد أن ظلّت الصورة المذكورة غير مستقرّة زمناً طويلاً، وكأنّها نقاب من تلك النُقُب الطويلة الشفافة التي تلبسها النساء فتنشرها الريح قليلاً أو تطويها قليلاً.

فإذا لم تتمسك هذه البلاد بتاريخها فأيّ عذر يبقى لها ومن ذا الذي يعود قادراً على فهم مقالتها ؟ وذاك أن الأرض الضيّقة التي نقيم عليها، من ساحل وجبل، تحمل من السعي البشري أجلّ آثاره. فكان أن استخرجت كل متاحف العالم من هذا التراب بعضاً من عناصر عظمتها. وهي تعتز بعرض تماثيل مشوّهة وقطع من أعمدة ومعها أشياء ضئيلة الأجرام للغاية، نقع فيها على التنوع اللامُتناهي الذي كان يطبع فنّ العصور الخوالي بما فيه من إعجاز وطول أناة.

نستذكر هذه الأمور بالحكمة التي يوحيها الزمن حين نستنطق عبرته بما فيها من سكينة تنسكب في النفوس. هذه البلاد طالما كانت طريقاً ومعبراً للإمبراطوريّات الصاعدة، وهي من بين البلاد القليلة التي وجدت، على الدوام، في هذا الأمر، ضرورة لا إهانة.

ولقد بيّنت التجربة أنّ بين الذين يرزح عليهم هذا القدَر المقدَّر من يمضي في حمله ويبقى سليماً معافى، وأن في الأرض بقاعاً تبدو وكأنّ نوعاً من العبوديّة قد كتب عليها، وفيه صلاح للنوع البشري وهو ماض في سبيله. وبلادنا وجدت من الشجاعة ما أعانها على هضم الذين أطالوا فيها مكثهم.

وها نحن إذن، في هذا الأوّل من أيلول، أوفر حيويّة وأكثر نباهة وأمضى عزيمة من أيّ وقت مضى. فنحن على يقين أنّنا

إنما ننصاع لقوى أزليّة وأننا ندير دفتها على أحسن وجه يتيسّر لنا.

لبنان، في هذا الأوّل من أيلول، يحمل نقاء الوجه الذي يُبديه، في هذه الأيّام، إلى جملة المواقف القوميّة والدوليّة في الشرق الأدنى. هو يتقدّم في صورة المودة والإخاء، على أنّه ضرورة تاريخيّة وإنسانيّة، وهو، في صورته هذه، يحلّ على الرحب أخاً بين أمم العالم.

أوّل أيلول 1944

اللغات ثروة

التجهّز بالعُدد وتجهيز البلاد كلاهما أمرٌ مستحسن. وهذا النوع من الكلمات له، في عصرنا، نصيب من الرواج. فهو علامة التقدّم ؛ والتقدّم، إذا عدّت الألفاظ الغامضة، يعدّ في أوّلها. الذي يُقصد بالتجهّز اليوم باتَ معلوماً. ومعلوم أيضاً أن امتلاك ما يأتي به العلم من مبتكرات، على اختلافها، مجلبة للمتعة. فلنتجهّز بالعُدد إذن ولنجهّز بلادنا ما دام أن سعادة الفرد وسعادة المجتمع هذا ثمنهما. ولكن حَذارِ من أن نجد أنفسنا صائرين إلى الانحطاط.

لو فرض علينا، في لبنان، أن نكون بين اثنتين: التفريط بخطة خمسيّة أو تضييع لغة، فكنّا نؤثر حفظ اللغة وما تمثّله اللغة من معارف.

هذا ولسنا نضلّ أنفسنا بالأوهام. فالعُدد والتجهيزات مهما تكن، لا نفع فيها إن كان حصولها مشروطاً بالتقهقر على صعيد العقل والروح.

نكتب هذا الكلام ونحن نقدّر ما ستكون عليه حال هذه البلاد إذا أنقص ما في يدها من وسائل التعبير، وهو حريّ بأن يزاد، وإذا حيل بين ذكائها وقوة التمييز عندها وبين أن يتفتحا، وذلك طلباً لمتعة لا تخلو من أنانيّة ولا يرى تحتها طائل هي تلك التي يتيحها حصرنا في نطاق لغة واحدة.

الصهيونيّة في فلسطين بعثت العبريّة بأبّهة، وبغيتها من ذلك توطيد لمكانة تاريخيّة وسياسيّة. على أنّها لم تزدد إلا تعلّقاً باللغات العالميّة. ونحن إذا وضعنا جانباً وحدة الأصول، لم نجد وجهاً لمقارنة العبريّة التي كانت إلى الأمس القريب لغة ميتة والعربيّة التي ما تزال عالية الجرس وحيّة. ولكن إذا كان أصحاب اللغة العربيّة – ونحن منهم – يريدون لها أن تعيش، لا لأنّها أداة لقول الشعر وحسب، بل لأنّها سبيل إلى القوة أيضاً، فعليهم أن يعلموا أنّها لن تقوى على العيش خلف نوافذ مغلقة، وأنّها محتاجة إلى مؤونة ضخمة من الأكسجين، تتجدّد من حولها. فهذه هي، متى تشابهت الظروف، حال كل اللغات.

لذا، فإن عزة اللغة العربيّة، في الحاضر وفي المستقبل،

تقضي بألا يحكم على ألوف من اللبنانيّين هم اليوم بين أوفرنا ثقافة وأغزرنا علماً، بأن تُكمّ أفواههم. فليسمح للبنانيّين إذن باستخدام ما بين أيديهم وما يطيب لهم استخدامه من أدوات التعبير، حتى يأتي حين يثمر فيه ما يبذل اليوم من جهد مشروع لجعل العربيّة لغة الجميع الأصيلة.

فضلاً عن ذلك، فإنّ حقوقاً اكتسبت في خمس وعشرين سنة أو ثلاثين لا يمكن إلغاؤها في يوم واحد. ولا مصلحة المدينة أيضاً تجيز هذا الإلغاء.

كثيرون من اللبنانيّين – وهم ليسوا بين أدنى اللبنانيّين شأناً – نشأوا في جوّ فكريّ بعينه. وتوصّلوا، في هذا الجوّ، وهم يخدمون الآداب والعلوم، إلى أجلّ المراتب. وتثبت المصنّفات أنهم وجدوا غذاءهم عند مشاهير الكتّاب الأجانب وأنّهم، بفضل هذا الغذاء، شرّفوا بلادهم والبلاد العربيّة، من غير استثناء، أعظم تشريف. ولا يمارى، مع ذلك، في كونهم يبقون لبنانيّين ووطنيّين. واليوم لا يستقيم الحكم عليهم بالصمت إلا مع حرمان هذه البلاد واحدةً من أطهر ثرواتها.

الذين نتوجه إليهم ها هنا، هم الذين يكنّون للّغة العربيّة أعظم الحب وهم الأكثر تأدّباً والأرقّ إحساساً والأغزر علماً. هم الأخلص أيضاً لقضايا العقل وهم الذين إذا حدّثهم مُحدِّث بحديث التجهيز والخطط المختلفة، سيحسنون الدفاع من كلّ قلوبهم عن بعض من أقدس ثرواتنا وحرياتنا.

7 تشرين الثاني 1944

في الرأي العام

الرأي العام هو ما يراه الجمهور. ذاك أمر تصير معرفته غاية في الأهميّة حيث يكون الجمهور هو السيّد.

ولقد مضى على العالم زمان طويل لم تكن فيه الجماهير شيئاً مذكوراً. كان لسادة الشعوب والمدن سلطان مطلق فلم يكن عليهم أن يؤدّوا حساباً لأحد. إلا في لحظات فاجعة كانت الجماهير فيها تنفلت من عقالها، وكأنّها العناصر الثائرة، فتجتاح كلّ شيء. ولكنّ الجمهور حين يكون في حال الذرّات المتجمعة لا يصحّ أن يُسمّى رأياً عامّاً، وإنّما هو، إذ ذاك، القطيع أو القبيل أي ما لا يصلح، على الإطلاق، لحمل راية العقل والفهم. هو، إذ ذاك، قوة من قوى الطبيعة لا أكثر.

ضروريّ جداً أن يفكر الشعب ومن العدل أن يعبّر عما يوصله إليه تفكيره في الشأن العام. وطبيعيّ أن يكون شريكاً للذين يحكمونه وذلك بإعلان ما يفضّله وما يميل إليه. على أن لذلك شركاً هو من البدائيّة بمكان، وهو أن يكون الشعب قد بلغ درجة معيّنة من جودة الرأي وأن لا يُجعل الفيلسوف أو الحكيم

تحت رحمة إرادة فظة وغبيّة.

أمرٌ عظيم، لا ريب، أن يدعى الشعب إلى الساحة، ولكن الدعوة تكون جنوناً إذا لم يكن الشعب قد ارتقى إلى حالة من الفهم النسبي عن نُخبه وإلى الحكمة الأوليّة التي تسوّغ له الاعتراف بتفوّق رجل منه أو رجال وبسلطتهم.

ولكي يستقيم للشعب إبداء الرأي دونما شطط، يستحسن، بادئ ذي بدء، تهذيب قدرته على التمييز وتزويد كل فرد ما يكفيه من العلم بكيفيّة عمل الدولة وتصريف أمور السياسة والإدارة في المدينة.

فمن ذا يخطر له أن يلجأ إلى الرأي العام لحلّ مسألة رياضيّة أو فيزيائيّة ؟ وإذا كان للحال، في السياسة، أن يكون مختلفاً، فالسبيل إلى ذلك أن يكون للشعب فهم – وإن بقي غامضاً – للصالح العام وأن يتحصل هذا الفهم بغير الحدس والغريزة.

لذا لم يكن الرأي العام رأياً عاماً إلا حيث كان المواطن خليقاً بهذه التسمية، وحيث تطوّرت البيئة إلى مستوى مقبول من المدنيّة.

ففي هذا القرن، لا يمكن لجمهور مقيّد بأعراف لا تزال مغرقة في بدائيّتها، أن يعمد إلى المطالبة بالقبض على ناصية الأمور في مجتمع بشري، أيّاً يكن مكانُه من الأرض، من غير أن يكون في ذلك مجازفة بمصائر المجتمع المذكور. وذلك أن تسليم ناصية الأمور إلى جمهور هذه حاله أسوأ عاقبةً من إيلاء الأطفال حقّ الاقتراع. على أن الرأي العام مادته لدنة وذكاء الإنسان حادّ. فترى أناساً من الفلاحين، متواضعي الحال، تقضّت أعمارهم بمعزل عن بيئة المدن، يحدّثونك في شؤون الحكم بحكمة رفيعة. (هذا وأحوال البلاد والأقاليم مختلفة، على هذا الصعيد، فتقع في مكان بعينه أو في مقاطعة بعينها على معرفة بالصالح العام لا تقع على مثلها إن أنتَ ابتعدت قليلاً عن هذه أو عن ذاك).

وحتى نعود بالكلام إلى صلب موضوعنا، أي الرأي العام، نقول إن اجتناب نزوات هذا الأخير وشواذّ توجّهاته لا يكون من غير الاهتمام بتنويره. فعلى السلطة، في أيامنا، أن تُعنى بمخاطبة الشعب. وذاك أن المخاطبة المذكورة هي أقرب ما وجد من سبل – بعد المدرسة – إلى نشر روح المواطنيّة. والواجب يقضي بأن يُتاح لشعب مثل شعبنا أن يقرأ، كل أسبوع، في الصحف وعلى أبواب السرايات وعلى جدران المباني وحتى في أصغر القرى، رسالة ما من السلطة تجمع الإيجاز إلى الوضوح وغنى المضمون، وتبلغه ما ينتظر منه وما يقترح عليه لخيره وما يجعل الأمور على ما يُرام أو على غير ما يُرام.

كلّ اللبنانيّن، تقريباً، يحسنون القراءة. فيبقى أن يوضع تحت عيونهم كلام وثيق يقرأونه.

16 تشرين الثاني 1944

كلام بسيط

"لا يَقُلَنَّ أحد إنَّك لم تأتِ بجديد. فإنّ الموادّ مرتبة هنا ترتيباً جديداً". هذا كلام لباسكال وحقّه أن نوليه انتباهنا.

والتغيير، على أيّ حال، لا يرغب فيه إذا كنّا حيال الحقيقة. وحين يكون المرء من أهل القلم لا يفرض عليه أن يبحث دائماً عن مواضيع جديدة أو عن "موادّ جديدة". بل يقضي الحرص على الحقيقة أحياناً (ويقضي احترام الذات أيضاً واحترام القرّاء أو المستمعين) بأن يُقال الشيء الواحد، من غير وجل، تكراراً.

هذا، ونحن لا نجد ضيراً من بعض التجديد في أسلوب القول، على ما أشار باسكال. فإنّ الطبيعة تتغيّر من لحظة إلى لحظة ولا تزال هي نفسها. ينحسر الظلّ قليلاً أو يخفت الضوء قليلاً فيتغيّر المنظر كلّه. وتكفي كلمة موحية تطرق أسماعنا أو صورة أو رمز حتى نجدنا في حال نفسيّة جديدة.

على أنّ لكل مناخ، بل لكل قطر، إن شئنا، عدداً بعينه من الموضوعات كُتب على أهله الخوض فيها. واختيارها متعلّق بالبشر الذين نخاطب: بمزاجهم وبأذواقهم، بما هو مفضل عندهم وبجوانب ضعفهم.

ففي السياسة وفي علم الاجتماع، بل في الأخلاق أيضاً، يختلف ما قد نخاطب به أهالي البلاد الباردة عمّا يُخاطَب به أهالي البلاد الحارّة. أنت تصدم الإنكليز أو الإسكندنافيّين مثلاً إذا ما دعوتهم إلى لزوم النظام. وذلك أن النظام في سجيّتهم ويكاد يجوز القول إنّه لاصق بعظامهم. أما أن تدعو أناساً من أهل الشرق إلى اتخاذ الرومانسيّة قاعدة فقد يعني أنّك تحرّضهم على ارتكاب عمل ما من أعمال الجنون.

وإنّما يتوجّه علماء الأخلاق وعلماء الاجتماع والساسة والصحافيّون بكلامهم إلى البشر. فيُمسي طبيعيّاً أن يتكرَّر الكلام نفسه بصدد الموضوعات الحيويّة وأن تتولّى العبارات نفسها توضيح الأمور للشعب وتعريفها إليه. طبيعي ألا يكون غرضها إثارة الأهواء المهلكة بل الترغيب في أشرف قضايا القلب والعقل.

وإذا كنا نكثر من التحدث عن النظام إلى مواطنينا وإلى جيراننا، وإذا كنا نرى في تربية الإرادة منطلقاً لروح المواطنيّة، وإذا كانت هذه الأمور الأوّليّة لا تني تتكرّر في ما نكتبه فذلك أنّ لها من الضرورة في هذه البلاد ما لغذاء كل يوم.

فالراهن أن الناس في لبنان (وفي جواره) ينحون، بعامّة، إلى أخذ أنفسهم بالتسامح وأخذ غيرهم بالشدّة. هذا مع أنّ ما يشتهي المرء أن يراه إنّما هو العكس: أي المزيد من التشدّد في معاملة النفس والمزيد من التساهل في معاملة الغير.

والذين استووا رقباء على المدينة عليهم أن يوفّقوا ما بين أفعالهم وخطبهم فلا يكون ما ينتقدونه وما ينكرونه هو، على وجه الدقة، ما يصنعونه.

من باسكال بدأنا ويسعنا أن نعود إليه في الختام.
يقول باسكال:
"إذا وقعت في نص من النصوص على كلمات مكرّرة ووجدت، وأنت تحاول إصلاحها، أنّها من الدقة بحيثُ يُفسد إصلاحُها النصَّ، فعليك تركها فيه لأنّ تركها علامة ذلك...".
ونحن إنّما نتفيّأ ظلال باسكال إذ نسأل اللبنانيّين مرة أخرى أن يوطّدوا أسس المدينة ببذل سعيهم الفردي وأن يخدموها بالخضوع للأنظمة الأساسيّة التي تمنح السعي الجماعي صورته وتكفل وصوله إلى غاياته. هذه الكلمات ما تزال هي إياها ولا ينبغي لنا التعب من تكرارها.
ما يحظّره القانون يجب اعتباره محظوراً، وما تطلبه الدولة يجب اعتباره مستحقاً. وهذا بطبيعة الحال لا يفترض فيه أن يحول، بأية صورة من الصور، دون المجادلة ولا دون التقريع.
16 كانون الأول 1944

الحسّ المدني والواجب الاجتماعي

قرار خليق بالرجال مطروح ليؤخذ في رأس هذه اسنة وهو أن نؤدي بصرامة واجب المواطنيّة. فربّما كان هذا أكثر ما يعوزنا ها هنا: أي تحسّس الشأن العام أو الصالح المشترك أو وجود الجماعة. فسواء أكنا نعني طاعة القوانين أم دفع الضرائب أم الخدمة الاجتماعيّة، بسائر أشكالها، فإنّ علينا أن نتخذ القرار اللازم بتحمّل الأعباء التي تفرضها الحياة الاجتماعيّة ؛ وعلينا، في الوقت عينه، أن نتعلّم اعتبار الخصوصيّات اللبنانيّة لحياة المجتمع تلك : أي التنوّع الأقصى في البيئات والأخلاق والحاجات، وهو ما يمنع، بداهةً، اعتبار الناس، هنا، سواسيّة كأسنان المشط بإجبارهم مثلاً على حمل بطاقة تموين واحدة أو بدعوتهم إلى الاقتداء بالتقاليد إياها.
لبنان بلاد قد لا توجد بلاد أكثر تنافراً منها على الأرض. ولكن ما يجعله، على صعيد آخر، رائع التجانس إلى هذا الحدّ، إنّما هو وجود الجبل والبحر، وأما البشر، وأما "المواطنون" فتتشكّل منهم لوحة غريبة تسطع فيها علامات التباين.
الأحوال الشخصيّة والأفكار والأخلاق والأساليب المفترقة في التفكير وفي العيش والأعراف المختلفة أو المتناقضة والرهافة عند هؤلاء والغلظة عند أولئك والتنوع في التطلّعات تنوّع ألوان المغيب وأحلام المنام وأحلام اليقظة وهي لا تحصى، والمكوث عند العتيق المدهش العتق والوصول إلى الحديث المذهل الحداثة والأضداد والخليط المحتوم من هذا كلّه...
هذه اللوحة يجب عرضها، من غير تهيب، على حقيقتها وفي عريها لنحمل عالم التربية اللبناني وعالم الاجتماع على مزيد من التأنّي في التفكير ولنخفف من غلواء المنظّر والرقيب. على أن ذلك

لا يحول دون وجوب التوجه، ها هنا، إلى النخبة، أي الذين يتعاطون الاستدلال ويستطيعون الفهم ويملكون من رهافة الحس ما ليس لغيرهم.

بيّن، بعد، أنَّهُ لو جازَ أن توضع لكل فئة من الأفراد في لبنان قوانينها لتكاثرت نظم الأحوال الشخصيّة على نحو مُروّع. وإنّما ينبغي البحث عن معدّل: معدّل يجده الجميع مقبولاً. عن شيء يكون قريباً من إرضاء الريفي والمديني، الجبلي والساحلي، لبنانيّي الجنوب ولبنانيّي الشمال ولبنانيّي الشرق. فنحن حيال تنوّع لا يحدّ في الأزمنة وفي الأعداد، ولكنّنا حيال تشابه نسبي في المناظر وفي الأمكنة.

والذي يجب قوله لأكثر المواطنين تنوّراً وأصلبهم عوداً وأوسعهم فهماً هو التالي: أنتم من يصنع مستقبل هذه البلاد. فأن تمتثلوا لداعي الواجب الاجتماعي (مستحقين بذلك صفة النخبة) أو ألاّ تمتثلوا يوازي أن تحيا المدينة أو أن تموت. فإنّ جنوحها إلى مقاومة ما في بنيانها من عوامل الضعف أو إلى الرزوح تحت وطأتها إنّما يتوقف على اختياركم بين أن تكونوا وألاّ تكونوا ركنها والعماد. ومهما يكن من شيء فإنّ بين اللبنانيّين عدداً غير قليل ممّن يحق لنا أن نلحّ عليهم بالمطالبة في مطلع هذه السنة. هؤلاء يصحّ أن يطلب منهم مشاركة أكبر وجهد أوفر ممّا يطلب من سواهم. وللمطلوب وجه مادي، بطبيعة الحال، ولكنّ وجهه المعنوي هو الأهم.

وأما الذين لا يريدون أن يعوا مقدار الصعوبة التي تعترض نموّ هذه البلاد وتوطّدها ما لم يسعفها ألف لون من ألوان التسامح اليومي، فليكفّوا، في الأقلّ، عن التفلسف في الفراغ.

لبنان بنيان يستظلّ سقفه راعي التوراة والمتمدّن حتى الانحطاط، جنباً إلى جنب.

فلعلّ اللبنانيّين المتوسّطين (أي النخبة، ولا نتعمّد المفارقة) يعون، وهو يؤدّون واجبهم بأريحيّة، أنّهم بين أهل العصرين المذكورين هيكل هذه البلاد وشرط ديمومتها اللازم.

3 كانون الثاني 1943

سليم تقلا ()

الوطني. الإنسان الكبير القلب. صديقنا مدّة هذه السنين الطوال. فلسنا لنخفي أسانا ولا الألم. حياة سليم تقلا ومماته تضيئهما خدمة لبنان، وهي عليهما تهيمن. قضى الرجل وهو في أوج نشاطه، في ريعان عمره، في ذروة قدراته، في مرحلة النضج من شعوره والعقل. قضى تحت وطأة المهمّة اليوميّة، تحت عبء الواجب المؤدّى.

انقضى نهار العامل الممتاز إذن، ولكن هذه النهاية القاسية لم تكن منتظرة. هذا مع أن سليم تقلا كان يتمتم منذ أسابيع

بشكوى مكتومة، فالتعب كان يُثقل كتفيه. وكان نوع من العياء ينشر العتمة في نظرة عينيه.

كان كفاح عشرين سنة في حقل السياسة قد نخر قواه. وهو كفاح لم يُجْزَ عليه – شأنه في ذلك شأن سواه – إلا قلّة الفهم والاضطهاد والظلم، مدّة سنوات بحالها. وكان، بعد كلّ محنة، يعود إلى الوثوب بشجاعة رائعة. وكان يخرج من مغامرات لا يطيقها الإنسان وهو، في كلّ مرة، أكثر إنسانيّةً منه قبلها.

وحين جاء أوان الحصاد، ولو أن فصل السنابل الناضجة لم يكن قد حلّ بعد، وحين أزفت ساعة الرضى المستأهل، ساعة الراحة في بؤس هذه الفانية، ساعة السلام النسبي الذ لا تحتمل أقدارنا غيره، حينذاك مات سليم تقلا.

والحق أن كلمات الإنصاف كانت قد أخذت تترامى أخيراً من كلّ صوب إلى هذا الرجل النزيه، هذا الرجل الطاهر الذي استوى، بكل أريحيّة، فوق أشياء المادة جميعاً. من كل صوب أُنصفَ الرجل الآتي من تلال الذوق، من الجبل القديم الحنون، من المنظر البحريّ الذي شاهد ولادتنا وكان حياتنا كلّها. أُنصِفَ هذا الخادم الكبير للبنان الذي مضى وهو يتلقى بيديه، للمرة الثانية، شؤوننا الخارجيّة ومعها العدل.

وليس بلا أثر في نفوسنا أن يكون سليم تقلا قد تسلّم في نهاية مطافه، ولو ليوم واحد، وزارة العدل. فهو كان من أهل العدل. كان يحمل برقّة مُتناهية همّ العدل: همّ العدل الذي ينصف. ونحن لا نعتقد أنّه، مدة حياته، قد ظلم إنساناً. لذا نراه يمثل أمام الله لبنانيّاً أميناً، مُنافحاً عن الحق الذي كثيراً ما نيل منه عبر شخصه هو، مواطناً وربّ أسرة مثاليّاً.

والوداع الذي نتوجّه به إليه، وهو وداع الصداقة ووداع الاحترام، نستمدّه من القلب ومن هذا التراب اللبنانيّ ومن دموعنا.

12 كانون الثاني 1945

لنصلح أنفسنا

ملخّص المحاضرة التي ألقاها محام شاب هو جورج فارس في بيت الكتائب، يحمل إلينا صدى ملاحظة ثاقبة جاء بها المحاضر "لا أتّهم الاستقلال ولا أتّهم هذا النظام السياسي أو ذاك لأنّ الأنظمة لا تساوي إلا ما يساويه البشر، وإنّما أتّهم كل واحد منا...".

وكان عنوان المحاضرة: "النُداو الفوضى".

والمرء يثلج قلبه أن يرى أفكاراً كافحَ في سبيلها زمناً طويلاً، قد أخذت تشقّ طريقها.

فلقد انقضى عشرون عاماً، وتقلّبات الأحوال في الجمهوريّة اللبنانيّة تردّ إلى قوانينها، فتنتقد القوانين بغيظ وتعدّل بهوَس.

وكان أصحاب الشأن يرفضون الاعتبار بكون القوانين إنّما توضع من أجل البشر ويتولّى تطبيقها بشر، وكانوا ينسون أو يتناسون أن القانون يساوي ما يساويه الإنسان.

ففي أمّة لا توفر لأبنائها التربية اللازمة، تعود الوصايا العشر نفسها، ودساتير العالم صفّ كلام. ولا فضل للقوانين إلاّ بقدر ما تُفهم وتُطاع أي بقدر ما يصحّ القول إنّه "لا يفترض في أحد أن يجهل القانون".

فإذا نحن فرضنا على بلاد تعمّها الأفكار الفوضويّة والأخلاق المتراخية شرائع مستقاة من أوسع بحار العلم فلن يخرج من ذلك شيء غير الفوضى.

بل إنّ ازدياد القانون تعقيداً، في مثل هذه الحالة، يزيد من حتميّة عصيانه.

وإذا نحن لم نتوصّل إلى إقناع أبناء الشعب، بل البرجوازيّين أنفسهم أيضاً، بالامتناع، مثلاً، عن إلقاء القذارات في وسط الشوارع، فكيف نطلب إليهم أن يجعلوا من أداء ضريبة الدخل قانوناً صارماً لسلوكهم ؟

والبشر الذين تربّوا على أن سرقة الدولة شطارة ودفاع عن النفس، كيف يمكن أن نطالبهم بحمل همّ المصلحة العامّة وببناء المدينة ؟

فإذا كان القانون عاجزاً، فمردّ ذلك، في بعض الأحيان، لا ريب، إلى عيب في وضعه أو إلى كونه لا يستجيب، على النحو المناسب، لخصائص البيئة الشريّة التي وُضِع لها. على أنّ مردّ ذلك، في الكثرة الغالبة من الحالات، يكون إلى انتشار الخروج الفردي على النظام وبالتالي إلى الخروج الجماعي عليه.

هذا، والمنصَّبون رقباء على الحياة العامّة يرتكبون، هم أنفسهم، في الكثير من الحالات، سائر الأفعال المستنكرة التي يطلقون لأنفسهم العنان في لوم الغير عليها.

هم يندّدون بالتجاوزات التي يجنون عوائدها في السرّ، وينحون بأشدّ اللائمة على القانون العاجز، ولكن...

لا يوجد قانون إلهيّ ولاإنساني إلا ويقيّض له من يخرقه. كلّ ما في الأمر أن أخلاق الفرد وحسّ الحياة في المجتمع يمدّان القانون بالعون، ولا يلبثان ن يصيرا أساسه المكين.

ولقد أشرنا مراراً إلى أنّ اللبنانيّين عادوا لا يمنحون أنفسهم الوقت الكافي لتكون لهم تقاليد. والسرعة وكثرة الجديد قد عزّزتا في بلادنا، على الصعيد الإنساني، حركة المدّ والجزر. فإنّ الحياة الحديثة قد أخضعتنا لحركة ذهاب وإياب لا يتحمّلها العقل.

هذا كلّه ترتدّ آثاره على المدينة وعلى القوانين أيضاً.

وأوّل السبل إلى تصحيح هذا إنّما هو تنشئة الفرد وتربيته وهو إرساء تصوّر متين للحياة العائليّة أولاً ثم للحياة الاجتماعيّة، ومعه تصوّر لشروط وجود الوطن. وفي هذا الصدد يستوي تنوّع المناطق اللبنانيّة واللبنانيّين أنفسهم مشكلة وعقبة. فالواجب أن

نَلحّ أشدّ الإلحاح أوّلاً في مطالبة كل منّا بإصلاح نفسه. والدعوة التي تفرض نفسها ها هنا في ما يتّصل بالحسّ المدني، هي، أولاً، دعوة إلى الاحتشام.

19 كانون الثاني 1945

لبنان "الطائفي"

يوم تنعقد النيّة بجدّ على ألاّ يبقى لبنان بلاداً "طائفيّة"، سيكون لزاماً على كل طائفة القبول، دون كثير من الصياح، بأن يكون تمثيلها، في بعض الأحيان، أدنى من حجمها. ويكون التعويض جعل تمثيلها أكبر من حجمها في أحيان أخرى.

ونحن من جانبنا لا نفهم لمَ لا يحصل هذا. على أننا قد اكتسبنا عادةً سيّئة لا تزال تحبسنا في حال من الجمود تفوق التصوّر. والعادات السيّئة عنيدة. وهذا النوع من القضايا يُقال فيه ما يُقال في كل غلط. فهو يبرز لنا في مظهر الحقيقة. وحين تعود نقطة انطلاقه غير مرئيّة، مع مرور الزمن، تتخذ نقطة وصوله حجم الغلط الفاحش.

فأن تحترم، في لبنان، بكل دقة، قاعدة التمثيل الطائفي النسبي في مجلس النواب – وهو المتحكّم في كلّ شيء – فذلك هو عين العقل. ونحن نسلّم دونما جهد بأن ذلك سيبقى، لمدة ما على الأقلّ، علامة توازن ممتاز ولازم. ولكن ماذا عن المواضع الأخرى ؟ ماذا عن الإدارة وغيرها ؟ أفلا يكفي إذن أن تكون قاعدة النسبيّة، بما هي ضمانة أساسيّة، ماثلة في المجلس ؟ وهل تقضي ضرورة لا رادّ لها بشغل هذه الوظيفة أو تلك من وظائف الدولة وفقاً لطقس القديس يعقوب الصغير أو طقس القديس مارون أو طقس القديس يوحنا فم الذهب ؟

وما نقوله في هذا الصدد ينطبق على سائر الطوائف، ولا يحتاج الأمر إلى فضل بيان. فما الذي تراه يحول مثلاً دون أن يمثل الجميع درزي ذو كفاءة في مناسبة بعينها ؟ وأي ضير في أن تغيب عن الحكومة طائفتان أو ثلاث في وقت من الأوقات ؟ لن تختلف الحكومة، إذ ذاك، عمّا هي إذا وجد الحرص، بطبيعة الحال، على عدم الإضرار بجهة من الجهات، كائنةً ما كانت. ولكن هذا هو ما يجب التوافق عليه. فإذا لم يسغ العيش لكل من الطوائف، أو للشعب كلّه، إلاّ وفي يده – أو يدها – ميزان يوضع في إحدى كفتيه وزير يقابله وزير في الأخرى، أو يوضع في الأولى كاتب محكمة يوازنه في الأخرى كاتب محكمة، فإنّه يكون علينا جميعاً إذ ذاك أن نبلع ألسنتنا. فهذه خطة مآلها وضع البلاد أمام صعوبات تتعذّر معالجتها.

وهل يُسمح لنا بأن نتوجّه بالنداء ها هنا، إلى الرؤساء الدينيّين، وهم على الصعيد المذهبي، رؤساء الطوائف؟ فعلى تسامحهم هم يتوقف، إلى حدّ بعيد، انبثاق التسامح ما بين المواطنين. وهم إذا عزموا على وعظ الشعب بأن الإفراط في

العدل، في هذا الميدان، لا يسعه أن ينتهي إلا إلى إفراط في الظلم، سكنت بفضلهم حماسة الكثير من المتحمّسين وسكن أيضاً طموح بعض الطامحين. فتحترم الجمهوريّة حق الجميع في عملها اليومي ويقترب هذا العمل من الحال التي ينبغي أن يكون عليها بحيث يكون فيه خير عميم لكل بمفرده.

معلوم أنّنا من القائلين، بأعلى الصوت، بأنّه لما كان لبنان مكوّناً من أقليّات طائفيّة فإنّه لا غنى عن قيام توازن دائم بينها ليبقى لبنان في قيد الحياة. هذا التوازن مكانه التمثيل القومي أي المجلس. وأمّا عن الباقي فهل يضيرنا أن نتخلّى في شأنه عن المسبقات، ببطء، وأن نجعل، بالتالي، لمفاصل الآلة مزيداً من المرونة ؟

وإذا ارتضت أوفر الطوائف قوّة أن تكون هي القدوة فإنّ الأخريات سيلحقن بها تلقائيّاً. وذلك أن عناد هذه وتلك لا علّة له إلا مخاوف كل واحدة منهنّ على حِدَتها. أفلا نرى أن لحظة تسامح يسعها تلطيف هذا كلّه تلطيفاً نهائيّاً ؟

26 تشرين الثاني 1945

الثقافة واللغات

لا نُضلَّنَّ أنفسنا. لبنان لا يزال يتطلّع إلى مزيد من الثقافة. ولا يخيفه أيّ شيء يتّصل بالثقافة في أيّ من ميادينها. وما استحدثَ له اسم "الثقافي" وهو استحداث في محلّه، نستوعبه برمّته في لبنان.

سنملك حتى الكمال مقاليد اللغة العربيّة، ولكنّنا لن نضحي بشيء من أيّة لغة أخرى. ونحن نرى أنفسنا مستطيعين تمام الاستطاعة أن نسوق لغات عدّة في صف واحد. ولن يقيَّض لأيّ جهل حملنا على أن نصير جاهلين معه.

لن نتخلّى عن شيء من وسائط التعبير التي لنا، وهي ما يصنع مستقبلنا ويمدّنا بالقوّة.

ومصلحة العالم العربي كلّه أن نقرأ لأجله جميع الكتب وأن نستوعب لأجله جميع المعارف. ومصلحة العالم العربي أن نملك محادثة الكون بسهولة لنجيد خدمته.

فإنّ رسالتنا الأزليّة هي هذه. وثروتنا هي هذه. ونحن لن نتسلى بإفقار أنفسنا لنوافق البعض من مسبقات الفكر الطفولي.

وذلك أن سادة اللغة العربيّة الحقيقيّين وأعظم خدّامها إنّما هم أولئك الذين استقوا أوسع المعارف لأجلها ومن خارجها. ولم يعد في مستطاع أحد أن يرقى إلى مستوى النخب في العالم إذا لم يكن موصولاً بالكون. وليس من ضعف أوخم عاقبة من ذلك الذي يلجئك إلى المترجم: "الترجمة خيانة".

عليه يستحسن أن يعرف كل "الجيل الفتيّ" في لبنان ما

نتمنّاه له وما نرغب فيه من أجله.

ما من إنسان مثقّف في أوروبا وفي أميركا لا يعرف لغتين أو ثلاثاً. فإنّ المجامع الدوليّة والعلاقات الدوليّة وترابط الأمم في ما بينها تدعو إلى ذلك بل تفرضه. ونحن، من جهتنا، تسهّل لنا السجيّة التصرّف بلغات عدّة أكثر مما تسهّله لمعظم البشر.

هذه السطور لا نكتبها تسكيناً لخاطر أحدٍ كائناً مَن كان. فإنّ في حمل الأمور على هذا المحمل إنقاصاً من شأن هذه البلاد. وإنّما الدافع البسيط إلى هذه الكتابة أن نذكّر بحقيقة أوليّة وبضرورة يوميّة وبعنصر أساسي من عناصر وجودنا القومي والدولي ومن عناصر صيرورتنا. ونحن، إذ ننطق بهذا الكلام، على يقين من أنّنا نعبّر به عن شعور النخب العميق، لا في لبنان وحده بل في البلاد العربيّة كلّها.

لقد أدّى لبنان، في غضون قرن، أجلّ الخدمات للغة العربيّة، وهو سيظلّ منارة يزداد ألقها لهذه اللغة الشريفة. على أن لبنان سيتحدّث ويكتب، على هواه، بالفرنسيّة أيضاً والإنكليزيّة، بالتركيّة والفارسيّة، بالبرتغاليّة والإسبانيّة، وذلك بالقدر الذي يجده ضروريّاً أو يحلو له.

وعسى أن يكون له، في نهاية المطاف، أن يضع بين أيدي العرب جميعاً ترجمات إلى العربيّة لسائر روائع الأدب والعلم في سائر آداب العالم، وأن ينقل إلى أرجاء العالم الأخرى أيضاً كلّ ما أنتجته اللغة العربيّة وما تنتجه من جمال وروعة.

27 أيّار 1945

آفاق

يقتضي العزوف عن ذكر أشياء بعينها، في لبنان، أن نقفل المتاحف وأن نعزف أيضاً عن الحفريّات وعن الكشوف. وفي هذا ما يضحك قبل أن يكون فيه ما يغيظ. فلكل أن يسأل ما هو السبب الخطير الذي سوَّغ إلغاء أحداث هي على شيء من القدم، ولا ريب، غير أنّها لم يخْلُ أن تردّد من جرائها بعض دويّ بين جنبات العالم. ونحبّ أن نذكّر، لعلّ في التذكير مرضاة للبعض، بأنّ العرب كانوا عرباً قبل الإسلام بزمن طويل، وبأنّهم أينما كانوا وأينما حلّوا، لا ينبغي لهم أن ينسوا شيئاً ولا أن ينكروا شيئاً من أصولهم ومن ماضيهم.

المهمّ، بل الجوهري، هو أن يتيسّر لنا تعليم التاريخ لأبنائنا دون أذيّة لأحد، كائناً مَن كان، وأن نجد في التاريخ أيضاً أسباباً تزيدنا شرفاً ووحدة.

فإنّه لجدال بائس ذلك الذي مداره أن نعيّن لبلاد ما ساعة تاريخيّة نجعلها لها منطلقاً. إذ من البيّن أن حياة الأمّة لا تتجزأ. فكما أن كل إنسان حيّ يمت بنَسَب – شاء أم أبى – إلى أصول الحياة نفسها، فإنّ الأمم الحالية ما هي غير الحدّ الراهن

والحصيلة لتطوّر طويل.

هذا الصنف من الملاحظات موات لتوطيد وجودنا الاجتماعي والسياسي ولاستمراره في ما يتعدّى الذكريات المشوّهة والنزاعات اللفظيّة.

ولا بدّ أن تهدأ ثم تزول مشاعر الحذر الضيقة التي ما تزال تعاند.

ليس لنا ها هنا إلا ماضٍ واحد وتاريخ واحد، وعلينا أيضاً أن نجعل في أسمى مقام من نفوسنا تكوين إرادة مشتركة بيننا هي إرادة العيش سويّة وتوفير السعادة بعضنا لبعض. فلا يمكن أن توجد حقيقة سياسيّة وعمليّة غير هذه. إذ ما الذي نستفيده من المجادلة في أمر الطوفان ؟ لقد وصل جميع اللبنانيّين (وجميع السوريّين، أيضاً، على وجه اليقين) إلى الوقت الذي يجب عليهم فيه أن يجعلوا لأنظارهم مدى أوسع وأعظم، وأن يغتذوا بالحريّة الحقيقيّة وبالاستقلال الأصيل، محترمين حرية كل منهم وحرية الجميع. فيكونون قد أشرفوا على آفاق لائقة بحجم مصيرهم. حلّ إذن وقت السعي إلى التعلّم، قبل كل شيء آخر، وقت السعي إلى الفهم وإلى استجماع جوهر العبرة القابعة في جملة المعارف البشريّة.

فيا لها من مشاغل بائسة، في الحقيقة، تلك التي مؤدّاها ردّ العالم الواسع إلى بضعة حدود وبضعة شعارات وبضعة تواريخ!... ويا لها من هموم مسكينة تلك التي لا يتجاوز أمرها تضييق حب المعرفة في نفوس أولادنا ومعاصرينا.

لا بدّ من خفقة جناح واسعة تخرجنا من بعض ظلمة غشّت الوضع الذي نحن فيه، لنوجّه إلى هذا الشعب كلّه، برويّة وبتعقّل ومن غير نهاية، حديث التسامح والسلام، وحديث السلام والعدل، حديث العدل والعقل، حديث العقل والتسامح.

فبالتسامح، لا بغيره، نبتني لأنفسنا بيتاً لا يُهدم، لَبِناته أشرف ما في الشرق وما في الغرب.

27 حزيران 1945

فنّ العمارة وفنون التزيين

اللبناني، بعامّة، ليس عنده كفايته من حاسّة القوام والنظام. هو لا يكنّ ما يكفي من حبّ للشيء الجميل والعمل المتمّم. واللمسات الأخيرة، في نظره، ثانويّة أو غير ذات بال. ويكفي، في الأعمّ الأغلب، أن لا يكون العيب فاقع الظهور حتى لا يكترث له أحد. فمع أن تقدّماً لا يُستهان به قد أحرز، في هذا المضمار، في غضون السنوات الأخيرة، فإنّ النقص في الذوق وفي الفنّ ما يزال بيّناً ها هنا.

جهتان إذن: الخارج وما هو في الداخل. الساحة العامّة والشارع من جهة، والبيت والأثاث الأثيث من الجهة الأخرى. والبشاعة هي القاعدة، على التعميم، وإن يكن الكثير من دخائل البيوت أمسى فتّاناً. والشوارع والواجهات دميمة من يوم أن صار الباطون ملكاً.

هذا والبيوت التي رفعت قبل خمسين سنة أو أكثر أرفع شأناً بما لا يُقاس من كل ما بُني بعد مطلع القرن، إلاّ ما شذّ منه. ففي تلك الأيّام كان للعمارة فنّ أيّة كانت سذاجته. وأما عمارة اليوم فلا فنّ لها. والذنب، في أيّ حال، ليس ذنب المعمارين دائماً. فإنّهم لا يُستدعون.

غير أنّه يبقى ثابتاً أن بعض الأغلاط الشنيعة، بعض آيات البشاعة في بيروت، إنّما تُعزى إلى معمارين هواة يستحقّون دخول السجن جزاء لما جنت أيديهم. وذلك أنّ إقامة أبنية مخالفة للقواعد ومخالفة للذوق إنّما هي خطيئة تعمّر قرناً. والواجهات الكريهة التي تفرض على المواطنين تظلّ تجرح عيون هؤلاء حتى الرمق الأخير.

على أنّه بات مُحالاً أن نترك لذوق أيّ كان أو لافتقاره إلى الذوق مصير مدننا وقرانا ومصير العمارة في هذه وفي تلك. بل باتت المراقبة الفرديّة والجماعيّة أمراً ضروريّاً.

ومن المستحسن، في كل حال، أن ينتبه كلّ منّا إلى أن البناية الرديئة الإنشاء، البناية الفقيرة إلى عمارة، تخسر، حالما يتمّ إنشاؤها، جانباً من قيمتها لا يُستهان به. والأمل أن يكون أولادنا أوفر معرفةً منّا بهذا الشأن وأشدّ تطلّباً.

وأمّا دخائل البيوت اللبنانيّة، فقد آن الأوان لنوفّر لها إعداداً للذوق الفردي يؤهّله للمشاركة في تجميلها.

فالبرجوازي الصغير، إن استطاع سبيلاً إلى الادّخار، ينفق مدّخراته، في الكثير الكثير من الأحيان، على شراء الأثاث القبيح. وأمّا المكاتب الرسميّة فإن طريقة فرشها مجلبة للغمّ.

والحال أنّ بين سبل النهضة في لبنان تعليم الشعب أن يحبّ الأغنية الجميلة والأشياء الجميلة. وهو تعليم يقتضي جهداً، شأنه في هذا شأن سواه. فهل نأخذ بقول القائلين إنّ أمامنا من المهامّ ما هو أشدّ إلحاحاً من هذه ؟ كلاّ. فهذا واجب له من الوجوب ما لسواه. وإعداد الذوق وتوازن المدن أمران مُتمّمان للاستقلال. ففي الوقت الذي يتهيّأ فيه البناء لانطلاقة كبرى في لبنان وتظهر الحاجة إلى صنع أثاث لألوف المساكن، لا نُعذر إن نحن لم نتدخّل بعنف لمنع هذه البلاد من الاكتفاء إلى غير نهاية، بعمل الإنسان الفقير إلى الذوق وإنتاج العامل الرديء وبما هو قبيح وما هو ناقص.

13 كانون الثاني 1946

المثال والممكن

"من طبع الإنسان أن يُغيّر، مع تغيّر الأوقات، ما يتعبّد له بقلبه وأن يؤله سيّداً يتّخذه بعد أن يكون قد ألّهَ الحرية". هذا ما يقوله كميل جوليان ملخصاً فصلاً من كتاب فوستيل دو كولانج "المؤسّسات السياسيّة في فرنسا القديمة".

وهذه، في ثلاثة أسطر، فحوى المغامرة الأزليّة للجمهوريّات وللإمبراطوريّات ولأشكال السلطان.

والتاريخ يجد مادته في هذا الإيقاع وهذه الذبذبات. الفوضى تستدعي الرجل الذي تنتدبه العناية ليخلّص. والمخلّص يعميه جبروته فيقضي، هو نفسه، ضحيّة لثورة العبيد.

لم يكن في الحسبان أن الديمقراطيّة، بعد أن جاوزت الإشادة بها كلّ الحدود، في غضون أعوام الحرب الستة، يلتقي على الحطّ من شأنها هذا الحشد من النقّاد. ولم يكن في الحسبان أن الهذيان الذي استسلم له الناس محبة بها مفضٍ بهم إلى هذه اليقظة المرّة. غير أنّ الأوهام تخور قواها في سرعة مُرعِبة. وينجلي الوضع السياسي، في كل مكان، عن الغضب والعجز. فحيث جرت انتخابات في أوروبا القاريّة جاءت شهادة بتفتت الرأي العام. والشيع تتكاثر في كل مكان. وما يصعد "صعود البحر"، قد يكون هو الحزن ولكنه، قبل ذلك، البغضاء والميل إلى الشقاق. فالعالم لم يحصّل ما يكفيه من النضج إذن ليستغني عن إشراف الآلهة.

نحن، من جهتنا، نحبّ الديمقراطيّة محبّة غيرنا لها، ولكنّنا نحبّ الاتزان أيضاً. وليس للحرية صديق أشدّ تعلّقاً بها منّا، ولكنّنا لا نعرف حريّة من غير توازن ومن غير قيود. نقول إنّ العالم يجب أن يبقى قادراً على التنفّس، ولكن تنفّسه لا يتحسّن إذا هو ترك يستفرغ رئتيه.

أما الصواب فهو أن نكشف الخلل الذي هو أصل الضلالات في هذا العصر. وهو أن الذين يُبشّرون بالثورة إنّما يضعون نصب أعينهم أن تحقق الثورة صالحهم ليس إلاّ. والذين يحقدون على نخب الأغيار وتقاليدهم، إنّما يريدون أن يفرضوا على هؤلاء نواميسهم وإرادتهم.

ولنضف إلى هذه الملاحظات رأياً يتعلّق بلبنان على وجه التخصيص. وهو أن بعض الغبار يُثار هنا من حول مؤسّساتنا. والحق أن هذا ليس بالأمر الجديد. فإنّ واحداً من كل ثلاثة لبنانيّين أو أربعة يعتقد أن في وسعه وضع دستور ويباشر التمعّن في مشروع الدستور المذكور. ويتراوح الأمر، بحسب الظروف والأذواق، ما بين الحماسة الديمقراطيّة والحماسة للتسلّط. غير أن الحقيقة، عندنا، باتت ساطعة بعد أن بقيت زمناً طويلاً غارقة في بئر.

قبل كلّ شيء، لن يكون لنا غنى، في أيّ وقت من الأوقات، عن مجلس. وسنلبث زمناً طويلاً ولا يفضل مجلسٍ من مجالسنا

سواه ما دامت كلها تمثل هذه البلاد تمثيلاً حقاً. ومقابل ذلك أن دستورنا واحد من أكثر الدساتير سلطويّة في العالم.

في وضع هذه مقوّماته، لا بدّ للحديث أن يدور على البشر لا على القوانين. فالبشر هم المحتاجون إلى إصلاح بمعنى أنّهم محتاجون إلى تربية سياسيّة، وهذا أمر محتاج إلى وقت.

ليس المجلس من يصرف الحكومات اللبنانيّة، وإنّما هي تُبلى من تلقائها. والبلى ينال منها سريعاً لأنّها تسيء ممارسة مهنتها. فتراها لا تموت ميتة عنيفة أبداً وإنّما تصيبها الحمّى أو الشلل. وهي إنّما تستعجل هلاكها إن هي حاولت البقاء في قيد الحياة بعد فقدان الثقة بها.

من شأن مشهد هذه صفته أن يثور له محبّو السلطة والنظام، فتأخذ الاقتراحات تتوالى إذ ذاك مشيرة ببناء "حكمٍ قوي".

على أنّ لبنان مدعوّ إلى البقاء زمناً طويلاً بلاد تسوية طائفيّة. فلا يُطلبَّنَ إليه أن يسلك اتجاهاً مخالفاً لطبيعة أحواله، فسيبقى مفضلاً دائماً أن يشكو لبنان العرج على أن يغامر بكسر أضلاعه. وليس في ما نقول ما يصحّ تأويله على أنّه دعوة إلى الجمود.

22 شباط 1946

هل هذا يصحّ قوله ؟()

نستعير لمرّة واحدة عنوان بانفيل الأسبوعي: هل هذا يصحّ قوله ؟ وهو أن السياسة الصغيرة التي نقع عليها في جبل لبنان منذ حين تقلقنا وتسوؤنا. فهي، عوض تهدئة الأهواء، توقظها وتثيرها.

والشكاوى تترى من كسروان ومن الشوف ومن غيرهما. وهو أمرٌ لا يعجبنا كثيراً.

لا نريد أن نطعن في حسن نوايا أحد من الناس، ولكنّنا نعتقد أنّ الجبل حسّاس إلى حدّ يجعل اللعب به على هذا النحو أمراً غير جائز. فإن جبل لبنان ما يزال، من أكثر من وجه، قائماً مقام المركز العصبيّ في جسم هذه البلاد. وما هو مرغوب فيه للجبل إنّما هو، لأسباب كثيرة، التوازن والنظام فوق أيّ أمر آخر. فنحن لا نجهل أن جبل لبنان تزدهر فيه، من عهود بعيدة، ألوان السياسة الصغيرة. ولكن السياسة الكبيرة، مهما تكن، لا تقوم لها قائمة من غير جبل لبنان... فهذه المقاطعة التي هي أقدم مقاطعاتنا والتي تنضوي فيها بيروت انضواءً طبيعيّاً والتي هي أعسر المقاطعات حكماً، يجب أن تعامل بتلك الموضوعيّة الرائقة التي هي بداية الحكمة.

والحال أن ما يجري لا نراه ينحو هذا النحو ولا نحن مستعدّون لتأييد أشكال الفرقة والشقاق التي يذكيها بعض أصحاب المطامح.

هذا والقلقلة في الجبل ليست بنت اليوم. على أن الجبل هو أيضاً الإقليم الذي ساده بين عامي 1864 و1914 – أي مدة خمسين سنة كاملة – سلام رائع. ففي الجبل اتزان وفيه توازن لا بدّ من احترامهما وتأمينهما. توجد أوضاع شخصيّة وطائفيّة يحسن بل يجب لحظها ومراعاتها. وإذا صحّ أنّ حال الجبل كلّه موضع بحث، فالأصحّ أن البحث يتناول، بخاصة، الشوف الذي نودّ أن نرى ساحله وقممه، أي أهل الشويفات وأهل المختارة وأصدقاءنا من الأرسلانيّين وأصدقاءنا من الجنبلاطيّين، وكلّهم أمير أو شيخ، يتساندون ويتعاونون ويشدّ بعضهم أزر بعض عوض أن يقاتل بعضهم بعضاً. وفي كسروان أيضاً نرى الهدنة مرغوباً فيها إلى أقصى الحدود. فالجبل غال عندنا ومستقبله يتراءى لنا جميلاً إلى حدّ لا يبيح لنا أن نعاين من غير أسىً سيطرة الشقاق بين ظهرانيه.

نعلم أن هذا موضوع حساس، ونحن إذ نلامسه هذا الصباح فبكلّ ما عندنا من انعطاف إلى هذه المحالّ السامية التي تتسع منها آفاقنا نحو اللانهاية.

ولعلّه لا يحال بيننا وبين التذكير بأنّنا قد ولدنا قبل أكثر من خمسين سنة في الشوف، على خاصرة الجبل، في مكان يستضيف فيه الصنوبر غناء الزيزان ويعايَن منه مخمل الزيتون القائم وهو يترامى حتى البحر، فاكتسبنا من ذلك الميلَ إلى الهدوء والنظام، خصوصاً في الموقع الذي نعتبره قلب لبنان: أي هذه السلسلة الطويلة من القرى السعيدة التي **يخفق** فيها قلب هذه البلاد من آلاف السنين، بأقصى ما فيه من قوّة.

7 آذار 1946

توازن واتّزان

هل يجب حقاً أن نجعل لكلامنا على شؤوننا الداخليّة مزيداً من الجديّة ؟ هذه البلاد تبحث عن السلام وهي تريد السلام. هي محتاجة إليه من سائر الوجوه لتسوّي ما يواجهها من عقبات اقتصاديّة واجتماعيّة ولتصلح إدارتها ولتوطّد ثقة الدول بها.

لماذا لا يسعنا أن نفهم اليوم أيّة صيغة تطرح إذا كانت صيغة معركة ولا أيّ مزيج قد يفضي بنا إلى مجادلات حماسيّة وصراعات داخليّة.

وذاك أنّ لبنان بلاد كل شيء فيها توازن واتّزان. فعندنا توازن عام يجب أن نعتني بحفظه عناية دائمة. وعندنا توازنات محليّة أظهرها للعيان وأكثرها حساسيّة ذاك التوازن القائم في جبل لبنان، الجبل التقليديّ الذي يعمل أهله جميعاً في السياسة، من أكبر بلداته إلى أصغر ضياعه.

ولا نرى من حكومة تستحق هذا الاسم إن هي لم تحسن حفظ هذا التوازن واحترام القواعد التقليديّة التي يقوم عليها.

مهمّ جداً من غير شك أن تبقى السلطة في لبنان دائماً بين أكثر الأيادي خبرةً وأوفرها قوّة، ولكن أصلح رجل أو أصلح جماعة من الرجال لهذه البلاد سيظلّون، إلى ما شاء الله، أولئك الذين يقوون على حفظ السلام فيه.

ولا يُسيئَنَّ أحد فهم مرادنا. فالسلام عندنا ليس ضد الحرب وحسب. هو ليس حالة غياب للسلاح الظاهر ولا هو نظام يكاد حفظه، في نهاية المطاف، أن يستغني عن رضى المواطنين. وإنّما هو طمأنينة عميقة تتحصل من سياسة منصفة تحرّم على نفسها أن تأخذ بالعنف أقليّةً من الأقليّات أيّةً كانت، في هذه البلاد التي هي بلاد أقليّات.

والغاية هي أن تلتقي في الجماعة اللبنانيّة كل الجماعات اللبنانيّة، وأن نسعى إلى حلّ المشكلات الكبرى التي يتجاوب دويّها في العالم وتصل إلينا تجلّياتها أو صداها، متوسّلين ما كان لزعمائنا القدامى – لفخر الدين الكبير مثلاً – من حكمة تجمع إلى المبادرة روح التسامح والصبر.

لا ريب في أنّ ظروفنا اليوم مختلفة، وأوقاتنا، بمعنى من المعاني، أكثر صعوبة. ولكن علينا أن نجد في ذلك حافزاً إضافيّاً يحملنا، بتوسط المؤسّسات الديمقراطيّة الصالحة، على إيجاد مقام في رحاب الأمّة لجميع القوى الصادقة الولاء ولجميع القيم التقليديّة.

فإنّ سلوك مسلك غير هذا ينتهي بنا إلى التيه في الأوهام. ونكون قد اعتمدنا سياسة معكوسة، بينما نحن مطالَبون بمواجهة العديد من المسائل الوطنيّة والدوليّة.

16 أيار 1946

عناصر عمليّة لبرنامج حكم()

أوّل ما يتعيّن فعله على الحكومة الجديدة هو أن تردّ الواجبات المدنيّة كلاًّ إلى مرتبته، بادئةً بالمحافظة على النظام.

فإنّ السلطات العامّة كانت تنصاع إلى تصوّر باطل حين كانت تختار مستكينة (وقد فعلت تكراراً وعلى نحو جدّ خطر) أن تأخذ بأبغض الحلال عوض إعلان المبدإ والدفاع عنه بشجاعة. وذلك أنّ ممالقة الشارع فيها إيذاء للشعب. وفي تجاهل الخطإ تقوية للخطأ. هذه البلاد في حاجة إلى النظام، فإلى النظام أيضاً، فإلى المزيد من النظام. ذلك ما كرّرناه همساً وجهراً بانتظام يشبه انتظام عودة الفصول.

ليس الحكم مهمّة يصلح لها الهواة ولا هو احتلال مقعد وزاري ثم انتظار جوقة المدّاحين والمبخّرين أو الانصراف، قبل الأوان بوقت طويل، إلى التمهيد، بأيّ ثمن، لحملة انتخابيّة مقبلة. الحكم توقّع وفعل، وهو مدافعة لكلّ ما دخل، بوعي أو بغير وعي، في باب الفوضى. الحكم بناء للمدينة وليس تهيئةً لانهيار

قواعدها.

مواطنو هذه البلاد تائقون توقاً عميقاً إلى نهوض عام. وهذا النهوض يجب أن يكون نفسياً ومعنويّاً قبل كلّ شيء. معنى ذلك أنّه لا بدّ، بادئ ذي بدء، من إعادة الثقة، وهي عامل أساسي أخذ، للأسف، يتآكل ويتفتت في الآونة الأخيرة.

والثقة، إن ضاعت أو نقصت، إنّما تعود بعودة ما يوحي بها من مناهج وبشر.

ونحن نعلم حق العلم أن تشكيلة البشر المعروضة على الاختيار، هنا، هي، لأسباب برلمانيّة وطائفيّة، تشكيلة محدودة. على أنّه لا يزال ممكناً العثور على بشر وجعلهم يؤدّون عملهم بجديّة أوفر.

وأما الذي نراه ينقصنا نقصاً فادحاً فهو العقيدة: العقيدة الإداريّة. إذ يجب، بالإضافة إلى النوايا الصافية، أن نتوصّل إلى ضبط الإدارة، وأن نعمد إلى تعزيزها بالفنّيين حيث لا تكون قادرة بمفردها على التحوّل عن عاداتها القديمة.

فهل المطالبة بالفنّي وبالمراقب إفراط في المطالبة؟ وهل القول بالحاجة إلى مزيد من اليقظة ومزيد من الانضباط في صفوف "الضابطة" (بأعمّ معاني هذه الكلمة) يعتبر مغالاة في القول ؟ في المواطن الحسّاسة من الدولة، نحتاج إلى قادة يكونون قادة حقاً لا أدوات ضعيفة وذليلة !

نحن، في هذه الجريدة، متعوّدون الاستقلال، من عهد بعيد، ومتعوّدون، من عهد لا يقلّ عنه بُعداً، لزوم جانب الاعتدال والإنصاف. فعندنا أن الحقيقة تحسن الدفاع عن نفسها بمفردها ولا تحتاج لذلك إلاّ إلى الكلمات البسيطة.

فلنقل إذن بتصميم لا يلين إنّ الكفاءة التقانيّة والضبط، لا سواهما، يحميانا من الفوضى، وذلك أنّ كلّ شيء، على وجه التقريب، قد صار فنّياً في هذه الأيام. وقد ولّى زمن الخطب الواهية الطنّانة، زمن الدعاوى الفقيرة إلى كل سند، زمن الجمل المُنمَّقة الفارغة.

الدولة وموظّفو الدولة، المؤسّسات ومستخدمو المؤسّسات، "العاملون" من سائر الفئات، أرباب عمل وعمّالاً، الأجراء من كل نوع : كلّهم أخذوا يفقدون صوابهم أو يعرض لهم من يفقدهم إياه. ولا بدّ من وضع حدّ لهذا الاضطراب، لهذا القلق الفردي والجماعيّ، لهذا الذعر، وهو مصطنع، في الأعمّ الأغلب، ولا يجوز الاستمرار في ارتجال القوانين والمراسيم لداع أو لغير داع. فلقد أخذ التشريع يشبه ما يسمّونه طبق "العجّة الفوريّة". لماذا ؟ لأنّ البطء والنسيان أخليا مكانهما، بغتة، للإنذار وللتهديد.

لذا وجب وجوباً مطلقاً إنشاء لجنة للتشريع يكون بين يديها من الوثائق ويكون فيها من الكفاءات أقصى ما يمكن تحصيله، فتمنح نفسها الوقت اللازم لدرس القوانين وتقليبها على وجوهها ولإنضاجها. هذا بينما يترك الأمر اليوم، وهو واجب خطير من واجبات الدولة، لموظفين يعهد إليهم به في اللحظة الأخيرة فتراهم

مرهقين مهما تكن كبيرة حظوظهم من الإخلاص والمهارة والألمعيّة.

هكذا ترانا نضع إصبعنا على الجرح في أكثر من موضوع واحد. فلقد آن لهذه الروايات كلّها أن تصل إلى نهاية، وذلك ضنّاً بشرف هذه البلاد وبأمنها وبطمأنينتها، فلا تتحوّل القوى غير المنتظمة، تعسّفاً، في نهاية المطاف، إلى قوى ناظمة للدولة.

هذا ونحن أعلم الناس بأنّ عملاً جليلاً قد تحقق، في لبنان، على صعيد بعينه، من مدة معيّنة. إلا أنّنا، على صعيد آخر، نجد العكس، مع وجود أطيب النوايا، على الأرجح. ونحن، ومعنا في هذا كثيرون، لا يسعنا أن نبقى راضين، إلى غير نهاية، بانحصار الجودة في النوايا دون غيرها.

22 أيار 1946

من أجل العودة إلى الواقع

يُقال إن المؤقت وحده يدوم. أما وقد أمسى كلّ شيء مؤقتاً، في كل مكان، على وجه التقريب، فهل بقي لهذا القول من صحّة ؟

كل سياسة لبنانيّة لها حظ من الجدية، لا نراها تغفل عن هذه الحركة التي تأخذ في تيارها كل شيء. والعبرة التي ينبغي استخراجها من هذا الواقع هي أنّه لا يزال في وسعنا، ونحن محاطون بالمؤقت (في هذا العالم الذي لا تستقرّ صورته على حال) أن ندافع عن أنفسنا دفاعاً ناجعاً في وجه تقلّبات السياسة والصدفة.

من أجل هذا، لا بدّ لنا من حفظ توازننا في وقت يبدو فيه الآخرون وكأنّهم فقدوا صوابهم. لا بدّ، بعد ذلك، من اجتناب الشقاق، على أنواعه، واجتذاب ما يمكن اجتذابه من قوى لتعزيز كل ما يسعف وحدة الصفوف، بين ظهرانينا.

هذا رأي نراه صالحاً لبلاد صغيرة هي بلادنا. والصيغة نفسها يسع بلاداً كبيرة وأخرى أكبر من الكبيرة أن تنتفع بها. على أن المشاريع الصغيرة – وهذا كلام كتبناه قبل سنوات – قد يتأتى لها أن تدار بأحسن مما تدار به الكبيرة.

فلنحرص على استقرارنا إذن، ونحن نرى ما عند الآخرين من عدم الاستقرار. ولنحاول أن ننظّم أمورنا، ونحن محفوفون باضطراب العالم. فإنّ مشكلاتنا ليست، على الدوام، مشكلات سوانا. لذا كان علينا أن نتّبع في حلّ مشكلاتنا مناهج تناسبها، وكان خلاصنا يقتضي أن نجتنب إغراء ما يتفتق عنه هذا العصر من العقائد المتناقضة.

بلادنا، بحكم بنيتها، مختلفة عن كل بلاد أخرى. وهذا أمر يجهله أو يتجاهله أولئك الذين ينقلون إلى تربتنا، بشيء من خفّة العقل، نظريّات الغرب والشرق.

مأساة العالم الاجتماعيّة، علينا، نحن هنا، أن نكون شهودها اليقظين، وأن نعقد العزم على المضيّ في التطوّر إلى ما

هو أبعد وأحسن مما يصير إليه الغير، ولكن بعد أن نأتي ببرهاننا، ومع التصميم أيضاً على دفع غائلة الفوضى عن أغلى ما في أيدينا.

ما حكم هذه الأحزاب كلّها إذن ومشاريع الأحزاب تلك وغبار الأحزاب والمحازبين ؟ وهل اتفق أننا بتنا جاهلين بتركيب الشعب اللبناني وباللبنات الموغلة في القدم التي رفع منها بنيانه ؟ ثم ألا نرى أنّه، كما هو، مقسّم بما يكفي من العوازل، فلا يحتاج إلى من يحاول زيادته تقسيماً ؟

من الليبراليّة إلى الشيوعيّة إلى الاشتراكيّة، فإلى الديمقراطيّة (الأصيل منها والزائف) وإلى النازية والفاشيّة البغيضتين أيضاً، وعهدنا بهما ما يزال قريباً، ولا نذكر الانتهازيّة الأزليّة.. أفتصلح لنا حقاً هذه الأدبيّات السياسيّة ونحن أناس مجتمعون في وطن روحي (قبل كل شيء) يحفظنا، باسم روح الإيمان والتسامح والحريّة، من أقدم الأزمنة ؟

لعلّه من المناسب التفكير في هذه الأمور والعودة إلى الواقع، أن يبدو كل شيء من حولنا وقد استولى عليه اضطراب يجمع إلى قلّة النفع سوء العاقبة. وأمّا التجارب الفاجعة العقيمة، فلندع الخوض فيها لسوانا !

ها هنا يشير كل شيء علينا بلزوم البطء الحكيم والاعتدال التقليدي. ولنعلم أن بلاد العالم كلّها إنّما تحسدنا على ما نحن فيه.

فلا تبلغنّ منّا الحماقة أن نفسد بأيدينا ما تبقّى لهذا الشعب كله من الصفاء والسعادة.

21 حزيران 1946

مشكلات البطالة

البطالة عندنا مصدر قلق منذ حين. فلقد رأينا قادة روحيّين يضطربون للشأن الزمني ويطالبون – وهم محقّون – لمن هم بلا عمل بـ"خبزنا كفاف يومنا". وذلك أنّه يجب أن نساعد أنفسنا ليساعدنا الله.

غير أننا اجتزنا، على هذا الصعيد، الشهور العشرة أو الاثني عشر الفائتة، دون صعوبة مفرطة. ولقد يسّرت حركة البناء سير الأمور، وما يزال الجهد متّصلاً في هذا الميدان. وحين يكون البناء بخير يكون كلّ شيء بخير.

ما دامت أذرع الدولة والأفراد تتحرّك وما دامت وفيرة مشاريع الأشغال العامة والورشات فإنّ العمل اليدوي، بسائر فروعه، سيتدبر أموره. وهذه هي حالنا اليوم. فالشائع الذائع أن اليد العاملة نادرة عالية الكلفة.

وأما الذي يحول دون تدبيره مزيد من الصعوبة فهو وضع من سمّاهم أناتول فرانس "عمّال الفكر". وهؤلاء ليسوا المثقفين العاطلين عن العمل وحسب، بل فيهم أيضاً من هم أكثر تواضعاً

شأن أولئك الذين تقتصر مهنتهم على أعمال الكتابة وتحرير الرسائل والمحاسبة. هذه الفئة من القوم الطيّبين مربوط وضعهم، قبل كلّ شيء، بعجلة التجارة. فإذا تباطأت حركة التجارة بات حصول الواحد منهم على عمل أمراً صعباً. بل إنّ أرباب عمل كثراً يُصابون، إذ ذاك، في حجم مبيعاتهم، فيتخفّفون من بعض مستخدميهم تفادياً من الهلاك.

والحال أن التجارة تغذّي، في لبنان، جانباً مرموقاً من السكان. ومن يتوهّم أنّ زمن التجارة قد ولّى عندنا يرتكب خطأً جسيماً للغاية. فاللبنانيّون، إن لم تكن القوانين هي التي تغلّ أيديهم، يجدون، في كلّ آن، وسيلة ليشتروا شيئاً يعيدون بيعه. هم يحسنون التحرّك بين عناصر أبطأ حركة منهم وأقلّ تمرّساً.

مع ذلك، لا بدّ أن تكتسب قوانين التجارة الخارجيّة التي يعملون في ظلها مزيداً من المرونة وشيئاً من الإنسانيّة.

في هذا الشرق الأوسط، تبدو حالة اللبنانيّين استثنائيّة. ففي كل المواضع الأخرى، تأتلف الحاجات البالغة الضآلة والحياة الزراعيّة أو الرعويّة، البدائيّة في الكثير من الحالات. وأمّا هنا، فالحال غير الحال. وذاك أن الحاجات كبيرة ومستوى العيش قريب، في الأغلب، ممّا هو عليه في الغرب. هنا نجد الفلاّح نفسه ذا نوعيّة مختلفة ونجده حاملاً مطالب مختلفة. وليس هذا بالأمر الجديد. فثمّة أسباب اجتماعيّة ومعنويّة جعلت من هذه الحال معطى ثابتاً.

ونحن لن نجد فرصاً لحلّ المشكل القائم في لبنان إذا لم نجعل نصب عيوننا ذاك التشكيل الهائل التنوّع من الجهود الصغيرة والأشياء الصغيرة التي يتمثّل فيها نضالنا الفردي والجماعي في سبيل الحياة. فها هنا يعبر المرء بسهولة لا نقع عليها في أي مكان آخر من مهنة إلى أخرى. ونراه، في الأعمّ الأغلب، لا يكتفي بمهنة واحدة. ونحن نعتمد الانتقائيّة سبيلاً إلى الخلاص، بفضل ما لنا من براعة وسهولة حركة. ولو كان علينا ألاّ نعتبر إلاّ بما تعلّمه المدارس وما يرسمه أصحاب النظريّات لكان أمر اللبنانيّين أفضى إلى ضياع من زمن طويل.

ولكن المحذور لم يقع، بحمد الله. على ألاّ يحال بين هذا الشعب، بما هو عليه من موهبة، وبين إمكان الحركة، وعلى ألاّ يُحكم عليه بالشلل مغلفاً بتوجيه اقتصاده.

فإن كان يوجد مكان في العالم لا يزال فيه شعار أصحاب المذهب الفيزيقراطي واجب الاتباع، إلى حدّ ما، فهو بلادنا هذه : فـ"دع الفعل لفاعله – إذن – ودع الأمر لمجراه".

وإذا نحن لم نترك فسحة للهوى وأخرى للتسامح وسط أنواع القسر الشديدة التي يطالعنا بها العصر، فماذا ترانا نكون وإلى أين ترانا نصير؟

10 تموز 1946

بدء السنة المدرسيّة

يستحق بدء السنة المدرسيّة أن يُعدّ حدثاً في المدينة.

ويخاله المرء مسبوقاً باحتفالات رسميّة، يتغنّى بذكره قادة الأمّة. ولا يستغرب المرء أن يرى، في هذه المناسبة، نواب الشعب يخطبون فيه ليدعوه إلى مزيد من الاعتناء بتربية الأطفال وتعليمهم.

فعلى رغم ما بذلناه من جهود مشكورة، ما زلنا لا نولي المدرسة ما تستحقه من عناية، وما زلنا لا نعترف لها بما هي عليه من أهميّة فنعتبر أنّها هي التي تصنع البشر والمواطنين.

وما تزال مدارسنا، إذا نظرنا إلى معدّل جودتها، لا تعدّ شيئاً مذكوراً. ونَحن ننسب، بخفة عقل، من القيمة إلى جودة هذه المدارس أقلّ مما ننسبه إلى عددها. وهذا خطأ جسيم.

فالمدرسة والتعليم في لبنان، أكثر منهما في كل بلاد أخرى، هما عامل حاسم في تكوين ميراث الأمّة، وهما ضمانة مستقبلها.

وذلك أننا لا نكتفي ها هنا بتعليم أطفالنا. بل نزعم أنّنا باعة معرفة وموزّعو علم. على أننا، في نهاية الأمر، لا نرانا نكترث إلا قليلاً لنوعيّة ما نعرضه.

للبنان أن يكون المشتل لأشياء الفكر وللغات وللثقافة. أن يمتلك، لخدمة الشرق الأوسط كلّه، كل معارف الشرق والغرب.

وعليه بالتالي أن يُنشئ لنفسه، منذ المرحلة الابتدائيّة، مدارس يكون من شأنها أن تستوي قوة وثروة وقدوة.

ولا نرانا، إلى الآن، نقدر حق قدرها نعمة الموقع الذي نحن مقيمون فيه، إذ هو يتيح لنا أن نجنّب أولادنا مساوئ المناخ الرطب والحرّ فنضع في خدمة النظرة التربويّة الناضجة محاسن الارتفاع عن البحر والجبل والهواء المنعش الذي يزكو به العمل وتقوى الرئتان وتشتدّ العضلات.

ما ننتظره لروضات أطفالنا ولمدارسنا الابتدائيّة إنّما هو أساليب جديدة وفهم أكثر اكتمالاً للطفل اللبناني. ننتظر معرفة أعمق بحاجاته الجسمانيّة والعقليّة والخلقيّة وبمستقبله ومستقبل لبنان معه.

ونحن مقتنعون بأنّ في طوقنا نحن أن نمنح صغارنا، في المدرسة، مزيداً من الصحة ومزيداً من التهذيب ومزيداً من القابليّة لاكتساب المعارف في آن معاً.

وفي هذا الحقل، كما في كثير سواه، نرى أن ساعة الفنّي، ساعة المربّي التام الإعداد، ساعة المعلّم المختص قد دقّت، وننتظر أن يُؤتى به إلينا.

4 تشرين الأول 1946

دفاعاً عن المثقّفين المتعطّلين

يُربكهم وجودهم وهم من تغذّوا بالآداب والعلوم، يحلمون

أمام شهاداتهم ذات الحروف المزيّنة السمينة ويجدون هزيلاً ما تأتي به المعرفة من موارد.

ويسألون أنفسهم كيف يسع كل هذا الأدب وكل تلك المسائل التي حلّوها وكل تلك الفلسفة أن تعجز عن إعالة إنسان ؟ ويحسدون أولئك الذين وجدوا البحبوحة بفضل مضاربة لا مجد فيها، وينصرفون، عوض البحث عن شيء من العزاء في روائع الفكر، إلى شحن نفوسهم بالغيظ وهم ينظرون في مساوئ هذا الزمان وفي قسوة الحاكمين.

مثقّفو الأرض جميعاً في أزمة. فبينما نرى الآلات تزداد كفاءة فتلغي العمل البشري أو تقلّصه، نراهم، هم، يتكاثرون.

وبينما تزداد المعارف تضؤل حظوظ الذين يعرفون. حتى أن أمرهم يؤول إلى الظهور وكأنّهم فاضوا عن الحاجة مثلما يفيض عن الحاجة قصب السكر أو البنّ في بعض السنوات.

والمصيبة هي، على وجه التحديد، في أن العمل يندر بينما يتنامى العلم. فإن الحاجة إلى تدخل الإنسان تتناقص شيئاً بعد شيء، وتحلّ الآلة الحاسبة محلّ الإنسان الحاسب. فهل يكون علينا، في ما يخصّنا، أن نضيّق من مجال الذكاء لأنّ مجال العمل آخذ في التقلّص؟

لا نرى حدّة الأزمة في أيّ مكان تزيد عمّا هي عليه عندنا. فإن نحن أوقفنا إنتاجنا من ذوي الشهادات هلكنا. وإن نحن أنتجنا منهم، في الحال الراهن، أكثر ممّا

ينبغي هلكنا أيضاً.

غير أن عصرنا هذا هو عصر المساواة. وستزداد كل يوم سهولة الدخول إلى حرم المعرفة. وليس شأن الحاجة إلى المعرفة أن تلجم أو أن تقام في وجهها السدود. بل عسى أن يمنّ الله، ذات يوم، على أحقر الناس بمعرفة الحياة كلّها !

الحق أنّ العلم ينبغي له ألاّ يبقى ترفاً وينبغي لأهله أن يكفّوا عن اعتبار أنفسهم سادة للناس. والحق أن أوسع المعارف ينبغي ألاّ تكون حائلة دون القيام بأوضع الأعمال.

كان سبينوزا، وهو يكتب الأخلاق، يكسب رزقه من صقل العدسات للآلات البصريّة، فلنحذُ حذوه إذا لزم الأمر.

ولّى دور ثقافة البلاط التي كان يعتصم بها أهل الأدب (وولى أيضاً دور نفورهم الطفولي من العمل اليدوي).

واجب على المرء أن يحسن زراعة الأرض وإن يكن شاعراً وأن يجعل لعمله جودة عمل المهندس المعمار وإن يكن مجرّد بنّاء. فإنّ العمل لا يزداد من ذلك إلا جمالاً. ولقد شهدت العصور القديمة والعهود الوسيطة وعصر النهضة مثل ذلك. فجعل أهل تلك الأيام بين همومهم قرن الفنون اليدويّة والمواهب العبقريّة معاً. عاش فرجيل الجيورجيات قبل أن يكتبها. والعباقرة الذين أنشأوا الكاتدرائيّات الكبرى، تكاد لا تُعرف أسماؤهم. وميكيل أنجلو كان يقبل على عمله إقبال من به لوثة.

وذاك أنه ليس من الجنون في شيء أن يشتهي المرء الثقافة دون أن يرغب في العيش منها مطلقاً، فيتقبل أن يصير مجازاً أو دكتوراً ولا يُمسي من جرّاء ذلك لجوجاً ثقيلاً.

هذه العبارات الجادّة لا تكفي، لسوء الحظ، لمنع المرشحين للهجرة من التكاثر في لبنان. فما نزال نجد في مساعي هؤلاء مدعاة للقلق. وليس شأن الخُطب التي قد نلقيها على مسامعهم أن تحوّل اتجاه أحلامهم. على أنّهم إذا ارتضوا الاعتدال في طموحاتهم، أمكن للدولة، إذ ذاك، بل وجب عليها، أن تأخذ بأيديهم.

حملة الشهادة الثانويّة وحملة الإجازات والدكاترة هم الذين يجب إحصاؤهم. فبطالتهم لها وحدها صفة المأساة (وهي، في كثير من الأحيان، بطالة مستخدمي الصناعة والتجارة). فالشبّان الذين يحملون في رؤوسهم ما في المستقبل من صور الإقدام ومن الكشوف هم الذين تجب مساعدتهم.

وإذا كان للجهد أن يبدأ بمساعدة معنويّة وحسب فهو لن يذهب سُدىً.

فالحال أن لا مبالاة الدولة، في هذا الميدان، تثبّط عزائم النخبة. ولبنان، بمقتضى تكوينه، يستحق أن تنشأ فيه منظمة تتفرّغ لهذا الشأن : أي للعناية بمثقّفيه، بحيث تتولّى، من غير انحطاط إلى المتاجرة بالأرباح والعطايا، مساعدتهم في الاهتداء إلى طريقهم.

الخلاص يقتضي إذن نشاطاً مزدوجاً، من المعنيّين ومن الدولة.

وذلك أنّنا لن نتقبل انخفاض عدد الذين يطمحون إلى معرفة بعدنا عن النجوم وكنه النجوم، ولن نتقبل أيضاً رؤيتَهم يرحلون، كما رحل أسلافهم من قبل متخذين من النجم القطبي منارةً لهم. بل نحن نريد العلم ونريد معه أن نستبقي، في لبنان، أولئك الذين يمثّلونه.

لذا، سنقدم على المعجزات بغية أن نستخرج من أرضنا كلّ ما تحتويه، وسيتفضل الفلاسفة، من جانبهم، فيمسكون بأيديهم الأدوات التي تركها الفلاّح عندما جذبته إليها المدينة. فهم بذلك يقدّمون إلى الشعب قدوة صالحة.

لا ! لن ندع أنفسنا فريسة للموت.

فليحذُ حملة الشهادات حَذْوَ غيرهم من المواطنين. لينظّموا صفوفهم ويدافعوا عن أنفسهم !

إذ ذاك تتجاوز الدولة حدود قواها، بعض التجاوز، فتفعل في سبيلهم ما يسعها فعله.

13 تشرين الأوّل 1946

مؤسّسة ضروريّة

إن كانت توجد في لبنان مؤسّسة ضروريّة فهي مجلس

النواب. ولا نقول هذا كرمى لعيني الديمقراطيّة، بل لأنّ لبنان بلاد لطوائف متشاركة (لا تشكّل أيّ منها الأكثريّة، على كل حال).

على أنّ مجلس النواب عندنا مؤسّسة يوضع من قدرها. فسمعتها يجادَل فيها دائماً والأدلّة على ضعف شعبيّتها كثيراً ما تُقام. وكثيرون من أعضائها يبرزون للعيان في صورة تاعسة هي صورة التهاون والفوضى. وهذه ملاحظة تصحّ باختلاف بين الدرجات على جميع المجالس اللبنانيّة منذ أن وجد للبنان مجلس.

وأما الحق فهو أن مجلس النواب قلّما سنّ قانوناً سيِّئاً. وقد أُثر عن جميع المجالس لزومها جانب الانقياد. ففي عشرين سنة لم يستعمل رئيس الدولة حقه في تأخير صدور قانون من القوانين وفي طلب مناقشة ثانية.

فإنّ مسلك بعض النواب، على ما أشرنا مراراً، هو الرديء، لا القوانين التي يصنعون.

وان الحصول على مجلس أفضل حالاً يقتضي مزيداً من النواب يحترمون أنفسهم ويحترمون التفويض المعطى لهم. وفي أساس هذا كلّه، نقع على تربية الناخب بوجهيها المدني والخلقي، أي على تربية الشعب. فليس على من يريد أن يحسن انتخاب نائبه أن يكون فيلسوفاً. يكفيه أن يكون له القدر المطلوب من الشعور بالواجب المدني. هذا العمل التربوي سوف يأخذ مجراه ببطء.

في انتظار ذلك، يبقى ضرورياً أن يكون لنا مجلس ليكون لنا السلام. والسلطة التنفيذيّة هي، في لبنان، من القوة (على عكس ما يقول به رأي صبيانيّ وعنيد) بحيث يبقى في وسعها، على الدوام، أن تهدّئ من سورات الهوى، في المجلس، عوض تملّقها.

وذلك أن مجلس النواب في لبنان، إلى كونه مكان لقاء ضروريّاً ورمزاً لإرادة العيش المشترك، إنّما هو الشرط للتوازن وللوفاق. فغيابه كان معناه الآلي، على الدوام، عودة فظّة إلى التنظيم الطائفي. واختفاؤه كان مؤدّاه بانتظام نقل النقاش السياسي إلى الكنيسة والمسجد والكنيس.

لذا وجب، في هذه البلاد، وهي مشكّلة من طوائف مذهبيّة، أن يكون لنا مجلس، حسناً كان أم سيّئاً. على أن الأحسن أن يكون حسناً (وهذا أمرٌ لا يكون منوطاً بإرادتنا على الدوام).

24 تشرين الأول 1946

المعتقدات والتسامح

"لا يفرّط المرء في الاعتقاد قط ولا يفرّط في التسامح، ولا تكون شجاعته في حمل معتقداته زائدة عن الحدّ أبداً ولا احترامه لمعتقدات الغير". هذه الجملة من خطاب الأب المحترم رئيس

جامعة القديس يوسف في الاحتفال ببدء السنة الجامعيّة، على كلّ منّا أن يرفعها شعاراً. فهي تحدّد وتمتدح موقفاً لم يكن هو الأكثر شيوعاً على الدوام في الشرق ولا في العالم.

فنحن قد شهدنا من حولنا وما نزال نشهد تفجّر التعصّب بأيدي اللامبالين والشكّاكين. وحتى في السياسة نرى رقباء مغرقين في الانتهازيّة يغضبون لفضيلة فيثيرون الاستنكار العام.

ومن النتائج المباشرة لعظة الأب المحترم بروفو أنها تدين أولئك الذين لا ينون يغيّرون قناعاتهم ولا يتعبون، في الوقت عينه، من نقد قناعات الغير.

وذلك أن الحقيقة إنّما هي في ثبات اليقين دينيّاً كان أم سياسيّاً أم اجتماعيّاً وهي في احترام يقين الغير.

وهذه العبارات القاطعة التي جعل منها رئيس الجامعة محوراً لخطبته يجب حفظها والتأمّل فيها.

فمن لم يكن يحمل قناعات عميقة، في أيامنا هذه، عاد غير كفوء لتنظيم المدينة وللتطلّع إلى الاضطلاع بدور في حكمها. وقد أفضى عصر الشك المعمّم واللامبالاة إلى المصائب والخرائب. وآن أوان التمسّك العنيد بالحقيقة، إذ عاد الاستغناء عنها أمراً غير وارد. فإذا هي أفلتت منّا وجب ترك كل شيء حيث هو الجري للّحاق بها. "وما كنت لتبحث عنّي لو لم تكن قد وجدتني".

وكل هذا العمل الذي تنصرف إليه بلاد الشرق لإعادة البناء يناقض مسوّغاته إن هو لم يرتكز إلى احترام المعتقدات المطلق. فالذي يعنيه التعصّب في هذه البلاد إنّما هو الظلمات والعبوديّة والموت.

"لا يفرّط المرء في الاعتقاد قط ولا يفرط في التسامح ولا تكون شجاعته في حمل معتقداته زائدة عن الحدّ أبداً ولا احترامه لمعتقدات الغير". ذاك شرط العيش المشترك وشرط التآخي.

13 تشرين الثاني 1946

إلى الحكومة الجديدة()

أيّاً تكن الصورة التي تتشكّل عليها حكومتنا الجديدة وأياً

يكن اتساع الابتسامة الرسميّة التي تفترّ عنها وجوه أعضائها أو كان اتّساع همومهم، فإنّ المبادئ التي هي علّة وجود هذه البلاد والمشكلات اللبنانيّة الأساسيّة ستبقى على ما هي عليه. وهذا سيكون أيضاً شأن الناس وعاداتهم.

وسيكون واجبنا على الدوام أن نوصي بسياسة توازن ووحدة وسلام وبإدارة يقظة ومستقيمة ومقتصدة وبضرورة الإكثار من اللجوء إلى الفنّي وإلى المراقب وإيكال أمر الجوهري من طاقات الدولة إلى أيدٍ حازمة.

كل البرامج وكل الظلامات وكل الأماني سيكون مدارها هذه الأشياء المعروفة. فلمَ لا ندير الحديث عليها فوراً ونستبق ما هو آت ؟

إذا كان تطوّر لبنان السياسي، بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة، شيئاً بطيء الحصول، بحكم الطبيعة والضرورة، وإذا كنّا حيال بنية تاريخيّة ومعادلة فطريّة لا تسمحان بإحراق المراحل على هذا الصعيد، فإنّ لأمور الإدارة حُكماً غير هذا.

لا حاجة بنا إلى السحر حتى نجعل عمل الآلة الإداريّة يتحسّن وحتى لا يبذّر مال الدولة وحتى لا تزداد أيام التعطيل كثرة وحتى لا تتحوّل كل انتخابات عامّة إلى خدعة وحتى يلقى المواطنون من موظفي الدواوين آذاناً صاغية وحتى لا يخرق القانون بانتظام بفعل الحظوة والدسيسة.

لبنان بلاد تدعو الذين يحكمونها أكثر من أيّ وقت مضى إلى النزاهة واليقظة. وإذا أعلنت الحكومة الجديدة لهذه البلاد أنّها ستكون يقظة ونزيهة، فهذا يكفيها برنامجاً. أما الكفاءة فلا يسع الحكومة (ومعها المجلس كلّه) أن تعطيها إلاّ إذا كانت تملكها وبقدر ما تملك منها لا أكثر. وهذا يحتّم تحتيماً مطلقاً على الحكومة الجديدة كما على سابقاتها أن تلجأ إلى الفنّي في كل ما له صفة فنّية. فإنّ عصرنا – وهذا أمر يعرفه الأطفال – هو عصر العلم والتقانة، وهو لا يتحمل الارتجال ولا الحلول التقريبيّة.

وأمّا القوى التي تسمّى "منظمة" في الدولة، فإن من الواضح أنّها تنفرط وتنحلّ بمقدار ما أنّ قادتها ليسوا بقادة. لا يجوز أن يسمح لأيّ لبناني ذي زي عسكريّ أن يجعل من نفسه أضحوكة للناس أو فزّاعة للعصافير. وإذا ازداد انتشار مبدأ الحظوة في صفوف الدرك والشرطة، مثلاً، فلن يبقى للدولة من نظام ولا أمن.

أخيراً، لما كانت قشرة الموز التي زلّت القدم من جرّائها بالحكومة السابقة عبارة عن مناقشة للمسائل الاقتصاديّة، فإنّ علينا التذكير بأن المسائل المذكورة لها الصفة الفنيّة بقدر غيرها من المسائل وأكثر، وأن الصعوبات ها هنا لا تزيلها المجادلات البيزنطيّة ولا التوكيدات العدوانيّة.

ففي الحقل الاقتصادي، يقع على الحكومة واجب أوّل هو التحلّي بروح المبادرة ولزوم جانب العدل والحزم. وأما الباقي، أي كلّ ما يتفرّع من الخطوط العامّة لسياسة من السياسات، فجليّ

أنّه شأن صاحب الاختصاص أي الفنّي.

والمشكلة، كلّ المشكلة، هي في هذا الموقف الإجمالي. فهو ما يجعل الوزراء يرحلون أو يعودون.

فلنرقب قدوم ما هو قادم.

12 كانون الأوّل 1946

تاريخ ونقش

على وجه الصخرة الشامخة عند نهر الكلب (نهر "الليكوس" القديم)، سيُضاف إلى محفوظاتنا نقش جديد. فبعد كل تواريخ الوصول وتواريخ الرحيل التي تخلّلت أربعة آلاف أو خمسة آلاف عام من المغامرات، نسجل، ونحن عند عتبة العام 1947، جلاء ما كان قد بقي من جيوش الغرب عن هذه البلاد.

ولكنّا فعلنا الشيء نفسه لو كانت الجيوش جيوش الشرق.

فبعد كل ما تعاقب من صور الاحتلال وصور الاجتياح وصور الغزو، يؤكّد لبنان استقلاله توكيداً حاسماً. والنقش الذي يجعله إلى جوار نقوش خلّفها من تعاقبوا على الإمساك بأعنّة القدر، يروي أنّه اكتسب السيادة على نفسه، في نهاية المطاف، وأنّه يأخذ أمر مستقبله على عاتقه وأنّه يختار أحلافه ويسنّ قوانينه.

الأيّام التي نحن فيها أيام عظيمة، لا ريب. هي مَعْلم على محطة في تاريخنا. غير أنّنا إن شئنا ألاّ يقف منّا المؤرّخون موقف الشك، معتبرين بما هو حائق بالأرض التي نقيم عليها من مخاطر طبيعيّة، فيصيّرونا غرضاً لسخريتهم، كان على سياستنا أن تكون أوفر حكمة وأوسع أفقاً من كل سياسة كانت للذين سبقونا مجتمعين.

والذين لا يعرفون تاريخ لبنان من الألف الرابع قبل المسيح، عليهم الآن أن يباشروا تعلّمه. فمن غير عِبَر الماضي نكون عاجزين عن تصوّر المستقبل.

"باتت جبيل، لكونها مرفأ متقدّماً لآسيا، في مقام المركز الاقتصادي الدولي الفائق الأهميّة، فسعت مصر أولاً، في عهد السلالة الخامسة، ثم بلاد ما بين النهرين، في أيام سرجون الأكادي، إلى السيطرة عليها..." (بيرين: التيّارات الكبرى في تاريخ العالم).

من تلك العهود، بقيت الأمور على حالها، من قرن إلى قرن ومن ألف عام إلى ألف عام، مع تباين الصور. جبيل مرفأ متقدّم لآسيا... انزلق المرفأ المتقدم في أربعين قرناً إلى بيروت. ولنا اليوم أن ننظر من الطرف الأقصى لرأس بيروت إلى ما تبقى من الماضي المهيب.

والنقش السرّي الذي سنحفره في صخرة نهر الكلب إلى جانب النقش الآخر، إنّما هو الآتي: "سنكون بشراً من الآن

فصاعداً. سنجعل حريّتنا أرفع مكاناً من اللقمة ومَثلنا الأعلى أجلّ شأناً من المتاجر. ستكون لنا روح التسامح وسعة النظر اللتان يقضي بهما موقعنا الجغرافي والسياسي وسنكون، بين الشرق والغرب، صلة وصل ثابتة وعاملاً ثابتاً للمدنيّة والسلام".

دارت الأرض وكان من دورانها أن مستقبل العالم القديم بات اليوم منوطاً إلى حدّ بعيد بالعالم الجديد. وتغيّرت حدود ما كان في الماضي من إمبراطوريّات كبرى وتغيّرت أسماؤها. أما نحن فها نحن أولاء في موضعنا، على تنام في الواجبات وفي المخاطر. وبات لاستقلالنا بأمرنا من دواعيَ المنطق ومن دواعي الضرورة فوق ما كان له في كل وقت مضى. فعلينا أن نحسن خدمة هذا الاستقلال وأن نحسن الدفاع عنه.

31 كانون الأوّل 1946

نداء إلى المثقّفين

هل يعلم مثقفو الإسلام اللبناني كم نريدهم أن يشاركوا ها هنا في كل تقدم يحرزه العقل ؟

توجد مسبقات باتت كريهة كان من أثرها تكثير الحواجز والعوائق بين توجّهات العقل المختلفة.

المثقفون اللبنانيّون جميعاً، أيّاً يكن معتقدهم، عليهم أن يستكثروا من فرص اللقاء في ما بينهم، لينكبّوا سويّة على الأفكار الكبرى وعلى الأعمال الكبرى، دون نظر إلى مواطن نشأتها أو أزمنة ولادتها.

ما الذي يحمل مفكّري الإسلام، وهم أمام عالم باتَ ميسور التناول من كلّ جهاته، على المضي في العيش وكل أبوابهم مغلقة ؟ لماذا لا يبحثون في المخالطة شبه اليوميّة لسائر الآخرين عن حوافز للسير قُدماً في مسالك الحياة الداخليّة والحياة الاجتماعيّة ؟

فلن يكون كلّ تقدم مادي في الشرق إلا سطحيّاً وباطلاً إن لم يصحبه نموّ مواز في مَلكات النفس ينتهي إلى حياة روحيّة مشتركة.

مع هذا نجد حالات اللقاء قليلة ما بين صوَر الفكر المختلفة في لبنان وما بين الوجوه المختلفة لمصيرنا الروحي.

والحال أنّ هذا البلد كان منذ الأزل وسوف يبقى إلى الأبد بلداً للتسامح الأرحب ولاحترام الحريّات المشروعة. ولن يحرمه شيء من هذا التضافر المثلّث الخيرات لحسنات البحر والجبل، في أكثر صورها سموّاً بالنفس، ولمنابع الروحانيّة في العالم.

فأيّ مثقف لبناني، أكان من المسيحيّة أم من الإسلام، يسعه ألاّ يشعر بالخواصّ التمدينيّة لتراث هذا شأنه ؟ وهل بين المثقفين واحد يسعه ألاّ يرى أوجب واجباته في أداء قسطه من

الجهد لبناء مدينة الغد ؟

في بلادنا يُسمع اليوم، على هذه الصعدان الرفيعة، ما يشبه طنين قُفْران النحل المُتناغم. ويجري فيها عمل هو أصفى جوهراً من العسل المخزون فوق أسمى القمم المعطّرة.

30 آذار 1947

نريد مكاناً للّقاء والدرس

نحن هنا نرغب رغبة قويّة في نشوء حلقة للمثقفين اللبنانيّين. نريد مكاناً أكثر حيويّة وأيسر مدخلاً وأوفر جمهوراً وأقلّ أبّهة مما تكون عليه الأكاديميّات. نريده مكاناً للّقاء والدرس، أمام الكتب والخرائط، مكان تبادل حرّ للأفكار وللمعارف. نريد بيتاً فيه من حسن الاستقبال ما يجعله مفتوحاً أمام الأفضلين وفيه من التحفظ ما يردّ عنه الفوضى والمزايدة.

بين مثقّفي لبنان وبين الجماعة من الغجر فرْط شبه. فكأنّما قدّر لهم أن يكابدوا ضرباً من غياب النظام. والذين يكسبون رزقهم بيسر، من بينهم، أضأل عدداً من الذين يتجشّمون مشاقّ عظيمة للوصول إلى هذه الغاية، تاركين شيئاً من حشمتهم ومن كرامتهم لأشواك الطريق.

لذا لا بدّ للحلقة التي نرغب في إنشائها من أن تجعل في المتناول مع غذاء الروح (وهو يتمثّل، قبل كلّ شيء، في مكتبة تضمّ روائع العالم وفي دوريّات اللغات الرئيسة) بعض التسهيلات المتصلة بثمرات الدنيا (أي إمكان الحصول، مثلاً، على وجبة لائقة لقاء نفقة ماليّة تبقى دون البذل العقلي في كل حال).

هذا، والمثقفون اللبنانيّون محتاجون إلى مؤازرة الدولة المادية. هم محتاجون إلى تنظيم وإلى ضوابط تعلو على ما يمتازون به من حريات ومن سلطان طبيعي لمختلف الأهواء. فإذا يسّرت الدولة إنشاء حلقة للمثقفين فقدّمت لها المقرّ ووفّرت للمؤسّسة المبتغاة أسباب النشأة، فإنّها تشرُف بذلك وتكون قد أجادت الصنيع.

وإنّما هو شيء رائع، في الحقيقة، أن يتاح لنحو مائة لبناني من ذوي الصفة، أن يتلاقوا في هذا الجو الذي وصفنا، بعيداً عن ألعاب القمار وعن أهواء السياسة، وأن يُمنحوا فرصة إلقاء المراسي بعد طول التيه وأن يستقبلوا بين ظهرانيهم من يمرّ بهم من مثقّفين وعلماء وفنانين كبار. ذاك شيء سيكون له أيضاً دويّه المسموع في عرض العالم العربي بل في آفاق تتجاوز العالم العربي بكثير أيضاً.

وأمّا لبنان فتلك وسيلة مباشرة لتفتّحه العقلي، تعود عليه

بزيادة في الهيبة وعلوّ المكانة. إذ سيلتقي في تلك الحلقة كتّاب وأساتذة وصحافيّون وشعراء وفلاسفة وحقوقيّون، الخ. ومعهم، بطبيعة الحال، مَن يمثّل الفنون الجميلة. وفي اعتقادنا أن النساء سيجدن هناك جديداً يفضُل ما يجدنه في الحلقات المقصورة على ما يُسمّى حياة المجتمع وسيتبوّأن من المكان الجديد مقاماً هو حقّ لهنّ لا نزاع فيه.

أول نيسان 1947

سَحَرة مبتدئون

يزداد قرباً إلى الأفهام أن الإصلاح الجوهري الذي ينبغي للبنان أن يطمح إليه، إنّما هو إصلاح خلُقي. مثل هذا الإصلاح لا يمكن أن يباشر بحدّ إلاّ من تحسين تنشئة الطفل. والمشروع طويل المدة، على ما هو بيّن. وليس إلا صورة أخرى للتربية ومستوى أرفع تنتهي إليه يسعهما أن يحسّنا تقبّلنا لأنظمة المواطنة.

ليس أمراً هيّناً أن نغيّر سويّة إنسان بلغ الثلاثين أو سويّة آخر بلغ العشرين. فالعادات التي تكتسب في العشرين تبقى ما بقي صاحبها. وإذا اكتسب المرء الميل إلى الفوضى والإعراض عن النواميس، فيطول به ذلك ما طال به العمر، إلاّ أنْ نعلن على كل فردٍ فردٍ حرباً لا تبقي ولا تَذَر.

فضلاً عن ذلك، يبدو علم النفس في لبنان قاصراً هو نفسه. وكأنّما هو لم يتجشّم عناء تأمّلٍ البتة ولا عناء تحليل. فليس من يريد النظر في التركات التي تتوارثها العوائل الطائفيّة في هذه البلاد، ولا ينحصر أثرها في أنّ الأخلاق ليست واحدة بل يعدو ذلك إلى كون القابليّات للَون بعينه من ألوان التطوّر ليست واحدة أيضاً.

لذا كان واجباً (وهذا أمرٌ مللنا تكراره) أن نتكل، إلى حد بعيد، على الزمن، إذا نحن انطلقنا من معرفة محسّنة ببيئتنا وسلكنا سبيل الإصلاح المنظم.

فإنّ لمبدإ التوازن والتسوية أن يبقى هو القاعدة المعتمدة إلى أن يتضاءل ببطء اختلاف المشارب. ذلك أمر واضح وضوحاً وبديهي بداهةً يجعلان من المدهش أن نرى الناس يبطئون في تقبّله هذا الإبطاء.

فنحن لا نسمع إلاّ مطالب المطالبين وصياح الصائحين. هذا بينما يبقى المشكل، في أساسه، غير مفهوم. فنحن لا نحزم أمرنا على الاعتبار بكون الصعوبة في الوسط الاشتراعي هي نفسها التي في الوسط الشعبي، وإن تكن في ذاك أدنى درجة، على الأرجح، منها في هذا.

ليس مؤكّداً أن هذا الكلام سيبدو كلاماً في محلّه. على أنّه يبدو لنا، في كلّ حال، كلاماً تمليه الضرورة. فهو يشهد بأهميّة

الخبرة الشّخصيّة في بلاد تفرض فيها السياسة هذا القدر العظيم من المعرفة النفسيّة.

والأسئلة التي طرحنا ونطرح ستطرحها حكومات لبنان ويطرحها نوابه ما دام رائد تلك وهؤلاء أداء الرسالة بشرف.

ولن يباشر لبنان تقدماً لا رجعة فيه، في هذا المضمار، إلاّ متى أزمع مصلحوه المبتدئون أن يكفّوا عن نشر الذعر في المدينة بحجة إصلاحها وأن يتقبّلوا، عوض ذلك، دروس الجغرافيا والتاريخ أي دروس البديهة والحياة.

21 أيار 1947

حديث قصير آخر()

أمّا أن يتركّز انتباه كلّ منا إلى هذا الحدّ على السياسة الداخليّة، فذلك أمرٌ لا يعوزه الموجب، ونحن لا نعود إليه بكل هذا الإلحاح لمجرّد المتعة.

لا يجوز أن تحدُث للبنان هزة أخرى سياسيّة ومعنويّة من نوع تلك التي عانيناها أخيراً.

لا يجوز أن يتجدّد الخطأ. وإذا كنّا نقول الخطأ بصيغة المفرد، على رغم ما في ظاهر الغلط الحاصل من كثرة، فذلك لأنّ جوهر الفوضى قد يتكشّف له – إن نحن أمعنّا النظر – أصلُ رئيس.

يبدو لنا أن سير الأمور سيراً سويّاً قد حالت دونه، في لبنان، من زمن ليس بالقصير، حماسة أناس من ذوي المصلحة في إعداد المستقبل على نحو معيّن يوافق أمانيهم. ولا تخدعْنا هذه الإشارة فهي إلى أناس مغمورين، من خارج نطاق الدولة. ولكن ما الذي يستحق أن نخشاه أكثر من الحماسة يضعها في غير موضعها أولئك الذين يزعمون أنّهم يبتغون خيرنا رغم أنوفنا ؟

والحال أنّنا إن طلبنا مستقبلاً سياسيّاً يستحق أن ننظر فيه فلن نقع إلاّ على واحد وهو مستقبل هذه البلاد. فهو يعلو علوّاً شاهقاً كل مستقبل آخر.

لا يوجد إنسان لا يستغنى عنه في لبنان، ولكن لا غنى عن لبنان لأحد من أهله. ذاك ما نقول به وما ينبغي أن يكون معلوماً من الكلّ.

يبتغي لبنان حكماً صالحاً. وهو يحصل على بغيته إذا حُكم من دون مطامح غير مشروعة ومن دون نوايا مُبيَّتة.

فإذا كان لامرئ، أيّاً كان، أن يحسن الخدمة لأشخاص الحاكمين أو أن يسيئها، فذاك شأن يجب أن يعدّه هؤلاء شأناً ملحقاً. إذ الشأن واقعاً ووجوباً هو لخدمة لبنان.

ولقد تحققت في لبنان أشياء عظيمة في بضع سنوات،

ولسوف يشهد التاريخ المنصف للبنانيّين الذين وضعوا للبناء الجديد قواعده. لقد نُفِّذ عمل ضخم في كل مجال. وبات وضعُنا، على الصعيد "الفنّي"، متيناً وسليماً إلى حدّ جدير بالتسجيل. والمستقبل الذي تنفتح أمامنا سبله يسيغه العقل غاية الإساغة.

المسألة كلّها هي أن يزداد الحسّ السياسي وحسّ المواطنة وأن ينموَا بحيث يوطّدان هذا كله عوض أن يُزعزعاه. وهي أيضاً أن نضع نصب عيوننا غاية أولى نسعى إليها بتجرّد هي الوفاق ما بين اللبنانيّين.

7 حزيران 1947

العيش المحفوف بالخطر

بعض البلاد مكتوب عليها أن تعيش عيشة محفوفة بالأخطار. وليس لها في ذلك يد. فإنّ المطامح والنّزاعات تعثر بها وهي مارّة.

ولقد بقيت بلاد أخرى، محاطة بالماء أو بعيدة، بل قارّات بتمامها، ترى نفسها، حتى وقت قريب أو بعيد، خارج المتناول إلى ما شاء الله. وأما اليوم فالحال غير الحال. مع ذلك لا تزال توجد درجات ونوع من التراتب في التعرّض للأخطار.

وكانت الإمبراطوريّة الرومانيّة، في أوجها، والصين تتجاهل كل منهما الأخرى. وقد يصحّ أن كلاً منهما لم تكن موجودة في نظر الأخرى. وأما اليوم فالمفارقة أن العالم الجديد هو الذي باتَ محكّماً في شؤونهما وفي مصيرهما.

اليوم بات القطبان، تحت جليدهما، مَعْبرين. انكشف سرّهما كما لو أن قناعهما الثلجي قد انتُزع فباتا عاريين تحت أنظار غير العارفين. بل إنّ قضاء عطلة الأسبوع في الطب بات من الممكنات. فالطبيعة، وإن كانت تحفظ مفاتنها لمن يحسن رفع السرّ عنها، قد كشفت عن أسرارها.

ومذ بات البشر من غير ملجأ حقيقيّ أخذ بعضهم ينظر إلى بعض بمزيد من الضراوة. حتى أنّ الذين ينصرفون إلى نسج أروع الأحلام الإنسانيّة، كثيراً ما لا يرون سبيلاً إلى تحقيقها غير وسائل القوة والعنف. وإنّ أقرب المشروعات السياسيّة والاجتماعيّة إلى العالميّة وأوفرها نبلاً لتنطوي، بهدوء بال، على ما لا يُحصى من الأشراك وصنوف التهديد.

فهل لا يزال البشر قادرين، وقد وصلوا إلى حيث وصلوا، على الخروج وحدهم من الهاوية ؟ علينا أن نشك في ذكائهم مثلما تعلمنا الشك في فضيلتهم.

وليس أمام أكثر البلاد تعرّضاً للتهديد إلاّ شيء واحد تفعله وهو أن تتعلّم الشجاعة وأن تعيش، كما ينبغي لها، في مواجهة الخطر وأن تبني حياتها الروحيّة والماديّة مستخدمة، لما فيه الخير، موارد فكرها جميعاً.

لم تغب الحكمة عن ساح السياسة غياباً باتًّا بعد. ولم تزل توجد بعض الفرص للتبصّر برغم الترابط الذي نشأ ما بين الأشياء جميعاً.

هذا ولبنان قطر كان على الدوام يدَع الفاتحين يعبرون. والنقوش الشهيرة التي عند نهر الكلب شهادة دائمة بذلك. ولكن إذا قضت الضرورة بترك البشر يمرّون فيجب، على الأقل، أن لا تمرّ في ركابهم فلسفات الموت.

هوذا إذن الأوان الذي لم تعد الأرض فيه أمنع ما يذُبّ عنه. بل الأمنع شخصيّة كلّ شعب. أي، بوضوح، رأيه في مبتدإ أمره وفي منتهاه.

14 تموز 1947

القدوة السويسريّة

لأن مجلس النواب في لبنان مؤسّسة أساس، لا يجوز أن نجعل منه أضحوكة. وإذا كان هو نفسه لا يحسن دفع السخرية عن ساحته بل ويجعل نفسه موضوعاً قابلاً لها، فذاك أمر يجب أن نأسف له. (فإنّ كلاً يلقى من الاحترام على قدر ما يستحق وإن سخرية الشعب لا تعفّ عمّا يبدو لها مستهجناً).

نحن من جهتنا نوضح من زمن طويل أن مجلس النواب عندنا، قبل أن يكون عبارة عن ديمقراطيّة ما، إنّما هو ملتقى الجماعات الطائفيّة المتشاركة. هو التعبير الرسمي عن "إرادة العيش المشترك"، عن الرغبة في تدبير الدولة تدبيراً مشتركاً. فإذا نحن تركناه جانباً وقعنا، على الفور، في المجالس المليّة أو ما يشبه مجلس اليهود الأعلى.

في لبنان، يعبّر مجلس النواب، في نهاية الأمر، عن وجه مبتكر من وجوه الفدراليّة. فكما توجد في سويسرا كنتونات توجد عندنا طوائف. وللكنتونات قاعدة جغرافيّة، وأمّا الطوائف فقاعدتها ماثلة في الشرع وحسب أي في اعتماد قانون للأحوال الشخصيّة. ونحن، في الحالتين، حيال وجوه من الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة تأبى أن يختلط بعضها ببعض.

ولو ارتضت الكنتونات، في سويسرا، أن تختفي من الوجود لأمكن تبسيط الجهاز السياسي كله. غير أنّها ترفض الاختفاء وتسوّغ رفضها هذا بأسباب حاسمة. والشيء نفسه يصحّ مؤقتاً في طوائفنا (لأنّ الحق ليس، بالضرورة، في جانب المركزيّة والوحدة).

ذاك يسوقنا إلى القول إن مجلس نوّابنا إنّما هو صورة هذه البلاد ولا يسعه أن يكون غير ذلك. (أو هو مجموع الصور المثلة لهذه البلاد). وكل ما يسعنا أن نرجوه، في الوقت الحاضر، هو أن يجتهد أوفر النواب كفاءةً وأوسعهم معرفةً في تعويد زملائهم النظام وأن يكونوا بمسلكهم قدوة لهؤلاء.

30 تموز 1947

الحكومة والمجلس

يريد النواب أن يجتمعوا. يريدون أن يدعوا إلى دورة استثنائيّة. يتوجّهون بطلبهم هذا إلى السلطة التنفيذيّة بالصورة القانونيّة. النواب ليسوا على خطأ.

والمجلس، مقصوراً على أعضائه الخمسة والخمسين (ومكوّناً، وفق نظامه، كما تكوّن مجالسنا) يبقى قاصراً جداً عن تصريف عمل الدولة الاشتراعي. فما يكون قولك فيه إذا فطنت إلى العادة السيّئة التي اعتاد، وهي أن لا يكثر من العمل إذا عمل وأن يمضي نصف السنة بطّالاً ؟ هذا ونحن لا نتكلّم على هذا المجلس بالذات إذ هو يظهر حماسة جديرة بمن كان جديداً في الصناعة، وإنّما نتكلّم على المؤسّسة.

يوجد فريق من النواب لا تعوزه الكفاءة ولكنّه مشغول للغاية بشؤون شخصيّة. أما الفريق الآخر فهو مفتقر إلى الكفاءة وهو مشغول للغاية أيضاً (وهو محمول بطيب مزاجه على الاعتراف بذلك). فكيف يكون، والحالة هذه، سَيْر أمور الدولة ؟

لا يمارى في أن المناسب أن ينعقد المجلس وأن تسعف الحكومة في تثقيف المجلس وفي مدّه بالمعلومات، وذلك بإرسال الموظفين الكبار ليمثلوا أمامه إلى جانب الوزراء. فذلك أمر يسمح به الدستور، بل هو به يوصي بين السطور.

وأمّا عمل اللجان فيجب أن يباشر باجتهاد وأن يغلب عليه مزيد من الجدّ. وهذا أمرٌ يسع الحكومة أن تسعف في حصوله إسعافاً فعّالاً بما تخطوه من خطوات وبمستوى ممثّليها وعلوّ همّتهم.

على أن بين رئاسة المجلس ورئاسة الحكومة ما يشبه أن يكون عهداً بأن يتجنب كل منهما إزعاج الآخر ما استطاع، وأن يكون حاضراً غائباً وألا تعدو الجلسات أن تكون مسرحاً فارغاً وصورة بلا مادة، وأن يجري على المنبر بين حين وآخر نوع من الاستعراض.

والحكومة، في لبنان، أيّةً كانت، مسؤولة إلى مدى بعيد عن المجلس. فهي، بقدر ما تشيح عنه أو تتجاهله أو تحتجب عنه، إنّما تدمّره، وهي أيضاً تزيده تدميراً حين تحصل على أصوات النواب لقاء إنعامات فرديّة. ولقد تحققنا أكثر من مرة من أنّ عدم الاستقرار الوزاري في هذه البلاد قلّما يصحّ أن يعزى إلى المجلس. فقلّما حجب المجلس ثقته عن حكومة من الحكومات. وحين ترحل حكومة ما، فذلك يُرَدّ بعامّة، إلى كونها قد استنفدت قواها من الداخل.

صفوة القول أن على المجلس أن يزداد إقبالاً على العمل إن شاء أن يعرف واجباته وأن يقوم بعبئها. عليه أن يجتهد ليتعلم

صناعته وليمارسها على نحو يجعله أقل تعرّضاً للنقد. فهو، في الحال التي نراه عليها، مكشوف الخاصرة لكل أنواع الطعون، فلا يدهشنا أن يجرّ لنفسه السخرية والهجاء.

وإنّما يعود إلى المجلس أن يحسّن من سمته وأن يحترم نفسه ليستحق احترام الغير. ولكن هل يسع الحكومة، ما لم تختر تبديد رصيدها من الثقة، أن تدّعي الغربة عن هذا الشأن؟

7 آب 1947

تنويعات على قانون الانتخاب

ما يرمي إليه قانون الانتخاب الجديد، المقترح علينا، هو، قبل كل شيء، تأمين مزيد من النزاهة في الاقتراع. (تضاف إلى ذلك بضعة مسوّغات فنيّة).

وإذا كانت الاحتياطات تتخذ على كل صعيد، فالسبب في ذلك هو الحذر من المواطنين ومن الدولة. وهو حذر خليق بالهنود الحمر. فيا له من وضع يتعيّن علينا فيه أن ندافع عن أنفسنا في وجه غيبة القيم عن الحكومة الديمقراطيّة وعن الشعب السيّد ! على أن معاينة الواقعة تستدعي جهداً تربوياً ملحاً. إذ ماذا يكون الاقتراع العام حين يستأثر به غياب المبادئ وتفنّن المشعوذ ؟ غير أنّ علينا الاعتراف بأنّ كلّ شيء يتغيّر حين ننتقل من بلاد إلى أخرى: المؤسّسة والبشر.

فلماذا نرى المواطنين، حين يقصدون صناديق الاقتراع في سويسرا أو في إنكلترا أو في النروج، لا يشعرون بالخوف بعضهم من بعض ومن الدولة ؟ في تلك الأقطار وفي غيرها، تحظى الاستقامة في المواطنيّة بقدر من الاحترام يكاد يُبطل الحاجة إلى مراقبة سير العمليّة. تلك قضيّة تتصل بالأخلاق أي بالعادات وبالتنشئة.

وأما عندنا فقد جاءت القدوة السيّئة من أعلى ومن بعيد. وهي قد نَحَت من زمن طويل نحو التشبه بالشرعيّة وبالمهارة. فالنظام السياسي، وإن جنح إلى المخاتلة والتسلّط، لا يتردّد في اللجوء إلى الاقتراع العام إذا شاء له مكرُه السيّئ أن يتّخذ من الاقتراع مطيّة وأن يزوّر نتيجته، إذ "لا يعبأ بالقاروة من همّة السكر".

عليه بقي الناس زمناً طويلاً في هذه الأنحاء يقترعون وفي حساباتهم أن يخضع رأيهم لتحوير أخير بعناية الدولة الأبويّة. فمن ذا يجد تكريماً أرفع من هذا للكذب أو تكريساً أوقع منه للغش؟ على أن المسؤوليّة عن هذه النتيجة الغريبة تقع، في جانب كبير منها، على عاتق الغرب. فهو قد وطّن النفس بسهولة على التضحية بالأخلاق طلباً لفرض الوهم الذي جاء به. وكان كلّ المطلوب أن ينطلي علينا الأمر.

هكذا إذن رأينا مؤسّسات إنكلترا (ومؤسّسات أيسلندا

قبلها) تطوف العالم، وليس من يدري إنّ كانت ستفلح حقاً في التأقلم بعد الدرجة الأربعين على خطوط العرض، حتى وصلت نزولاً إلى مستوى المدار وخط الاستواء.

فنكرّر بوضوح أن تربية المواطن والناخب والمشترع، في سائر أنحاء الشرق، ما تزال شأناً ينتظر من يتولاّه.

ولا يسع المرء أن يتأمّل دون تأثر ما يتصف به من طيبة جديرة بالثناء واحداً من مواطنينا هو بين أكثرهم إقبالاً على النضال، قد جعل من التصويت الجمعي حصانه في الميدان. وقد لا يرى المرء للتصويت الجمعي، بطبيعة الحال، كل هذه المزايا العجيبة التي اكتشفها له مواطننا الغيور. بل إنّ من الممكن الاعتقاد بأن هذه الصيغة المهجورة، ولو سلّمنا بتيسّر تطبيقها برغم الصعوبات القصوى الناجمة عن تكوين لبنان السكاني، لن تفضي إلى شيء. على أن ما يسترعي الانتباه هو أن الحكومة قد مارست لصالحها الخاص هذا التصويت الجمعي في غضون الأعوام الخمسة والعشرين أو الثلاثين الماضية، حتى لكأنّها حَلّت، بذلك، محلّ جميع من في هذه الديار من أطباء وأرباب دواوين وحملة شهادات ومثقفين وملاّكين وأرباب أسر.

ذلك ما ينبغي الاعتبار به أولاً. فما دمنا في حديث التصويت الجمعي فإنّ التصويت ألوف المرات يدخل في باب الألمعيّة. وهذه غاية لم يسبق لأحد من أهل الأرض أن تخطّاها.

16 آب 1947

عودة رفات الأمير بشير

هذا الطراز من الاحتفالات الذي ينتمي إليه احتفال اليوم غايته تدعيم وحدة الأمّة.

فإنّ الشعب وهو يحفّ برفات واحد من مشاهير الرجال، يجد نفسه مأخوذاً بذكرى عظيمة. يتجاوب بين جوانحه شغف واحد يعمّ كلّ مذبح له وكلّ بيت. هذه الهزة في الأعماق هي، بالذات، العلامة الحاسمة على ما يجعل هؤلاء وأولئك من بيننا متّحدين في السرّاء والضرّاء ومصمّمين على العيش معاً.

ليست اللغة المشتركة ما يصنع الأمّة. لا ولا هي وحدة الإيمان. ذاك ما تقدم الدليل الساطع عليه عِبَرٌ لا تُحصى. وإنما هي، فوق كل شيء، الرغبة في العيش سويّة وإرادته، وهو ذاك التعلّق أو تلك الرابطة، تلك الحميّة المكتومة التي تحملنا على حب العيش في صحبة أناس مجبولين من طينتنا، نتمسك وإياهم بالحريات نفسها تحت سماء واحدة. وذلك أن العيش المشترك والأغذية الأرضيّة نفسها واستجابات اللحم والدم الواحدة وعادات الاستقلال الواحدة التي تتّسم بها سيرة وحياة متواضعة تحياها كتلة من الناس يتدافعون بالمرافق ويتحادثون دون انقطاع، من شأنها كلّها أن تجمع إلى ما وراء الموت. تلك هي

العلّة في كون رفات الأمير بشير يعود اليوم إلى وسط هذا الشعب اللبناني بما فيه من تنوّع، فيبدو كما لو أن كلامنا يستردّ من المنفى البقيّة المقدّسة من بعض أجداده.

والشيء الرائع ها هنا، بل الأعجوبة، هو أن مذاهب لبنان كلّها يسعها أن تدّعي هذا الرجل، وهي تدّعيه بقوّة، كما تدّعي لأسباب مماثلة أو قل لأسباب أبلغ وقعاً، سابقه الكبير فخر الدين. فلقد وصلت إلينا أمثولات بديعة في الأخوّة الإنسانيّة من عصور كان الغرب فيها أقلّ منّا تمرّساً بالتسامح. وقد لا يكون ما يُسمّى تعصّب الشرق غير نتيجة مصطنعة لحكم مسبق حظي بصيانة دائبة كانت ذريعتها أعراض التاريخ، وهو حكم اتخذته السياسة الخارجيّة وسيلةً لها وأمكن لهُ، بما صحبَه من تجاهل لحقائق العصر (ولحقائق الماضي البعيد أيضاً)، أن يبعثَ من بيننا نفراً قليلاً من ذوي العقول الضيّقة المشاكسة الذين قُيّض لهم، في بعض الأحيان، أن يجعلوا الفتنة تذرّ قرنيها بين صفوفنا.

ونحن، حين نسير برفات الأمير بشير إلى مثواه الأخير، نتذكر ما يوحّد بيننا ولا نلقي السمع إلا إلى ما يسعه أن يزيد وحدتنا منعة.

إنّ جيلنا مسؤول عن هذا اللبنان الأزلي، وهو أرحب بما لا يقاس من رقعة الأرض التي يغطيها، وتُعلّم تاريخه، على اختلاف التسميات، كلّ الحضارات لأنّ قدره أحلّه مكان القلب من العالم القديم، والمكان نفسه، على الأرجح، من عالم المستقبل.

2 تشرين الأوّل 1947

صوتٌ صارخٌ في البريّة

ما سُمّي في هذه الجريدة، أمس، "اعتزال السلطة التشريعيّة" واقع مخيّب للآمال. هذا الواقع، وهو معروف من زمن طويل، ما كان ليدهشنا إلى هذا الحدّ لو أنّ في المجلس الذي عندنا عدداً أدنى من العدد الذي فيه من المثقفين.

هذا ما قلناه قبل أيام، لنائب من أصدقائنا، دكتور في الطب وفي غير الطب: في ولاية للمجلس يشكّل فيها مجموع الأطباء والمحامين وسواهم من حملة الشهادات العليا أكثر من نصف الهيئة التشريعيّة، وصل الصمت (والبطالة) إلى حدّ يحمل على التساؤل عمّا إذا كان هؤلاء السادة قد انتهوا، في أعماق نفوسهم، إلى نسيان التفويض الذي طلبوه أو إلى السأم من جرّاء امتناعهم عن ممارسته فاعتزلوا السياسة. على أنّ عليهم، في هذه الحالة، أن يصرّحوا بالأمر: أن يعرضوا موقفهم. وذاك أن الإنصاف يقضي، في حالة مثل هذه، أن يكون الرأي العام على بيّنة من أمره: أن يصار إلى إحاطة الجمهور علماً بالواقع.

وقد قال لنا الصديق نفسه بلهجة لا تخلو من حزن: ما أن يعزم المرء على مخاطبة المجلس ليقول قولاً فيه شيء من الزبدة حتى يتدخل عشرة ليحثّوه على الإمساك وليزيّنوا له الصمت...

قد يصحّ أنه إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب. هذا قول ليس من عندنا بل هو من حكمة الأمم. نحن أيضاً نحبّ الصمت ونرى أنّه في العمل الصامت يكون الإبداع وتنظيم الفعل. على أن هذا يقتضي، بالطبع، أن نصل إلى الفعل وأن لا نجعل من الصمت كسلاً منظّماً وتخلّياً.

ليس المراد أن نرى منبر المجلس مشغولاً ليل نهار ولا سيول الكلام تتدفق على الشعب كعصف البرد والريح والبؤس بعالم الفقراء. المراد أن يُسمع بين حين وحين كلام معقول ينطق به أناس أنضجهم العلم والخبرة وهم أيضاً، بحدّ وضعهم وبحكم تفويضهم، في أصل السلطة التنفيذيّة.

هذا والثقافة العامّة تتجاوز حدود الشعر والفصاحة. لها أن تستعين بالفصاحة والشعر لتهزّ المشاعر ولتوحي وتصلح، ولكن أمرها لا يقتصر على استثمار الثروة المعجميّة لبناء جمل فارغة، موزونة وطنّانة. ونحن، من جهتنا، لا نتصوّر أن النواب المنتمين إلى فئة المثقفين يرون الأمر على غير هذه الشاكلة.

إن شئنا إذن أن لا تترنّح الدولة وأن لا تتفتت فلا بدّ، في بلادنا هذه، من شيء يُقال كل يوم في موضوع الدولة. ينبغي أن نناقش النصوص والأرقام والموازنات والقوانين وأن يعمد النائب إلى التعديل والاقتراح، وما دامت في يده المبادرة إلى التشريع، أن يستعمل صلاحيته هذه.

المجلس قلّ أن يجتمع، وإذا فعل فلهنيهات قصيرة لا يحصل فيها شيء غير سلسلة من الحركات فيها ما يشي بانتمائها إلى نمط لا تغادره. والذين يقترعون للشيء أو لضده يكاد لا يجري إحصاء لأصواتهم. ولا يلبث التعب أن ينال من كل من الحاضرين (أو هي الرغبة في الانصراف، في غير هذا المكان، إلى شأن من الشؤون أوفر قيمة) فينفصل كل منهم عن الجماعة ويمضي على غرار أوراق الخريف.

لسنا نسأل المجلس أن يأتينا بالقمر. فنحن نعرف إمكاناته ومعوقاته ولا نريد أن نكون إلاّ منصفين في حقه. ونحن حين نكتب إنّما ندافع عن المجلس. فحتى تكون الحكومة محترمة في لبنان، لا بدّ أن يكون المجلس محترماً، وحتى يكون هذا الأخير محترماً لا بدّ له – وهذا أمر غنيّ عن البيان – من سلوك مسلك غير مسلكه الحاضر. وذلك أنّنا حيال أمور مترابطة، وهو ما أقمنا البرهان عليه مائة مرة.

فإذا كان المجلس، قبل كل شيء وفوق كل شيء، موضع اللقاء ما بين سائر العناصر المكوّنة لبلاد الطوائف هذه وإذا كان، بحكم هذا الواقع، عاملاً طبيعيّاً للتوازن والوحدة (يجنبنا الوقوع في صيغة المجلس اليهودي الأعلى وفي الحكم الإلهي)، فإنّه هو أيضاً الهيئة المنوط بها مراقبة السلطة التنفيذيّة ووضع

القوانين. حتى إذا أصاب الجمود المجلس جمد معه كل شيء. وإذا داخلت الريبة رصيده من الثقة كان ما يُطعن فيه عَبره هو الدولة. وإذا ظهر الشلل في المجلس لم يلبث أن ينتقل منه ليعمّ هيئات جانبية عدة. عليه فإن كان المجلس غير مهيَّأ بعد تماماً للاضطلاع بمهمته، فإنّه يتعيّن على الحكومة أن تساعده في تهيئة نفسه بجميع الوسائل. ذلك واجب قطعي وهو بالحكومة أجدر مما يبدو تلذّذاً منها بجعله هزأة وبإغراقه حين همّها مفاقمة عوامل ضعفه الوراثي.

كيف يسلّم بذلك ستة أطبّاء وأربعة وعشرون محامياً أي الأكثريّة ؟ ذاك ما يسوق إلى شرود البال وإلى التنبّه وإلى الحيرة معاً.

18 كانون الثاني 1948

حول تعديل الدستور()

ونحن نتهيّأ لإرسال المقالة التالية الى المطبعة، علمنا أن تمنّي تعدل الدستور مقصور على حالة الرئيس الحالي ولا يغيّر القانون الدستوري في ما يتّصل بالعهود التالية. ذاك أمر تسكُن له النفس، لا ريب. وقد بات من شأن غيرنا الآن أن يتناول هذه الواقعة بالتعليق، وذلك بسبب من الصلات التي نذكر في السطور التالية، وهي تكفي تعليلاً لتحفّظنا.

نؤكد الأخبار أن أربعين نائباً وأكثر عبّروا عن تمنّيهم تعديل الدستور ليصبح تجديد انتخاب رئيس الجمهوريّة ممكناً، في المستقبل، بلا فصل. جرى هذا الأمر تحت ستار الكتمان. فوقّع هؤلاء السادة وثيقة لا بدّ أنّها ترقد الآن في خزنة حديديّة ما تنتظر أن يؤذَن لها بالخروج إلى النور. ذلك ما يُقال، فإنّ الأمر كلّه قد سلك مجراه مكتنفاً بالسر.

هذا الأسلوب في معالجة المادة الدستوريّة والشؤون العامّة ينطوي على شيء مُثير للغمّ. فهو يُثبت حال المرض في الأعراف السياسيّة والحاجة إلى النهوض بها.

ليس خافياً ما يشدّنا إلى رئيس الجمهوريّة من روابط القربى والمحبّة والألفة الطويلة ووحدة التجربة والسعي وجولات الكفاح الواحد، وهي روابط قائمة من زمن تكاد لا تعيه الذاكرة، ومن يستغرق حياة بطولها. ولو كان الأمر لا يعدو في نظرنا التعبير عن الشعور الأخوي والإنساني لأظهرنا سعادتنا التامّة بما ينتظر الجمهوريّة وينتظرنا.

لكن المسألة المطروحة مسألة مبدأ. والمعروض إجراء استثنائي. والنقطة المُثارة يمكن أن يمسي مستقبل الدولة خاضعاً لها، بمعنى الكلمة الحرفي. لذا كان على الإنسان الذي هو نحن (وشأنه النطق بلسان ميله وعاطفته) أن يتأخر تاركاً

المواطن يقول كلمة الواجب. فحين تكون أمرءاً يكتب للجمهور كل صباح وحين يكون كاهلك مثقلاً بمسؤوليّات معنويّة ذات مستوى معلوم، تفقد الحق، وأنت حيال مناسبة من هذا النوع، في حجب ما يجول في فكرك.

على أنّ اعتبارنا الفائق الحد للقوانين وللأعراف واللياقات يجعل من نافلة القول أنّنا لا نتعرّض، بأية صورة من الصور، لشخص رئيس الجمهوريّة. ونحن لو غامرنا بمثل هذا التعرّض لما عدونا التذكير بوقائع تستوجب أسمى عبارات الاحترام والمديح.

وإنّما نتوجّه إلى المجلس وإلى الحكومة وإلى الرأي العام مستعملين حقاً هو أبسط ما لنا من حقوق.

يوم كان هذا المجلس الذي يلي الآن سلطة الاشترا ع عرضة للذم والتعنيف من جانب شعب غاضب وصحافة لامست حدّ الإجماع، كنّا وحدنا المنافحين عنه لأسباب متصلة بالسياسة العليا وبالمصلحة العامّة لم تتسع لها مداركه، على كل حال. كانت الغاية إذ ذاك أن نجنّب المجلس الغرق في خضمّ النقمة الشعبيّة وكانت أيضاً أن لا ندع استقلال البلاد الفتيّ يهتزّ تحت وطأة هذا أو ذاك من ضروب شطط يتعذّر تداركها فتغدو البلاد عرضة، على نحو أو آخر، للتدخل الأجنبي.

اليوم بات من واجبنا (وهو واجب قد لا يقع على أيّ لبناني وقوعه علينا) أن نذكّر هذا المجلس بواجباته حيال نفسه وحيال شعبنا. فإنّ السوابق المشابهة لما يعرض تحت أبصارنا لا تصلح أساساً للتقاليد المستحسنة. إذ ليس من السويّ أن يعدّل دستور في موضوع هذه طبيعته قبل انهاء الولاية الرئاسيّة بسنة ونصف سنة. وذلك أن الأمر الذي قد يفرض نفسه، متى أزفت ساعته، في شأن رجل تنطق أفضاله باستحقاقه، قد يمسي أمراً مخيفاً إذا وردَ في شأن رجل آخر.

ولقد كانت سرعة العدوى، في هذا الموضوع، أكبر مما يقرّه العقل. ولكن لبنان بلاد فيها مكان للتفكير. فهو بلاد حقوقيّين وكتّاب سياسيّين لا يعوزها المواطنون المتنوّرون المجرّبون. لبنان هذا الذي لا يرى في علوم السياسة سرّاً مُغلقاً، يريد أن يستحق ما يجب لشعب متطوّر من تقدير واحترام. لذا كان مهمّاً أن يحسب خطاه وهو يقدم على أفعال سياسيّة جوهريّة وأن يضبط نفسه. وكان مهمّاً أن لا يدفع، في حقل السياسة الداخليّة، إلى خطوة ناقصة تأتي بعد خطى.

ربّما صحّ أن الحياة البرلمانيّة ستبقى مدة طويلة في ديارنا غير ثابتة الخطى، مضطربة الملامح. غير أنّنا لا نرى في ذلك حجةً لتستحيل مؤسّساتنا ومعها قوانيننا الأساسيّة إلى مجرّد واجهات وأخيلة. وتقع على عاتق الحكومة، في هذا المضمار، مسؤوليّات هائلة. فالأساليب التي نبيحها لأنفسنا اليوم سوف يبيحها من يجيئون بعدنا لأنفسهم بعد أن يزيدوها خطورة. لذا وجب أن نبقى متنبهين لما نفعل.

كثيراً ما أوضحنا إلى أيّ حدّ تبقى السلطة التنفيذيّة، في

بلاد مثل بلادنا، أعظم قوة من السلطة الاشتراعيّة. فلا ينبغي لهذا الخلل في التوازن أن يؤول إلى أفعال تكون رهناً رازحاً على المستقبل وقيوداً على الحريّات.

وذلك أن الأشياء التي تحصل في غير أوانها تدهش دائماً وتصدم أحياناً. فهي تظهر في صورة الانحراف. وهي تعكّر صفو المواطن والأمّة دونما طائل.

فإذا كان القانون الدستوري قد قضى، قبل اثنين وعشرين عاماً، بأن رئيس الجمهوريّة لا تجوز إعادة انتخابه إلاّ بعد ستّ سنوات تنقضي على انهاء ولايته، فإنّه كان يرمي، حاذياً في ذلك حذو دساتير كثيرة، إلى تجنيب الرئيس كل غواية تحمله على التفكير في نفسه قبل التفكير في بلاده. والديمقراطيّة، إذا صلحت أحوالها وصحّ بنيانها، تحمل على تدابير من هذا القبيل. (وما علينا إلاّ أن نعتبر بحذر السويسريّين واعتدالهم).

ونحن لا ننكر أن يحظى رجل بعينه بالأفضليّة، استثناءً، وأن يسوّغ تفضيله إحداث ثغرة في القانون.

على أنّ هذا الأمر يُنظر فيه عشيّة رحيل الرئيس، إن جازت هذه العبارة، ويقتضي أيضاً أن تمليه الظروف.

وإذا كنّا نكتب هذا كلّه فنحن لا نفعل طلباً للمتعة. بل نحن في بلاد يحتاج فيها القانون إلى أن يدافَع عنه وهو يزداد تعرّضاً للتهديد حيناً بعد حين. عليه لا نعدو أن نريح ضميرنا.

كان الرومان يقولون « dura lex, sed lex » - "القانون قاس ولكنّه القانون". ولم تكن قسوته تحملهم على تكسيره بالمطرقة.

نقطع خطابنا ها هنا، على أن يُنظر إليه بما هو مجرّد تعبير عن الواجب الوطني والسياسي وعن اليقظة الوطنيّة. فما نستنكره ويستدعي التحفّظ والذمّ نعلنه بأعلى الصوت. وليس من ينكر أنّه لم يكن يسعنا في هذا اليوم أن نلزم الصمت.

13 نيسان 1948

تعاليم

ينظر الشعب إلى رؤسائه. وهو كيف تصرّفوا يتبعهم. فإن كانوا صارمين في معاملة أنفسهم سهّلوا عليه تقبّل الأنظمة. وإن تراخوا تراخى معهم. فالقدوة شيء حاسم الأهميّة في هذا العالم. والمخيف فيها أنّها تفعل في اتجاه الشرّ أكثر من فعلها في اتجاه الخير. فالمرء يصعب عليه أن يفرض على نفسه وساوس غيره ولكنّه ينزع إلى محاكاة الغير في نزواته وفي جنونه. فلننظر إلى ما تصنعه بنا الموضة. القدوة لها الأثر نفسه في صفوف الشعب. فما يراه جارياً أمام ناظره يجري هو عليه، ولا يبعد أن يندم، بعد ذلك، وأن يجعل آلهته طعماً للنار.

وذلك أن طبيعتنا لا تنحاز من تلقائها إلى الخير. بل نحن نحمل الضلالة في ذواتنا. ونحن ننحو نحوها بسبب الضعف

المقيم في جسدنا. ومَلَكة الحكم فينا تزوغ من جرّاء الأوهام التي تتلاعب بنا تلاعب أنسام الربيع.

وإذا كان لشعبنا أن يصمد على قدميه وأن يواجه ما يواجهه من أخطار وأن يكسب رزقه بشرف وأن يتقبل التضحيات التي قد يضطر إلى فرضها على نفسه، فشرط ذلك أن يكتسب خلق الجهاد. ومعنى اكتساب هذا الخلق هو أوّلاً المران على صلابة النفس وعلى الشجاعة. أي هو نبذ الخشية من المجازفة طلباً لإحسان الإقدام عليها.

وهو أيضاً وضع شؤون الروح في مصافّها. وهو تمكين سلطان القضاة والشرائع. وهو تعلّم الأمر وهو تعلّم الطاعة. فليس من إنسان، كائنة ما كانت وضاعة شأنه، إلا وتَعْرض له ساعةٌ يكون فيها الآمر، ولو هي عرضت من خلال طاعة متمادية. ثم إن المرء مضطر في كل وقت إلى أن يأمر نفسه وأن يكبح غرائزه وأن يسعى إلى خير الجماعة الأعمّ.

هذا والمناخات السائدة عندنا تدخل الناس في كبريات التجارب. أو هي قريبة إلى ذلك جدّاً. فإن حولنا كلّ أخطار الحياة السهلة البرّاقة وكلّ ما يعرض في الساحة العامّة وعند المفترق. ونحن نعالج أكثر المسائل مسّاً بالمصير بخفة لا تعقل ونرتضي، من أجل نار نوقدها للزينة، أن نعرّض بيوتنا للحريق.

بلادنا لبنان (والبلاد المجاورة له هي الأخرى) أمّة من تلك الأمم التي لا تملك أن تعيش إلاّ محفوفة بالخطر. فلا بدّ من تزويده حاسّة النظام.

ولو أن الدولة تخضع لرقابة على شيء من الإحكام لظهرت للعيان ألوف مؤلّفة من بواعث الغيظ الصغيرة ومن الحظوات والتجاوزات على الحق، ولظهر، في مقابلها، ما يماثلها عدداً من حالات الجيَشان والحنق المكظوم أو المعلن، ولظهر أخيراً ما يَعْدل ذلك من وجوه الضعف.

أما السر المفضي إلى تدبير لبنان تدبيراً صالحاً فهو البساطة حين تلازم الجدّ والعمل. تلك وصيّة يأخذ بها السويسريّون أيضاً. فعسى ألاّ ننسى ذلك.

14 نيسان 1948

حتّى نقف على جليّة الأمر

بلغ مسامعنا، في هذا الوقت، أنّنا قد نمنح مجلساً ثانياً. لنعمل أوّلاً ما يجب عمله حتى يصير المجلس القائم مجلساً. أي حتى يقوم بوظيفته فيشهد شيئاً من المناقشة العلنيّة ويشترع من تلقاء نفسه في بعض الأحيان. ما النفع من منبر ثان إن بقي الأوّل أبكم ؟ وإذا كان المجلس الذي يُرتأى إعطاؤه لنا "مجلس تفكير" فما الذي سيُحمل المجلسُ المذكور على التفكير فيه ؟ الحال أنّنا لا نرى النواب تبدو عليهم أمارات الإرهاق الذهني.

الدستور يمنحهم حق المبادرة إلى سنّ القوانين: على أنّهم إذا استعملوا هذا الحق فليقرّوا، على وجه التعميم، إجراءات تؤْثر الحكومة أن لا تقع عليها مسؤوليّة أبوّتها لها.

تلك هي الحال وهي معلومة مشهورة. وقد مضى حين من الدهر ونحن على قول واحد: وهو أن المجلس في لبنان هيئة لا يستغنى عنها: هو الشرط لـ"إرادة العيش المشترك" ما بين الطوائف التي تشكّل الشعب اللبناني، وهو ضمانة المستقبل. وحين لا يوجد مجلس فإنّ ممثّلي المذاهب هم الذين ينبرون للحلول محلّ ممثّلي الأمّة. وما دام المجلس لا غنى عنه فإنّ على السلطة التنفيذيّة وهي، في بلادنا، قويّة جداً، أن تبذل المستحيل لفرض احترام المجلس وتوطيد الثقة به.

على أن الرياح تجري بخلاف المرغوب. والمشهد المعروض أمام أنظارنا هو مشهد التآكل المستمرّ. حتى نظام المجلس الداخلي باتت سلامته والجدوى منه مشكوكاً فيهما إلى حدّ أنّك عدت لا تعرف إن كان هذا النائب مستقيلاً أم غير مستقيل وإن كان يجب انتخاب بديل منه أم لا يجب. تجاوزنا إذن حدّ المعقول.

ولو لم نكن في الطليعة بين المدافعين عن المؤسّسة (وذلك لأسباب تتّصل بالمعتقد وبالواقع) لما جشّمنا النفس مؤونة التصريح بهذا الذي نصرّح به.

لكن المجلس يتصرّف كما لو أنّه ليس السلطة التشريعيّة. وأما السلطة التنفيذيّة فعوض أن توظف نفوذها كلّه، مستعينة على ذلك بالرأي العام، في جعل المجلس صورة للأمّة، نجدها لا ترى فيه غير أداة طيّعة. ذلك أمر سبقتنا إليه بلاد أخرى ولكنّه في النهاية أصاب الدولة دائماً بأفدح الضرر.

وكان دستور 1926 الذي شاركنا شخصيّاً في وضعه أقرب مشاركة والذي يعود إلينا تحرير نصّه بتمامه تقريباً، قد نصّ على إنشاء مجلسين. وعاش مجلس الشيوخ الذي عيّن إذ ذاك عاماً واحداً لأنّه كان يجمّد كلّ شيء. وكان إلغاؤه في أصل ذاك الخليط الغريب من النواب المنتخبين والنواب المعيّنين الذي لم يشهد له غير هذه البلاد مثيلاً. وذلك أنّ مجلس الشيوخ حين ألغي، أضيف أعضاؤه بعمليّة جَمْع بسيطة إلى أعضاء مجلس النوّاب.

هذه الغرائب مضى عهدها وانقضى. وما بنا من رغبة، مهما يكن الثمن، في أن نرى البلاد تعود إلى التجارب التعيسة التي أدخلتها في حال اضطراب مزمن مدة خمسة وعشرين عاماً.

نقول إنّ أوّل ما يجب هو أن يقوّم المجلس أمره أو يقوّمه له غيره. السلطة التنفيذيّة في يدها صلاحيّة حلّ المجلس. فلو أنّها هدّدت باستعمال هذا الحق، لا أكثر، لرأينا المجلس يتمالك نفسه. عوض ذلك يُقال لنا إنّ الغاية من إنشاء مجلس ثانٍ إنّما هي موازنة حق السلطة التنفيذيّة في الحل، وكأنّما السلطة التنفيذيّة تفرطٍ في استعمال حقها في الحل ! السخرية في الأمر جديرة

حقاً بالانتباه. ففي هذه البلاد ما يكفي من محترفي السياسة (وندع جانباً من تعلّموا الشرع الدستوري) لنقف منهم على جليّة الأمر.

ولنُكرِّر أن هذه البلاد محتاجة، في ما يسبق كل الصيغ الدستوريّة وما شاكلها، أي على صعيد العيش والعمل لا على صعيد التشريع، إلى إصلاح خُلُقي.

فهل هذا ما يراد من المجلس الثاني أن يفكّر فيه ؟ ولِمَ لا يفكر فيه أصحاب الأمر أنفسهم ؟

13 حزيران 1948

تذكير ببعض المبادئ

حينما نجادل الحكومة هنا في مسائل أساسيّة مدارها توازن هذه البلاد وراحتها وأمنها ومستقبلها لا تكون غايتنا، بطبيعة الحال، متعة المجادلة. بل المتعة تكون، على العكس، بأن نُكفى مؤونة المجادلة. على أننا لا نأتي بجديد إذا ذكّرنا بأن الحكم إنّما هو التقدير أي الذهاب إلى أبعد مدى ممكن في ما يعدو الحاضر دون الضياع طبعاً في آفاق القرن المقبل، أي في غوامض ما لا يمكن تقديره.

لبنان بلاد تتصف فيها عبرة الماضي بقَدْر من الأقدميّة ومن القوة يؤهلها لتُتّخذ قاعدة. ولبنانيّو اليوم هم، وراء اختلاف المظاهر، أشباه مَن سَلَف من اللبنانيّين. ولكان مجرى الأحداث يكون هو إياه لو أننا لا نصرّ على تخطّي المحن بفعل متجدّد من إرادة وشجاعة وإيمان. فأولى مهمّاتنا أن نحفظ لبلادنا وجهها الواضح اللطيف والنبيل الذي هو وجه الحرية ووجه الروحانيّة ووجه التسامح أي، بكلمة واحدة، وجه الاستقلال.

ولم يكن موضوع الجدال غير نفقات صغيرة وأخطاء صغيرة وحظوات صغيرة وسياسة صغيرة وأشياء صغيرة، لما جاز الإفراط في الانفعال. فمعظم الحكومات لا يخلو سجلّها من أمثال هذه الهفوات والخطايا. ولكان كفانا أن نُدرج السيّئات في حساب طموح البشر وغرورهم وضعفهم. على أنّ هذا ليس كل ما في الأمر.

فإنّما نحن نهتمّ لأمر البشر عبر نظرنا في الأشياء. نهتمّ لهذا الشعب أو لهذا العرق بأكثر معاني هذا اللفظ إنسانيّة. فما أهميّة أن تسعفنا موازنات السنوات السمان فنزيد من عدد الطرق ومن عدد المباني العامّة ونتباهى بتوريثها لأعقابنا غير مقتصدين في الجمل الكبيرة الطنّانة ؟ وما أهميّة أن تزداد الواجهة أبّهة وأن تُبسط الرياش إذا كان القلب، جُلّه أو كلّه، قد فارق الأمكنة ؟ وما أهميّة الاحتفالات ومظاهر السعادة والابتهاج الرسميّة وزينة الأعلام والأضواء تُنشر من وقت لآخر، وما أهميّة التصدق على الشعب بقروش الشعب إذا كانت الأخلاق السياسيّة، وهي كريهة سلفاً، تزداد انحطاطاً، وإذا كانت

السياسة والأعمال لا يخضعان، كما ينبغي لهما، للخير العام، بل يختلطان، على نحو يستثير الرثاء، ويجعلان سلامة البنيان في مهبّ الريح ؟

لبنان واحدة من بقاع الأرض التي لا يستقيم تصوّرك لشيء عليها إلاّ إذا جعلته متوقفاً على الإنسان: على نوعيّته وعلى روحه. في هذا المساق، يمسي لأربع سنوات أو خمس نربحها أو نخسرها قيمة هائلة. وسيتّخذ هذا الشعب، لأسباب متّصلة بطبعه، صورة قادته. فإذا ظلّت تُقترح عليه، إلى غير نهاية، أساليب مشكوك في سلامتها أو خبيثة من أساليب السياسة الانتهازيّة، فإنّه سيقنع بها اضطراراً ثم تعوّداً. وإذا قُدّم إليه ما يجد فيه قدوة (باهرة كانت أم متواضعة) في العزة ونكران الذات والوطنيّة فإنّه سيعتاد ذلك أيضاً وسيكون النفع من ذلك قد عمّ الأمّة والقيم الروحيّة معاً.

إنّ آخر نظام يصحّ اقتراحه على اللبنانيّين هو ذاك الذي يستلهم دناءات العهد العثماني ومخاوفه وحقاراته. فنحن محتاجون إلى بشر لا إلى عبيد وباشوات.

9 تموز 1948

المستوى الخلقي

إن لم نرتفع بالمستوى الخلقي الذي يقف عنده الشعب اللبناني، بما لعناصره من تنوّع، لا نكون حقّقنا شيئاً. ولا نكون حقّقنا شيئاً إن لم نجدّد نُخَبه ونزد في عديدها، وإن لم نوقظ فيه، على نحو أوضح بكثير، وعيه لواجباته وإحساسه برسالته.

في الساعة التي نحن فيها ما تزال هذه البلاد، وهي بجانب إسرائيل الفالتة من عقالها، وفي وسط أخطار كثيرة، تدار كما في أيام الباب العالي والباشوات وتوافق الدول.

وفي الجبل القديم، بخاصة، تسود صيغ أكل عليها الدهر فنقع على العادة المؤسفة التي تجعل الناس أرقّاء في كلّ شيء للعائلة والعشيرة. ونقع على طوفان الحظوات، كبيرها والصغير، التي تحيط بأولئك الذين يربطون أنفسهم بسيّد من السادة (وعلى الاضطهاد المستتر الذي هو نصيب من اختار الحريّة). هذا كلّه يشبه القرون الوسطى في أخصر صورها، بينما نحن محتاجون إلى وعي شامل فرديّ وجماعي.

والحال أن التقاليد لا العبوديّات هي ما يجب النضال في سبيله، إذ هي ما يجعل الروح والكرامة فوق ما تتيحه المحسوبيّة السياسيّة من فوائد مذلّة.

على جيل الشباب أن يتمرّد على الممارسات التي هي أثر باق من العهد التركي. عليه أن يقاوم (وحده إن عجز الشيوخ) ما تحفل به غرف الانتظار والسلالم الخلفيّة من سقالات.

لبنان محتاج إلى منشطات، إلى صحّة خلقيّة وإلى عبارات قويّة المفعول. هو محتاج إلى التجمّع والتعبئة لا إلى التفرقة.

أما الذي نشهده فهو عملٌ تقويض، عملٌ أعمى وسخيف، يجعل لنفسه موضوعاً، في كثرة من الحالات، أن يدبّر، بأي ثمن، أمر المهرّب وأمر الوصوليّ وأمر الموظّف الفاسد (لأنّ هؤلاء من الذين يضمنون التأييد الشعبي).

فإذا لم يتحرّر اللبنانيّون من هذه الوصايات الشائنة، فإنّهم مضيعون ثلاثة أرباع حيويّتهم وقوّتهم. ذلك أيضاً أمر يقع على القادة إلزام خلقي بالتفكير فيه والإعداد له. لكنّهم، على ما يظهر، عادوا لا يحبّون إلاّ القامات المنبطحة والظهور المنحنية. وقد كانت الحال على هذا المنوال، قبل نحو من أربعين سنة، حين لم يكن يشاهَد في السرايات إلاّ المتزلّفون والوشاة والرعاديد والنفعيّون.

"أنا رَجُل فلان" – "وأنا رجل علاّن" – أيّها العبيد وأبناء العبيد !

قولوا إنّكم رجالٍ مبدأ أو فكرة أو تقليد أو مَثَل أعلى أو رجالُ أنفسكم. ولا تقولوا إنّكم مربوطون، كما الكلب بزمامه، إلى مصير فلان من الناس أيّاً يكن.

بينما نحن محتاجون إلى أن نعزّز من الأحاسيس أكثرها نبلاً : من الإحساس بالعدل إلى الإحساس بالواجب إلى الإحساس بالشرف إلى الإحساس بالصداقة المجرّدة إلى الإحساس بالحرية، أخيراً، نرى أن ما يشاع بيننا هو المواقف الدنيئة، أي تلك التي تنتهي إلى تقبيل الأيادي مع تحدّي القوانين. ذاك، بأبسط عبارة، شيء بغيض.

لقد بات حيويّاً، بالفعل، أن ينتفض لبنان في وجه هذا التسطيح، في وجه هذا الشكل المهجور والمؤذي من أشكال العبوديّة.

11 آب 1948

في الحريّات

لنقل كلمة، هذا الصباح أيضاً،' في الحريات. في الأقطار التي تتعرّض فيها الحريات الرئيسة للملاحقة أو يكون نصيبها النفي، يتوق كل امرئ إلى استعادة الحرية لعلمه أنّها جوهر الحياة. فما هو الإنسان من غير حرية الضمير ؟ وماذا يكون مجتمع بشري من غير حرية العمل في نطاق الحريات الشرعيّة.

البشر يرزحون تحت أنواع القسر التي تفرض عليهم. والمشترعون، على وجه التحديد، يستنبطون الأنواع المذكورة من مثال العدالة. ولكن المواطنين الذين يطيعون القوانين هم، في نهاية المطاف، من يُضحّى بهم ويؤول أمرهم إلى الدثار، حين يجتمع على التمرّد عدد كافٍ من بين أوسع الأفراد حيلة أو

أوفرهم جرأة أو أكثرهم تحصّناً بالحمايات أو أضعفهم حسّاً وطنيّاً. لذا عاد غير مأذون لحكومة من الحكومات بأن تتجاهل، عند اختيار طريقتها في الحكم، ما عند الشعب الذي تحكُم من ميول أخلاقيّة أو غير أخلاقيّة ومن روح انضباط أو عدم انضباط. فالقوانين نفسها يسعها أن تكون ممتازة أو جيّدة في بعض الأقطار وعصيّة على التطبيق أو وخيمة العواقب في غيرها.

لا مراء في أنّ الشرق لا يسيغ طاعة القوانين التي تفرض قيوداً ولا مراء أيضاً في أن ممثّلي الدولة، على اختلاف المراتب، يكثرون الخروق فيها لنقص في الفضيلة أو في قوة الشخصيّة أو في الهيبة. لذا كان علينا، في المناخات التي نعيش فيها، أن نجتنب، محبّةً بالطيّبين من بني قومنا، في الأقلّ، ما كان من بين القوانين مولّداً للامتياز ومجلبة للجَور إلى حدّ تصعب إطاقته.

هذه الاعتبارات لها قيمتها ومغزاها حين يكون الشأن شأن المحادثات الجارية بين سوريا وبيننا في بعض مسائل الاقتصاد الموجَّه. فجمعينا، من سوريّين ولبنانيّين، نلاحظ المبلغ الذي بلغه تعثّر الأحوال في أكثر البلدان أخذاً بتوجيه الاقتصاد. فكيف بها حيث سيبقى التوجيه محكوماً، لا محالة، بالتردّد والعجز. يسع النظريّة أن تكون ممتازة، لكن امتيازها مشروط بأن لا تعاكس البداهة وأن لا تجري مجرى مخالفاً لطبيعة الأشياء.

يوم كان البحر مغلقاً من جرّاء الحرب ومخاطرها وكانت تجارة بلدينا الخارجيّة أكثر ضيقاً مما هي عليه اليوم وأشدّ خضوعاً للتقنين، خبرنا مقدار المساوئ التي يقود إليها استغلال النفوذ والحظوة. واليوم، وقد فُتح البحر ودخل الغرب برمّته تحت أبصارنا في نضال مرير مآله أن تستردّ المبادرة الفرديّة حقها، يكون من باب الجنون أن نترك أنفسنا لوطأة قيود نجعلها فادحة الثقل ولا تجرّ علينا إلاّ الذواء والموت بعد أجل قصير.

ليس بالنظرية وحدها يأكل البشر. بل نحن نرى الاختبار القاسي يدافع عن صلاحيّاته بعنف، في ما يتعدّى تعاليم الاقتصاديّين، ويرتدّ بدعاوى البشر، عبر أوخم السبل، إلى حدود الاعتدال والحقيقة.

7 تشرين الأول 1948

أن نعرف كيف نقول : لا !

كان من شومفور، وهو مَن لم تدرك حكمته الشيخوخة وما يزال الكثير من أحكامه جارياً على الألسنة، أنّه صاغ هذه الفكرة الثاقبة: "الناس عبيد جميعهم، على وجه التقريب، لعين السبب الذي كان الإسبارطيّون يعلّلون به عبوديّة الفرس، وهو عجزهم عن التلفظ بهذا المقطع الواحد: لا. فإنّ القدرة على التلفظ بهذه الكلمة والقدرة على العيش في الوحدة هما الوسيلتان الوحيدتان ليحفظ الإنسان حريته وسجيّته". وليس المقصود أنّ على المرء أن يقول

"لا" دائماً ولا أنّ عليه أن يعيش وحده دائماً. وإنّما البليّة هي أن ينتهي إلى العجز عن قول تلك وعن فعل هذه.

إنّها لآفة من آفات هذه البلاد (وآفات شرقنا هذا) أن المواطن يساق إلى الخنوع بفعل ممن يتولون قيادته وأن إلغاء شخصيّته أمرٌ يسلّم به. ذاك لا يمتّ بصلة إلى واجب إظهار الانضباط ولا إلى ضرورة الطاعة. فإنّ من شأن الانضباط والطاعة أن يجعلا سياسة الجماعة أمراً ممكناً ومؤالفاً للعقل.

في أكثر البلاد تقدّماً، ينصاع الناس بحرص ويخضعون بدقّة لأنظمة شديدة. ولكن تلك البلاد هي التي يعرف الناس فيها كيف يقولون "لا" بالقدر الأكبر من القوّة ورباطة الجأش.

عندنا يكاد الوزراء أنفسهم أن يكفّوا عن المجادلة في ما هو من شأنهم وفي نطاق صلاحيّتهم. يقولون في أنفسهم: ما لنا والتعرّض للغيظ أو الاستياء من أيّ كائن كان ؟ وأما الشعب فقد بلغ من التتلمذ في مدرسة الذلّ غايته القصوى. وانتهى به الأمر إلى الدأب على التفوّه بخلاف ما يُبطن خشية أن يعود غير مَرْضيّ عنه أو أن يتعرّض للاضطهاد. تلك عادات بائسة يجب تركها للأقطار التي ماتت فيها حرية الرأي وقبرت. وذلك أن الإنسان يخسر صفة الإنسانيّة حين يسلك هذا المسلك. هو يستوي إذ ذاك "شيئاً من الأشياء" بحسب عبارة شومفور نفسه.

فقوّة الطبع هي أن يعمل المرء ما يجب عليه وأن يقول ما يعتقده. وهي أن لا يتنزّل عن الحريّة الأساسيّة التي تخوّله الدفاع عن مبدإ أو المجادلة في خطإ. وهي أن لا يقول "نعم" بانتظام، لا لشيء إلاّ لأنّه يخشى أن يقول "لا" ولأنّه ينتظر لقاء هذا الاستسلام الخفي أو هذه الجبانة منافع وفوائد لا يسيغ التصريح بها بالفم الملآن.

والقدرة على العيش في الوحدة بين وقت وآخر لا غنى عنها للمحافظة على قوّة الطبع. وليس في إلزام النفس بهذا المسلك مجافاة للجماعة لأنّ التوحّد، على ما نعلم، أنواع. غير أن مجتمع كلّ يوم قد انقلب إلى مدرسة للمخاتلة والكذب. والحقّ أنّ هذه كانت سيرته على الدوام. (ونحن إذ نكتب هذه الأسطر يتهيّأ لنا أننا نستمع إلى زمجرات ألسست وإلى صوت فيلنت). فما ينبغي هو أن نخرج من هذا المجتمع أحياناً حتّى لا نخسر نفوسنا ومشاعرنا العميقة وقناعاتنا المهدّدة.

وإلى أن يتعلّم الحكم عندنا أن يحترم رأي المواطنين، ما دام أن هذا الرأي لا يُسْفر عن دعوات إلى الفتنة، فهو سيبقى موضوع شبهة عند المدافعين عن الكرامة الإنسانيّة.

الإنسان الذي يجرؤ أن يقول "لا"، يستوجب منّا الإطراء لا المضايقة. وليس في قولة "لا" ما يسوّغ أن لا يقع هذا الإنسان بعدها في أجهزة الدولة على موظف يُيسِّر له شؤونه أو على قاضٍ يُنصفه.

8 آذار 1949

في عدد النوّاب

هـذه المشكلة تـبدو وكـأنّـها مـشكلة صـغيرة. غـير أنّـها في الواقع مسألة خطيرة. فالذين اعتادوا اعتبار النواب أفواهاً لا طائل من إطعامها، يريدون التقليل من عددهم إذا ما أمكن. والذين يشعرون بالحاجة إلى عدد منهم يكون كافياً ليحلّ في الدولة توازن حكيم يسعف في حفظ السلام الداخلي، يرغبون في زيادة عددهم. غير أن ثمّة اعتبارات أخرى يجب وضعها في الميزان.

أول ما يجب أن نقوله لأنفسنا أن عدد الممثلين السياسيّين لا يسعه، في المطلق، أياً كان حجم البلاد المعنيّة، لا أن ينزل إلى ما دون رقم معيّن ولا أن يرتفع إلى ما لا نهاية له. فالمجلس الذي يجب عليه أن يعطي البلاد حكومة تامة أو جزءاً من حكومة (والمعدّل عندنا ثمانية وزراء أو تسعة) والذي يترتب عليه أن يضم أكثريّة ومعارضة، (وإن كنّا لا نقع للمعارضة عندنا على أثر) والذي يجب عليه أن يشكّل لجاناً وأن يسنّ القوانين أو أن يناقشها، في الأقل، وأن يقرّ الموازنة وأن يراقب تنفيذ الموازنة والسّير العام لشؤون الدولة : هذا المجلس لا يمكن أن يتقلّص عدد أعضائه إلى لا شيء. ويزيد هذا صحة أن يكون أعضاؤه قليلي الإقبال على العمل أو صارفين جلّ اهتمامهم إلى أمور أخرى (والمسلّم به أن كلّ مجلس لبناني سيظلّ يضمّ، إلى أجل بعيد، عدداً ذا وَقْع من النواب لا يسعنا، لأسباب متنوعة نُعْرض عن تعدادها، أن ننتظر منهم عملاً نافعاً أو مجهوداً جدّياً).

فمن أصل خمسة وخمسين نائباً، وهو العدد الحالي، كم يبلغ عدد القادرين على القيام بمهمتهم نظرياً، في الأقلّ، وكيف يمكن، مع هذه الندرة في الحضور وهذه السطحيّة في الاجتماعات، أن تبقى في حال مقبولة آلة أخذت تصدأ وتنزّ مفاصلها.

وقد يُقال إنّك إنما تحاكم المؤسّسة. والجواب الذي نسوقه مرة أخرى، بهدوء، هو أننا حين ندافع، في بلاد الأقليّات المتشاركة هذه، عن المجلس وعن التمثيل النسبي الذي هو في أساسه، فإنّما ندافع عن وجود البلاد نفسه. اكسروا هذا التوازن وتخيّلوا ما يحصل. هذا لمدة من الزمن، في الأقل. لذا كان واجب السلطة الإجرائيّة في لبنان، وقد زوّدها الدستور الوسيلة القويّة لهذه الغاية، أن تعمل كلّ ما يُعمل لتحسين مستوى المجلس وأدائه. هذا بينما تجري الأمور بخلاف هذا الاتجاه من زمن نعلم طوله.

فالعضو الضروري (كالقلب في جسم الإنسان) أوْلى بأن يحفظ على أتمّ ما يمكن الحفظ وبأن يُصان بالمتاح من وسائل الصيانة ولا يُسوغ اعتباره شيئاً كمالياً نافلاً.

فجوابنا، بعد النظر إلى ما نحن عليه هنا: إلى تكوين هذا الشعب وإلى تقاليده، إلى ما له من سمات خاصّة به وأصيلة، أن

نزوّده مجلساً يكون صورة له من غير أن يكون، من جهة أخرى، عاجزاً عن الاضطلاع بمهمته. وذلك أننا إذا زدنا عدد النواب في لبنان قليلاً ازدادت معه الفرص لظهور معارضة معقولة في المجلس، لا في الشارع، وانفتح الأفق أمام عمل أكثر إتقاناً، وبرزت إمكانيّة لتكوين فريق بديل من الفريق الحاكم، ونقصت قليلاً، كما ينبغي لها أن تنقص، قيمة تدخّل النائب في الوزارة وازدادت لجان المجلس اكتنازاً وظهرت بعض الوجوه الجديدة وبعض المحاولات الجديدة وأفسح في المجال، أخيراً، أمام مناقشات وقوانين تتّسم بشيء من النضج ولا تفرض علينا المشهد المحزن الذي لا يزال يُعرَض علينا، وما أكثر ما يُعرَض.

فلو أن أمنيتنا، قبل الانتخابات الأخيرة، أن يزاد عدد النواب قد استجيبت، لكان أمكن تجنيب البلاد بعضاً غير يسير من التسميم الذي لا نزال نشتكيه منذ عامين. على أن اعتبارات صغيرة فعلت فعلها، وهو ما لا نزال نبدي أسفنا له. وأما الآن فلا بدّ من تصحيح الخطأ خصوصاً وأنّ عدد سكان لبنان يزداد زيادة ملموسة. ذلك مسوّغ إضافي لا يجوز تجاهله. فناخبو سنة 1949 في بلادنا يساوون ضعفي ناخبي سنة 1929. ثم إنّ البلاد عرفت نعمة الاستقلال.

قبل الاستقلال، كان فوق السلطة اللبنانيّة، في كلّ حال، سلطة أخرى يسعها أن تبقي كلّ شيء معلّقاً أو تجمّد كلّ شيء أو أن تعدّل كلّ شيء أو أن تلغي كلّ شيء.

في رأينا، إذن، أن 66 نائباً يفضلون اليوم 55، ولكن زيادة إضافيّة طفيفة على عدد ممثّلينا يسعها أن تدلّ على مزيد من الحكمة أيضاً. ولما كان التمثيل الطائفي يقضي بإبقاء المضروب به ثابتاً فإنّ النظر في العدد 77، مثلاً، عوضاً عن العدد 66، من شأنه أن يحفظ حقوق المنطق والخبرة.

أمّا أن يكون النظام الجديد في سوريا قد اختار العدد 60 مؤقتاً، فهذا أمر لا يعنينا. لنا أن نغامر بالقول إنّ في هذا القرار خطأ من الزاوية الفنيّة. ولكن سوريا استغنت، إذ اتخذته، عن النص على تمثيل الأقليّات وأنشأت مجلساً خاصاً للعشائر. هذان موضوعان بالغا الحساسيّة، والأول منهما تتجاوز أهميته أهميّة الثاني بشوط بعيد. فالأمر يمسّ ثلث السكان. في كل حال، تختلف الأمور في لبنان اختلافاً أساسيّاً عمّا هي عليه في سوريا. فعندنا، ولنقلها مرة أخرى، توجد أقليّات متشاركة لا تريد أي منها أن يضحّى بها. والنظام والراحة منوطان بهذا. وأما في سوريا فتوجد أكثريّة تجد في وجهها أقليّة كبيرة الحجم وبالغة التنوّع. هذه الأقليّة، في سوريا، يسعها أن ترى رأيها بنفسها في الوضع الذي أعدّ لها.

وأما نحن اللبنانيّين فما يهمّنا هو أن يصل كلّ إلى حقوقه وأن يسيطر السلام الداخلي وأن تزداد ثقة المواطنين بعضهم ببعض بعد أن يبدو منهم مزيد من التفهّم والتسامح حيال بعضهم البعض، وذاك توصّلاً إلى تصوّر أوضح للسياسة

والدولة.

وليس لنا هنا أن نسلّم رقابنا لأيّة نظريّة أو مثال أجنبي. بل واجبنا أن نعمل ما يناسب شعبنا في كلّ مجال.

5 أيار 1949

حكاية قديمة

الكلام على التعيين في شأن النواب يشبه الكلام على الانتخاب في شأن ضباط الجيش. فالتناقض بين الوسيلة والغاية يبلغ مبلغاً لا يفوت معه فطنة أقلّ الناس معرفةً بهذه الشؤون.

وإذا كان قد بقي، بين ظهرانينا في لبنان، "نوّاب معيّنون" مدة زادت عن خمسة عشر عاماً فذاك لأنّ أعضاء مجلس الشيوخ ضُمّوا سنة 1927 إلى مجلس النواب، وكان الأوّل يعطّل بانتظام أعمال الدولة مستجيباً بذلك لحسّ وطنيّ مفرط الرهافة. كان "الآباء المطوّعون"، على رغم اختيارهم من بين أكثر من أبيضّت لِمَمُهم من الشخصيّات وأكثرها صرامة، يزعمون لأنفسهم الحق في عرقلة سَيْر الحكومة وتنكيد عيشها. هذا حين لم يكن مجلس النواب يتولّى عنهم ضرب أطناب الفوضى في الدولة.

جاءنا النوّاب المعيّنون إذن في أعقاب إفلاس مجلس الشيوخ المنشأ سنة 1926. وكان مجلس الشيوخ المذكور يمثّل اختياراً بني على رغبة ملحّة أبداها الراحل هنري دو جوفنيل، وهو نفسه كان آنذاك شيخاً في فرنسا ومفوَّضاً سامياً في لبنان.

وإذا كنّا وجدنا الدخول في هذا الاختبار أمراً مقبولاً حين كنّا نعمل شخصيّاً في إخراج صيغة الدستور 1926 فذاك لأنّه كان يُظنّ أيضاً أن مجلس شيوخ معيَّناً يسعُه أن يأتي بعوامل تهدئة وبضمانات إلى المجال السياسي. على أنّ الأمور تطوّرت في اتجاه مخالف، ولبنان عام 1949 عاد غير لبنان الذي كان قبل ربع قرن.

فلقد أرسيت تقاليد واكتسبت الدولة، مع الاستقلال على الأخص، مُسْكة جديدة. ورث مجلس 1927 إذن جملة الشيوخ الأجلاّء. وكان من جرّاء هذا الحادث غير المتوقّع أنّه بات عندنا، على ما في الأمر من مفارقة، نوّاب معيّنون. هكذا استوت الحكومة في موقع الناخب الرئيس في البلاد، وتركت لعناية اللبنانيّين أن ينتخبوا المواطنين الذين لم يكن اختيارها هي قد وقع عليهم سلفاً. والواقع أن النوّاب المعيّنين كانوا يسمّون بعد النواب المنتخبين وكان في يد الحكومة أن تلقي بطوق النجاة إلى هذا أو ذاك من المرشحين الذين خانهم الحظ.

هذا يظهر لنا ما كانت عليه مؤسّسة النواب المعيّنين وكيف أدّت تقلّبات الأحوال بمجلس الشيوخ ومعها الصدفة إلى إرسائها. فالحديث عن العودة إليها، مهما يكن النصيب المقترح لها قليلاً، إنّما هو حديث مجاف للعقل. وهي ستكون موضوع عجب وتسلية لخمسين دولة، فى الأقل، نجالسها على مقاعد

الأمم المتّحدة. وستكون أيضاً إقراراً بإلغاء القليل الذي تبقّى من قوة للرأي العام في لبنان الاستقلال والحريّات.

ولا نظنّنا نثير دهشة القارئ إذا لاحظنا أخيراً أنّ في المجلس المنتخب الذي هو مجلسنا اليوم عدداً من النوّاب المعيّنين نجده كافياً ليجنّبنا أن نضيف إلى الوهم الضمني وهماً آخر تسبغ عليه الصفة القانونيّة ويكون إلى الفضيحة أقرب من الأوّل.

فبعد كلّ حساب، سيبقى على الدوام في لبنان، إذا نحن اعتمدنا الانتخاب وحده، ما يكفي من النوّاب المعيّنين، تعيّنهم اللوائح والحظوات والضغوط.

12 أيار 1949

عودة إلى بديهيّات الأمور

لأنّ لبنان ليس من البلاد المتعصّبة لنفسها ولأنّ العصبيّة القوميّة لا تبلغ فيه درجة الغلوّ قط فلا تتخذ صورة لاإنسانيّة، يترتّب عليه أن يدفع عن نفسه كلّ العقائد الخارجة عن حدّ الاعتدال وكلّ مشروعات العنف وجميع الكلاّنيّات من أين جاءت. هذه بلاد هي، في مجال الحياة الخاصّة، عنوان التنوّع في الأفكار والتقاليد، فجدير بها أن تجعل علّة وجودها الأولى في إرادة الحياة المشتركة التي تشهد أن أهلها سعداء بالعيش معاً.

فما على المرء إلاّ أن يفتح نوافذه قليلاً على الخارج، أن يجيل النظر من حوله، حتى يوقن أنّ أيّ لبناني سويّ لا يسعه أن يكون في أيّ مكان أسعد منه ها هنا.

وذاك أنّ التركة الآيلة إلينا من الماضي، من عرق جبيننا ومن جود الآلهة، لهي من القيمة بحيث لا يجوز الخلط بينها وبين أيّة سواها.

لا قيمة لرؤى الفكر ما لم تتوصل إلى وفاق مع الوقائع، وما من شيء يثير الحفيظة مثل الوقوف أمام مسكن منسجم التقاسيم، مسكن ينضح من تلقائه الفرح والسلام، ورفع العقيرة هناك بمدح القصور التي في ألف ليلة.

لبنان بلاد نسيج وحدها: ذلك أمر بات يتعينّ فهمه بلا مزيد من التأخير. هو بلاد فريدة، ليس لها من نظير ولا من مثيل. وليس غير جنون أصحاب النظريات أو عدم نضجهم الفاجع ما يحمل على الرغبة في تأليف المختلف وتمهيد ما لا يمهّد واتخاذ المادة الإنسانيّة طيناً رخواً تعالجه يدا فاخوريّ مضطرب، مصاب في عقله.

فعوض أن يرى الجبل جبلاً وترى الواحة واحة، ينحّى الجبل والواحة جانباً ويصل الأمر إلى حدّ اعتبار البحر والسهوب والصحراء عناصر لا تغاير بينها. هذا ويسع الشقّة أن تكون أبعد من هذا ما بين أسلوب في العيش وآخر أو بين حضارةٍ

وأخرى. مع ذلك يصرّ المصرّون على إنكار بُعد الشقة هذا أيضاً. والحال أن ما يحصل من ضروب التقارب في هذا الميدان، وهو تقارب يقوم لبنان، بما هو ملتقى للأعراق والأمم، شاهداً قطعياً عليه، إنّما يتعذّر حصوله بالعنف ويتعذّر بالتشريع أيضاً. وإنّما يأتي الزمن بهذا التقارب ويأتي به الشعور. ويأتي به العقل أيضاً والعادة، فضلاً عن القلب وما يدلي به القلب من حجج.

يقرّب لبنان، بفعل من طبيعته، ويلبّي ما يبدو، في أيّ موضع آخر، موسوماً بالتصادّ، عصيّاً على التوافق. ولكنّه، وهو يستوعب ما يأتيه، يبدو غير قابل للاستيعاب ممّا يقع خارج حدوده الطبيعيّة.

فالنظريّات الوحيدة التي يسيغها اللبنانيّون إنّما هي تلك التي تنظر بعين الاعتبار إلى اللحم والدم، إلى العوائد والوقائع. وهم يستبعدون تلك التي تتخذ لها موضوعاً عمائر خياليّة تتراءى في الغيوم.

فلنعد إلى دواخلنا بعد ما ألمّ بنا من نوبات الجنون، ولنجدّد النظر في ما لدينا من أسباب التحابّ، وهي أهم بكثير ممّا بيننا من أسباب التباغض. غير أنّ على حكومتنا أن تدرك، هي أيضاً، أنّه عاد لا يجوز لها التلاعب بصبر المواطنين، نظير الأطفال في عبثهم بتلك اللّعَب ذات الآليّة المعقّدة، التي إذا كسرت فكسرها لا يجبر.

9 تموز 1949

حتى تكون لنا عقيدة سياسيّة

نودّ أن نلفت الانتباه، هذا الصباح، إلى مسألة من مسائل السياسة الداخليّة، في هذه البلاد، وما أكثر ما تستدعيه هذه السياسة من ملاحظات. ففي مواجهة الأحداث والوقائع التي تملأ، من شهر، أعمدة الأخبار، يستوقفنا، اليوم، أكثر ما يستوقفنا، هزال التكتّلات السياسيّة في مواجهة الإقطاعيّين. نقول "التكتّلات" متفادين من كلمة "الأحزاب". وذلك أنّ ما يُسمّى أحزاباً سياسيّة خليقة بهذا الإسم ليس له، بين ظهرانينا، وجود. هذا فيما المحاولات التي كَبَتْ عادت لا تُحصى.

يوجد نظام للحزب السياسي لا يريد المواطن اللبناني أن يقسر نفسه عليه، (وهذا إذا لم يتخذ التنظيم صيغة من تلك الصيغ النزّاعة إلى العراك، الكثيرة في عالمنا المعاصر، وهو ما لا ينطبق عندنا إلاّ على الحزب السوري القومي).

والحال أن الحسّ السليم يقضي، في بلاد مثل بلادنا، أن ينمو التنظيم السياسي وأن يتقهقر الجهاز الإقطاعي. وما نسمّيه الإقطاع ها هنا إنّما هو هذا الضرب من الاستزلام الذي لا يبقي عليه إلاّ جهل عميق بوقائع الحياة السياسيّة الحديثة

والذي لا يبقي على شيء من شخصيّة الفرد.

وأولى ملاحظاتنا أن على الدولة واجب تشجيع الحزب السياسي في مبدإه، بشرط أن يكون حزباً من أحزاب الحكم أي حزباً قادراً على الاضطلاع بمهامّ الحكم دونما إخلال بالنظام. والحال أنّ الآلة السياسيّة اللبنانيّة تدور، برمّتها، في اتجاه إضعاف المنظمات التي لها هذه الصفة. وهي تحول دون ظهور هذا النوع من المنظمات من جميع السبل. ذاك يُدرَك بالبديهة ما أن يجيل المرء بصره قليلاً من حَوْله. فالدولة اللبنانيّة لا تحبّ الأحزاب وإنّما تحبّ الأتباع، وهذا على أن يكونوا من أتباعها بطبيعة الحال. وبين هذا الهوى وذاك بَوْن لا يخفى على أحد.

ولنذكر، ما دام الضد يذكر بضدّه، أنّنا رأينا حكومات دول كبرى كانت قد خضعت مدة من الزمن للحكم الكلاّني، تبادر، هي نفسها، إلى إنشاء معارضة كانت قد زالت من الوجود. ذاك موقف ناجم من حكم الضرورة. ومن أمثلته المشهورة المثال الإنكليزي حيث يطلق على المعارضة اسم "معارضة صاحب الجلالة".

ملاحظة أخرى هي أن هذا الانتشار للذهنيّة الإقطاعيّة في غير أوانها يقطع السبل أمام الفرص لتقدّم حسّ المواطنة. فيجري بكميّات صناعيّة وعلى نحو متزايد الإتقان، إنتاج أتباع مسترقّين، فيما نحن محتاجون إلى العدد الغفير من المواطنين الواعين.

وذاك أنّه لا يفوت أحداً أنّ النظام السياسي برمّته يداخله الزيف، في هذا العصر، حيث لا يتوفّر المواطن على قدر وافٍ من وعي نفسه. وليس يفوقتنا أن قدراً من الوهم لا يزال ماثلاً، على هذا الصعيد، في كثير من الأقطار. على أنّ الوهم لا ينبغي له أن يصير هو القاعدة فيصبح البنيان السياسي برمّته إلى الكذبة أقرب.

فإذا لم تجد الأحزاب الجادة سبيلها في لبنان، على جناح الحريّة، كان ذلك إيذاناً بموت بطيء للحريات الشرعيّة يحصل تحت أبصارنا. وكنّا نشهد إذ ذاك رضوخاً متزايداً من جانب النُّخَب جميعاً للقطيع السادر.

على أنّنا نعلم أيضاً كم هو صعب أن يتأسّس ها هنا حزب من الأحزاب بالوسائل السويّة. فما العمل إذن ؟

يجب ألاّ يبقى هذا السؤال من غير جواب. وتعلم حكومتنا حقّ العلم أنّ طريقة في الحكم أقرب إلى الموضوعيّة وإلى صفاء الذهن يسعها أن تنشئ لمستقبل هذه البلاد ما يصرّ حكامنا على تجاهل الحاجة إليه.

هذا ولا تجد السلطة التنفيذيّة في لبنان ما يقف في وجهها إلاّ القوّة التي يحتمل أن تتخذ صورة العنف. فالسلاح يتكاثر بينما تميل القوى المعنويّة إلى الأفول. فلنتأمّل في ذلك فهو جدير بحَمْل الذين ما زالوا يتكلّفون مؤونة التأمّل على الاضطراب وبإدخال القلق إلى نفوسهم.

21 تموز 1949

نحتاج إلى رجال

تجانب الدولة الصواب وسواء السبيل، من وقت لا يُستهان به، إذ تخاطب المعدة لا العقل. حتى أن رجال السياسة عادوا لا يريدون أن يكونوا إلاّ رجال أعمال. هذا بينما حاجتنا هي إلى ساسة من ذوي الاستقامة وإلى رجال دولة. وأما رجال الأعمال فما ندري ما نصنع بهم. وأما أنّنا غير محتاجين إلى مزيد منهم فأمر لا يحتاج إلى دليل.

ليس مرادنا القول إنّ الدولة، على ما تتّسم به الإدارة من السقم، لم تحصد نتائج ذات أهميّة. فإنّ أكثر من إنجاز يسجّل لها في هذا الميدان وإن أكثر من توازن موفّق قد أمكنها إرساؤه.

وتخوّلنا، شخصيّاً، جملة أسباب أن ندلي بشهادة في هذا الصدد. وتدلّ البديهة كلّ من أجال نظره في أحوالنا على أنها، على وجه الإجمال، أسلم من أحوال الجيران.

نعلم هذا حقّ العلم ولنا أن نعدّه مجلبة للرضا. على أنّ ما نبغي المجادلة فيه شأن آخر.

عندما ندافع عن الاستقرار النقدي (وعما يليه من استقرار اجتماعي) مع ينجم عنه من ثقة، وعما هو متحصّل للشعب اللبناني من أمان ورفاهيّة، وعندما نقول إنّ مستقبل لبنان متعلّق بهذا الاستقرار وإن وجود مشروعات مزدهرة ها هنا ورؤوس أموال وفرص عمل سيبقى، على وجه الدقة، ممكناً ما بقي القلق بعيداً، وسيظلّ إمكان ذلك كلّه مساوياً بالضبط بُعْد المخاطر عن الثروات وعن الأشخاص، فإنّما ندافع عن وجه أساسي من الوجوه التي تقوم بها حياة بلادنا. ولكن هذا الوجه، على ما له من مقام جوهري وحيوي، ليس بالوجه الوحيد. بل إنّ السياسة الحيّة والحصيفة تفرض أيضاً مزيداً من التأمّل في الوجه المعنوي من حياة الأمّة.

وذاك أنّ التقدم المادي معدّ ليتصرف به البشر. فإذا فقد البشر جودة طينتهم، ضاع في أثر ذلك ما تبقى.

نقول إنّنا محتاجون إلى رجال. والحال أنّ هذه البلاد مصابة في مؤسّساتها السياسيّة وفي صحافتها وفي ما يتوفّر عليه الرأي العام فيها من صيغ تمثّله ومصابة في التعليم فيها وقد أخذت تظهر عليه أمارات التراخي.

هذه المسائل الرئيسة تطمس في ما تجرّه من اضطراب وجلبة مكائد السياسة الصغيرة والصفقات الرابحة. ينجم من ذلك عجز مؤكّد في ما هو متيسّر للبلاد من تركة معنويّة أي في طاقات العقل والقلب التي هي ضماننا الوحيد في وجه سلسلة معلومة من أخطار الخارج الجسيمة.

21 آب 1949

سلطان المال

ليس خافياً أنّ ما توجّهه المعارضة من لوم إلى الحكومة إنّما يتعلّق كلّه، تقريباً، بالشؤون الماديّة. ولا يعني هذا أن المعارضة نقيّة الكفّ في جميع الأحوال. ولكنّ العبرة الأخلاقيّة التي تستخلص من ذلك هي أنّ من كان في الحكم فعليه أن يستوي قدوة لغيره وأن يبدي من الصرامة في معاملة نفسه أكثر مما يبدي في معاملة غيره. أي أن امرأة قيصر – على ما شاءت العبارة المتحدّرة إلينا من الرومان – ينبغي لها أن تبقى بمنأى من الشبهات.

فحتى لو كانت الحكومة بريئة، فهي، بما تبديه من لامبالاة حيال تداعي المسلكيّات السياسيّة، تبدو مذنبة. فكيف إذا أباحت لنفسها الجنوح إلى تساهل يتعذّر التسليم به ؟

ففي لبناننا هذا الذي تنتمي مسوّغات وجوده بمعظمها إلى الدائرة الروحيّة، وصلت شهرة المال إلى أقصى جموحها. وباتت كل الوسائل الآيلة إلى كسب المال مباحة. ولما كانت الصعوبة لا تعدو الخطوة الأولى، فإنّ من خطا هذه الخطوة يسهل عليه أن يخطو مائةً بَعْدها.

هكذا يفضي التهاون مرّة إلى التسليم تكراراً، والخور مرّة يجرّ الخور مرّات. ولقد غدونا أشبه بأبوينا الأوّلين أمام شجرة الخير والشر. فبعد أن تذوّقنا الثمرة المحرّمة أو سهّلنا تذوّقها لسوانا، أصبحنا، بما نحن رجال أعمال أو ساسة متورّطون إلى هذا الحدّ الخطير في الأعمال، لا نحسن تمييز الخير من الشر ولا الحلال من الحرام.

فما أكثر ما نرى المال ها هنا وقد أصبح الباعث على الأفعال. إلاّ أن السياسة التي تظلّ إلى غير نهاية تستند إلى هذا الضرب من الإحسان المقلوب ما هي بسياسة. فما أكثر ما نرى الرأي ها هنا تصنعه المنّة، وما أكثر ما يتحصل الصمت بالعطايا تجانب وجه الحق.

نرى أبعد الناس عن الحشمة يحظى بأحسن الخدمة وأكثر الناس شراهةً أقربهم إلى بلوغ التخمة. ذاك نظام يصعب الدفاع عنه بلغة الأخلاق أو بلغة المجتمع.

ولنذكّر هنا بأن الموارد غير الخاضعة لمراقبة مناسبة هي مبعث الإغراء ومصدر الشك وبأن الضبط الفعلي لاستعمال المال العام وللحظوات وما يجري مجراها لا وجود له عندنا، مع أنّ وجوده ضرورة. فلو أن هذا الضبط كان حاصلاً فعلاً لاستراح من جرّائه الحاكمون أنفسهم إذ هو يسهّل لهم إقامة البرهان على نظافة أكفّهم.

لبنان بلاد يبقى فيها البعد عن الغرض والنفس الكبيرة أعظم رأس مال للسياسي. وسيوجد على الدوام مال يحتاج اللبنانيّون إلى مقاومة إغرائه حتى لا يخسروا أنفسهم. لذا كان

على الحكومة أن تتمسّك أشدّ التمسّك بكلّ ما يحمي سمعة الدولة، ولذا كان عليها أن تسهر على احترام قواعد الأخلاق إذ هذه من مقوّمات السلامة العامّة.

20 تشرين الثاني 1949

مخافة الله

علينا أن نزيد من حرصنا على التذكر أنّ قوّة شعب من الشعوب إنّما تتمثّل بروحه.

فلقد أفلحت المقاومة الروحيّة، على الدوام، في التغلّب على الوسائل الفظّة. غير أنّه لا يسع شعباً من الشعوب أن يبقى متى خذلته روحه.

كذلك لا تصلح الاعتبارات الماديّة البحتة للوقوع، إلى غير نهاية، موقع مسوّغات البقاء لمجتمع من المجتمعات الإنسانيّة.

فليس الجسد والغريزة وحدهما ما يعتدّ به ولا الزاد والمال نهاية الأرب. والمستغرب، في كلّ حال، أن تكون التركات والعائلة معها قد أصبحت، اليوم، هدفاً لنكال يتخطّى المعقول ويجافي كلّ حكمة.

ومفارقة المفارقات في زماننا أن البلاد الماركسيّة تشهد فيه حملة على الروحيّات وعلى الماديّات في آن.

ذلك وضع من أغرب الأوضاع في التاريخ. ففي أقطار كثيرة (لا تُعدّ بين أقلّ الأقطار شأناً) بات لزاماً اليوم التسليم بضرب من التجميع القسري يصحبه الإعراض عن كل رجاء يتخطّى حدود عيشة هزيلة. بات الإنسان يُحجب في آن واحد عن سعادة الدنيا وعن سعادة الآخرة. حتى أصبح ولا منفذ له إلا العدم.

فإذا صحّ أن لا بدّ من إرادة جماعيّة للدفاع عن نظام اقتصادي ما فالصحيح أيضاً، على مستوى أرفع، أنّه لا بدّ من روح جماعيّة للدفاع عن حضارة. على أنّ هذا هو الموضع الذي يستقيم فيه السعي الجماعي وليس محلّ هذا السعي الإنكار العبثي لحريّة الإنشاء ولمبادرة الفرد.

هكذا يتجلّى الوجه السياسي من الجبهة الدينيّة عبر العالم كلّه. فإذا وضعنا الاستبداد جانباً كان لا بدّ لأيّ شعب، في المدى الطويل، من أن يخشى الله حتى يرتضي أن يحكمه حاكم. أي أنّه إذا كان للسلام أن يستتبّ نسبيّاً في هذا العالم فشرط ذلك وجود الخشية من عدالة العالم الآخر.

تلك أقوال تصحّ في جميع الأقطار، وهي أكثر صحّة في البلاد الحارّة المسلسة قيادها للهوى حيث الشهوة أكثر حدّةً والإغواء أشدّ أسراً.

"إخشَ مَن لا يخشى الله"، يقول المثل عندنا. والواضح أن على الدولة أن تخشى، هي أيضاً، من كانت هذه صفته.

4 كانون الأول 1914

القوى المعنويّة

علينا أن نوقظ القوى المعنويّة من نومها في لبنان. علينا أن نقوّي تعلّقنا بها. اليوم يوم العودة بالذاكرة إلى أن هذه البلاد مؤسّسة على تلك القوى وعلى ما تمثّله من روحانيّة ومن تسامح ومن حريّة.

اليوم يوم وعظ النفس بأن التقدم المالي كلّه يكون هباء إذا ضاعت القوى الروحيّة، وبأن الطرق ليست بشيء وأن المباني ليست بشيء وأن الخطط الخمسيّة ليست بشيء من دون الحريّات. فإنّما نعمل لحساب العدوّ إذا بَنينا على تداعي القوى المعنويّة.

فلقد مضى زمن موغل في الطول على استواء الصيحة التي صحبت بدايات الإمبراطوريّة الفرنسيّة الثالثة شعاراً جامعاً عندنا: "الإثراء! الإثراء!" لا بأس على المرء أن يثري ولكن ليس لقاء التسليم بفقر الدم المعنوي والمدني وبالشقاق. فالأعمال والمشاريع والأشغال أشياء ممتازة. ولكنّها ليست كلّ شيء. بل إنّها ليست الشيء الجوهري في ديارنا هذه.

الشيء الجوهري هو صناعة البشر. تلك صناعة تلحّ الحاجة إليها كما لا تلحّ إلى أيّة صناعة ثقيلة أو خفيفة. ذلك هو الأهم. ولكن العناصر الماديّة متغلّبة هنا على ما أصبح عبارة عن مادة بشريّة، أي على القوة الحقيقيّة التي نراها تذوي، على آخر سلاح نقاوم به، على علّة وجود الدولة.

لا يجوز للمرء أن يعرّض بلاده للانحلال لقاء حفظ حوزته السياسيّة. وليس للموظفين أن يتركوا إلى غير نهاية حيث لا ينبغي لهم أن يكونوا بذريعة أنّهم مخلصون، مقرّون بالجميل، مثابرون. ولكن هذا هو الخطر الملازم لمشروعات سياسيّة تبدو اليوم مطبوعة بعائليّة وأبويّة مفرطتين. هكذا يتوه معنى الحكم وتعود فنون التخريج كلّها غير كافية. فمع توفّرنا على أحسن النوايا في العالم وبغير وعي منا، نبتعد عن الغاية التي هي غاية الأمّة.

في السياسة الأساسيّة، يحتاج لبنان إلى أن يكون كتلة متراصّة. فإن لم تكن هذه حاله كان عليه أن يصبح كذلك أو أن يعود كذلك. فيجب ألا تبقى السلطة حكراً للقادرين على ألاعيب شتّى. ويجب ألاّ تبقى الإدارة شاهداً على الحظوة والميزة. ويجب أن يصدر المجلس في تكوينه من الصدق وسلامة الطويّة. وما لم يكن رأي الغير حاملاً الثورة في ثناياه، فيجب أن يصغى إليه وأن تُرعى حرمته.

فمن الأخطاء الأساسيّة في النظام برمّته أنّه نحا إلى التشبّه تشبّهاً لم يكن موضع انتباه، بل هو قد يكون بقي في

نطاق اللاشعور، ببعض الأنظمة الملكيّة المجاورة مستعيراً منها ما تقادم من وجوهها وما أكل عليه الزمن.

هكذا احتسبنا في أعراف وألفاظ لم نكن طُبِعنا عليها. فينبغي أن نعود الآن إلى نطاق الطبع والنظام.

في ختام هذه السنة، يستمدّ المرء عزماً جديداً من التفوّه بهذا الكلام. يشبه ذلك تسلّق الجبل وملء الرئتين بهواء نظيف. فلعمري، بعد كل حساب، أن ما يصبو إليه شعبنا الطيّب... ما هو بالأمر المستصعب التحقيق، إذا صدقت العزيمة شيئاً ما ونُحِّيَت جانباً سائر النوايا المكتومة.

29 كانون الأول 1949

الأساليب الوضيعة

تحت شعار الإصلاح، تجري أمامنا، بأساليب بارعة، تشكيلات إداريّة، أعدّت لها العدّة إعداداً متمادياً، وهي بالمصلحة الانتخابيّة أوثق أسباباً بكثير منها بحسن التدبير. والبراعة ليست بأيّ حال ما يعوز السادة الذين يحكموننا. على أنّ هذه الأساليب الوضيعة تفضي إلى نتائج لا تخلو من خطر.

ما يزال الموظفون يُنقلون أو يعيّنون لا بحسب كفاءاتهم أو استحقاقهم بل تبعاً لمنطق استنساب بارد. يحصل ذلك تحسّباً لانتخابات ليس الغد موعدها ولكن يُستحسن التفكير فيها من اليوم. ذلك أمر واضح وضوح الشمس.

معلوم، من بعد، مقدار حرصنا على الموضوعيّة ومقدار ما نبذل من جهد لتدبّر الأمور من زاوية المصلحة العامّة. ذاك ما يسوقنا إلى وصف الأشياء كما نراها.

فبينما تمضي هذه الألاعيب الإداريّة في سبيلها، تعلن أنّه إذا لم يتقدّم الناخب اللبناني في مضمار الحرية والاستقامة المدنيّة وإذا ظلّت نوعيّة المواطن اللبناني تتردّى فبلادنا هذه لا مستقبل سياسيّاً لها. وإنّما يصدر قلقنا عن اعتبارات من هذا القبيل، متصلة طبعاً بأخطار ذات أصول خارجيّة.

وذاك أن لبنان اليوم رتّبت أموره بحيث أن نفراً قليلاً من الرجال يسود فيه كلّ منهم المقاطعة التي هو منها. ويتحصل من مجموع هؤلاء شركة سياسيّة تحكمنا. ذاك هو نظام القرون الوسطى الذي نخضع له في الواقع. فإذا كانت تلك مشيئة المسكين بمقاليد السلطة فإنّ هذا النظام يسعه أن يعيش طويلاً. ولكن البلاد هي، في هذه الحالة، ما لن يطول بقاؤه.

في محافظة جبل لبنان وفي بيروت، يزداد الشعور بالداء عما هو في بقية الأنحاء ويبدو الوضع أكثر دقة لأسباب جدّ واضحة. فالحال أن التلاعب يبلغ أوجه في العاصمة وفي الجبل

القديم. ذانك هما المركزان الحيويّان لحياتنا السياسيّة، تنتزع فقراتهما بدأب تردفه البراعة القصوى. ولا يغيب الدأب نفسه، في كل حال، على اختلاف في الدرجات، عن سائر مناطق البلاد.

ولنُعِد القول بوضوح إنّه قلّما يهمّنا أن يحكمنا هذا أو ذاك طالما أنّ أسس هذه البلاد لا يطاولها الخلل وطالما أن سيرة حياتها الماديّة لا تفضي إلى تدمير علّة وجودها وطالما أن السياسة الصغيرة فيها لا تقتل الكبيرة.

نحن شخصيّاً متمسّكون للغاية باستقرار السلطة فلا اعتراض لنا عليه من أيّ وجه. ما يزعجنا هو استقرار الفوضى وهي عادات سياسيّة نراها غير لائقة بهذا الشعب.

نقول إنّ من غير المناسب أن يُجعل عالي الجمهوريّة سافلها وأن تُساء معاملة إدارتها على هذه الشاكلة، لا لشيء إلا لتأمين كرسيّ لبضعة من رجال اليوم والغد. من غير المقبول أن تكون قِبلَة كلّ شيء، في نهاية المطاف، هذه الحوزة الانتخابيّة التي تساق إلى صناديق الاقتراع سَوْق الماشية بعد أن يكون قد ابتيع ولاؤها، مدة سنوات، بما ينشر الميزة والفوضى.

نحن لا نجانب الحق إذ نرى أن ما في يد الحكومة من موارد ومنافع يوجه بإفراط شطر أكثر اللبنانيّين إزراءً بالمبادئ، أولئك الذين تبدو عوائدهم السياسيّة أبعد ما يكون البعد عن أن تصلح قدوة تحتذى. ذاك ألم ما يصدمنا. جليّ أن الحكم ليس مما يناط بأخوات المحبة، ولكن ثمة حدود لتجاوزات غايتها القصوى صريحة النسب الانتخابي إلى هذه الدرجة.

وإذا كنا نغتنم فرصة التغييرات في الإدارة لنصوغ هذه الملاحظات غير الخالية من الصرامة، فإنّما نفعل صادرين عن مبدإ الخير العام. وليس غير الخير العام ما نريد الإفضاء إليه.

11 كانون الثاني 1950

التجارة في بُحران

كلّ جهد تبذله التجارة اللبنانيّة لتنظّم نفسها وتلزم الأصول ينبغي أن يكون محلّ ترحيب. فالتجارة موطن من مواطن قوّتنا الكبرى وهي وسيلة معاشنا الأولى.

فعوض أن يبقى التجار مبعثرين كما هم، عليهم أن ينتظموا حول هرميّة متينة وألمعيّة. ما يصلح لهم إنّما هو نوع من "اللورد والعمدة" ينصبونه من بينهم، كلّ سنة، أي شخصيّة تكون متصلة الأواصر بحياة الأعمال وبالحياة العامّة في آن.

والمعلوم أن اللورد العمدة في لندن تنتخبه طوائف المهن لسنة. وهو دائماً من رجال الأعمال، وهو، في مدينة لندن، رأس السلطة المحليّة. وقد كانت تلك هي الحال في باريس أيضاً، لعهد مضى، فكان نقيب التجار هو نفسه رأس السلطة البلديّة.

فمن المهم أن ينشأ في بيروت تمثيل رسمي من هذا القبيل. إذ يتعيّن على تجارة العاصمة أن تعى مسؤوليّاتها وشرف

مـقامـها. فـيترتـب على ذلـك تـلقائـياً أنّ تخضع نـفسها لأسمى القواعد وأشدّها. وتعود سنداً ذا شأن للدولة في ساعات الشدّة، معنويّاً ومادياً. وتحظى المهنة بإمكانات وبرتبة أرفع مما في يدها اليوم.

وذاك أنّ كلّ جمهوريّة بحريّة إنما هي جمهوريّة تجاريّة، تقضي بذلك قوانين الجغرافيا والتاريخ. وفي جمهوريّة من هذا الطراز، يفترض، بحكم المنطق، في التجار، يحضّهم على ذلك حسّ مدنيّ سام، أن يزدادوا معرفة بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وأن يُشرَكوا عن كثب في الحياة العامة وفي وضع القوانين وأن يُمثّلوا أخيراً، على نحو يوحي الاحترام ويتّسم بالفاعليّة، في مجالس الدولة.

من جهتنا، نرغب في أن تكون لغرف التجارة اللبنانيّة الكبرى مقرّات ذات جمال. ونحبّ أيضاً أن نرى "جمعيّة التجار"، وقد بعثت حيّة، أحسن سكناً وأوفر حياة وأكثر نشاطاً وأشدّ وعياً لما يسعها أن تكون. فإنّ الأشياء التي يتعلّق مصيرها بمصير التجارة ها هنا لهي من الكثرة بحيث يعزّ على المرء أن يرى التجارة مفتّتة مفكّكة، سقيمة على ما هي حالها اليوم، خاضعة، من جهة المشترع، لمزاج لا يخلو، أحياناً، من ميل إلى الديماغوجيّة.

يسع لبنان أن يستلهم سوابق تاريخيّة كبرى من مدن بحر البلطيق وبحر الشمال التجاريّة إلى البندقية إلى جنوى، مثلاً، أو، إن هو شاء الذهاب إلى أمثلة أوثق شرعيّة وأبعد بكثير في الزمن، أن يستلهم صور وصيدون وقرطاجة. على أن الزمن الحاضر غنيّ بالعبر وضروراته كافية لإنارة السبيل أمام تجارنا. فليباشروا مسيرتهم إذن خدمةً لأنفسهم ولسلكهم ولرفاهيّة بلادهم وعزّتها.

20 كانون الثاني 1950

في الحريّة

الحريّة تُعلَّم وتُتَعلَّم.

وتتجاوب في سمع لبنان دعوة خاصة للحرية. حتى ليجوز القول إنّ لبنان ولد من الحرية ولها. وُلد من ضرورة أن يُترك لأناس لا يمارى في تميّز شخصيّتهم الحق في استنبات حضارة لهم وفي التفكير كما يحلو لهم وفي وضع نواميسهم.

ونحن إذ نتحدّث عن الحرية إنّما نقصد دائماً الحريات المشروعة: تلك التي يشرف بها الإنسان، لا تلك التي تنحطّ به وتكون عاراً عليه.

لا بدّ أن تنطلق من لبنان عبرة كبيرة تطهر الوزن الذي تقيمه السلطات العامّة لكرامة الإنسان والوزن الذي يقيمه المواطنون

أيضاً لهذه الأخيرة. ذاك يقتضي أن تحصل النخبة في البلاد على حقوقها فلا ينكّل بها ولا تترك فريسة لأهل الدسائس. وهو يقتضي أيضاً أن يأتي ما يقال على منابرنا معبّراً عن رأي حرّ صادر عن رويّة وشجاعة وألا يأتي ما تخرجه المطابع مخالفاً قناعة من كتبه استجابةً للرغبة في المال أو للخوف أو لداعي الإرضاء أو للأوامر.

إذ ذاك يزداد الشرقان الأدنى والأوسط، وهما جوارنا الطبيعي، وتزداد معهما بقية العالم معرفة – على الرغم من صغر رقعتنا وقلّة عديدنا – بمسوّغ وجود هذه البلاد وهذا الشعب وهذه الأمة. إذ ذاك يصبح معلوماً أن النظام هو ما نبحث عنه هنا وأن الفوضى ليست ما نهيّئ له، وأن غايتنا إنّما هي السموّ لا السقوط المدني والخلقي ولا هي العبوديّة.

وذاك أن لبنان عاد لا يسعه أن يتحمّل، بعد الآن، أن يعامَل معاملة البلاد الإقطاعيّة، فيحكم كما لو أن عليه لا أن يحتلّ موقع الرائد والقائد، بل أن يعود إلى

صيغ سياسيّة عرفها القرن الثامن عشر، وكانت صيغ الثالث عشر في بلادنا هذه.

هذا الشعب محتاج إلى التفتح، إلى توظيف موارده، وهي على ما هي عليه من التنوّع، في مهمّات غير مهمّة الزيادة العدديّة لجماعات الأتباع الذليلة.

فلقد اكتُسبت، وما تزال تُكتسب، عادات بالغة السوء كان لها وسيكون صدى عميق في النفس اللبنانيّة وفي حياة اللبنانيّين وصيرورتهم. فعوض أن يُحكم اللبنانيّون من فوق، بقدر ما يُستطاع ذلك، أصبحنا ونحن نُحكم من تحت. وبعد أن بُعث الإقطاعيّون أحياء، بات يُعدّ محتّماً الرضوخ لإرادة أولئك الإقطاعيين والامتثال لنزواتهم والرجوع إلى المنكرات التي توافق عقليّتهم. فعوض أن نشهد بعض الزيادة في صناعة المواطنين الخليقين بهذا الوصف، نشهد تفاقماً في تكديس الجمهور القطيعي، وذلك بقدر مدهش من اللامبالاة بضرورات المستقبل الملحّة.

المطلوب اليوم توطيد دعائم البلاد، وليس المطلوب أن نترك ذِكراً بأي ثمن وبوسائل مصطنعة، في كثير من الحالات، ووهميّة. المطلوب أن نجعل من الشعب اللبناني، وهو المؤهّل لذلك على كل صعيد، أخلق الجماعات السياسيّة في الشرق بالممارسة الطبيعيّة للحريّة وللحريّات، لا أن نحيله إلى مغامرة آسيويّة مخيّبة للآمال، مثبّطة للهمّة شأنها شأن الكثير سواها. فالأسباب ماثلة للعيان، سيكون مؤرّخو الغد أبعد عن مُوادّتنا وأقلّ رأفةً بنا من دبلوماسيّي اليوم.

تلك مبادئ أساسيّة يتوجب التذكير بها بين الفينة والفينة كما يتوجب في الثكن العسكريّة إطلاق نفير الصباح. فنحن ننحو كما في أيام الباديشاه، إلى الاستسلام لمسلكٍ كسول،

متراخ، ذليل يصل إلينا من آسيا الرثة التي تبدو مُشفية على الموت فيما تغلي بين جنباتها خمائر الثورة.

3 شباط 1950

دعوة إلى التأمّل

يتردّد بين الحين والآخر حديث إنشاء مجلس ثان في لبنان. فإذا كانت الحكومة تحسب أنّها ترضي الرأي العام بمثل هذا فهي واهمة جداً.

ونحن لم نكن لنكترث لإنشاء مجلس للشيوخ في لبنان لولا اقتناعنا بأن الهزء مُودٍ بمثل هذه المؤسّسة. ويحتمل أن يكون وقع ذلك على النظام جسيماً. عندنا ما يكفينا من التمثيل على هذه الشاكلة، فلا حاجة بنا إلى مزيد من الأبّهة نضيفه على مسرحيّات خفيفة.

في أيامنا، يُراد لمجالس الشيوخ أن تكون "غرفاً للتفكير". معنى هذا أن اتزان هذه المجالس يتخذ مقابلاً لجموح المجلس الآخر ونازِعِه الثوري. ذاك أمر قد تكون له قيمته إذا كان مجلس النواب يجعل حياة الحكومة جحيماً. ولكن ألا نرى مجلس النواب عندنا يقرّ كل ما تشتهيه الحكومة وأن هذه لا تجد ما تشتكيه من ناحيته ؟ بل إنّ المراد من المجلس أن يكون له شيء من الشخصيّة وأن يزاول صنعته، هذا بينما نراه لا يبتغي إلا الحظوة عند الحكّام.

فالواقع أن السلطة التنفيذيّة عندنا تسحق المجلس. هذا واضح وضوحاً يعمي الأبصار. فما الثمرة المرتجاة من مجلس الشيوخ، إذا أنشئ، إن لم تكن زيادة آلة الحكم ثقلاً وبعض المزيد من معاكسة الحريّات الشرعيّة.

طال الأجَل بمجلس الشيوخ الذي أراده هنري دو جوفنيل عام 1926 سنة واحدة بالتمام. وكان المفوّض السامي يسمّي أعضاءه كافة وكان مؤلّفاً من ستة عشر من "الآباء المطوّعين" اختيروا من بين أوفر أهل المدينة فضيلة.

وحين تقضت الشهور الإثنا عشر، كانت الحياة السياسيّة قد ارتبكت وتسمّمت بفعل من المجلس الجديد إلى درجة أوجبَت إلغاءه. وكانت النتيجة إضافة غير منتظرة للشيوخ إلى النواب أسفرت عن أعجوبة غير معهودة في العالم هي النواب المعيّنون.

نذكر هذه الأمور لأنّنا عايشناها. كنّا نائب بيروت إذ ذاك وكنّا قد حرّرنا بنفسنا هذا الدستور الذي أوجب أن نختبر مجلس الشيوخ نزولاً عند رغبة ملحّة من هنري دو جوفنيل الذي كان هو نفسه شيخاً في فرنسا. غير أنّ الواقع، على العهد به دائماً، قهر النظريّة بسرعة ماحقة. وهذا مع أن الدستور كان قد لحظ جميع الاحتياطات الآيلة إلى أن يكون مجلس الشيوخ أقلّ ما يمكن أن يكون إرباكاً. فمشاريع القوانين التي لم يكن يضع يده عليها في

مهلة أيام ثمانية كانت تعتبر مقرّة من جانب المجلس الأعلى.

فإذا كان إجراء التعيينات هو ما ترمي إليه الحكومة من اصطناعها مجلساً للشيوخ، فالأولى أن ننظر إلى الأمر من اليوم من هذه الزاوية وأن نطرح كلّ وهم. ولكن وجود مجلسين عوضاً عن واحد لن يكون، والحالة على ما هي عليه، إلاّ نزولاً لبليّتين بنا عوضاً من واحدة.

فلنذكر أن المجلس ضرورة للبنان وذاك، أوّلاً وعلى الأخصّ، لأنّه ملتقى الأقليّات الطائفيّة التي تتألّف منها الدولة. ففيه تُبنى الأمّة. لذا كانت مؤاخذتنا للحكومة شديدة ونحن نراها تعرض عن وضع المجلس في المرتبة التي هو أهلها، فتحيله إلى مجلس لأخذ العلم، وتنحطّ به، في نظر الشعب، إلى حيث هو، بفعل من تبادل المنافع.

وأمّا دعوانا نحن فهي أن سلامة الدولة تقضي على مجلس النواب في لبنان أن يزداد شعوراً بكرامته وبوظيفته، وعلى الخصوص لأنّه قائم على خطوتين من مجلس النواب الإسرائيلي. فلا يجوز أن نبوء بالخسران عند المقارنة، في المستقبل. ففي السياسة الاجتماعيّة كما في السياسة بلا وصف، ستكون تلك مصيبة تحلّ بنا.

ما نريده هو تحسين المجلس، وليس أن تزيد الحكومة من استرهانها سياسة البلاد ومستقبلها باتخاذ المزيد من المعترفين بمنّتها عليهم في مجلس جديد يأتي أكثر خواءً من المجلس القائم ويروح يشتبك مع هذا الأخير، فوق ذلك، في نزاع لا ينتهي.

فسيكون من شأن المجلس الثاني، في ظروفنا الراهنة، أن يزيد المسخرة والضيق الحاصلين أضعافاً مضاعفة، حتى ليمكن أن نجد أنفسنا، لهذه الجهة، حيال متوالية هندسيّة.

فما يجب أن نضع في مواجهته "مجلس تفكير"، في حالتنا، ليس مجلس النواب، وإنّما هو الحكومة نفسها. والحال أن الحكومة، إذا قُيّض لها مجلس نواب من صنع يديها يأتي ملفّعاً بأبّهة إخراج مثير للضحك، ستزداد عمّا هي عليه اليوم سلطاناً على مجلس النواب وعلى مجلس الشيوخ معاً.

16 حزيران 1950

الأضحى

أعياد الإسلام نشاطر الأفراح بها مواطنينا المحمّديّين. والتبادل يغرينا في هذا المضمار كما لا يغرينا في أيّ سواه. فإنّه لمّا يبعث على الرضى أن يرى المرء السعادة من حوله.

عندنا تزيد كثرة المعتقدات من عدد الأعياد الرسميّة. وهذه طريقة ممتازة لزيادة العُطَل والمسرّات، في جوّ من التآخي. وأمّا

الشيء الوحيد الذي لا مأرب لنا في رؤيته يتكاثر فهو الضجيج.

في أيامنا، تنخرط الأفراح التي من هذا القبيل، أكثر من أي وقت مضى، في حياة الدولة. ورغم جميع الفواصل، تصوغ الدولة سياستها من العناصر الطائفيّة. فهي تَقْدر أهميّة فعل الإيمان بمقدار ما تعنى بمكافحة الشيوعيّة، على سبيل المثال.

ونحن، من جهتنا، نجد رضى في رفع الصوت، كلّما سنحت لنا فرصة، بذكر التقريب الضروري بين ديانات التوحيد، في وجوهها المتنوّعة. فإنّ طبيعة الأمور وإن الإيمان المشترك بالحيّ الباقي يسوّغان هذا التقارب، بل يفرضانه أيضاً في مواجهة أولئك الذين ينكرون الوجود الإلهي. من هذا الموقف الرئيس تنبثق، بطبيعة الحال، سياسة رحبة قوامها التفاهم والتسامح. وها نحن نكتشف، بعضنا تلو بعض، أنّنا، في نهاية المطاف، أقرب ممّا كنا نحسب (أو كان آباؤنا يحسبون) بعضنا من بعض. هكذا يتبدّى أن لكل زمن مسالكه في منازل الحقيقة الرحيبة. وتأتي كل حقبة من أحقاب التاريخ في ركابها بالاستعدادات الجماعيّة الصادرة من مدارس الحكمة التي نستلهم.

هذا وللإسلام في لبنان إمكانات استثنائيّة لخدمة ما هو عامّ وإنساني. وحين نفتح له ذراعينا لا نفعل ذلك عبثاً – والحق يُقال – بل مرادنا أن يفتح لنا ذراعيه. وذاك أنّنا نشاطره التصديق بالفعل الخالق الذي هو منشأ الحياة ومصدر الإنسانيّة كلّها. وقد انقضى، في كل مكان، عهد الحذر والبغضاء.

وإنّما الوقت الآن وقت تأمّل ووقت تفاهم وتحابّ. وإن مستقبل الوجود الروحي رهنٌ بهذا في مواجهة الماديّات المستشرية.

فليتقبّل مواطنونا المحمّديّون، مع تعبيرنا عن انعطاف لا تصنّع فيه، أحسن تهانينا والتمنّيات.

18 تموز 1950

قانون الصحافة

الراهن أن قانون الصحافة الساري عندنا موضع عجب في عين الكثير من الأجانب، إن لم نقل إنّه موضوع استهجان. ويَعْجب معظمهم من تشدّد هذا القانون. وهذه أيضاً حال اللبنانيّين الذين عادوا لا يجدون فيه ضماناً للحريّة بل سبيلاً إلى مخاشنتها.

ليس مرادنا القول إنّ الإباحة أو التسامح يجب أن يشملا كل شيء. ولكن المسافة ضاقت من الحريّة إلى الجنحة الصحفيّة، فلم يبق بينهما متنفّس.

وإلى أن يعدّل القانون، سيبقى الأوان أوان الحكم بالاجتهاد. فيكون على القاضي أن يؤوّل القانون تأويلاً يقرّبه من المعقول. ويكون عليه أن يعتبر بكونه يحلّ محلّ الهيئة المحلّفة، أي

محلّ الشعب لا محلّ شرطة الدولة، وأنّه، وهو على كرسيّه، ملزم بالتصرّف تصرّف المواطن المتوسط، أي تصرّف رجل في سنّه، وبأن يتحرّر من ضيق الأفق المفضي إلى ضروب من الصرامة غير إنسانيّة.

والذين يقضون عندنا في الجنح الصحافيّة قليلو العدد. ونحن نؤدي التحيّة إلى ما هم عليه من فضل، من غير سابق معرفة لأشخاصهم، ولكن لا يسعنا أن نوافق من غير تحفّظ على ما درجوا عليه من تفسير للقانون. وإنّما نريد أن نستحثّ أيضاً روح الاستقلال عندهم وشجاعتهم. فهم، في الموقع الذي يشغلون، يمثّلون الصلة ما بين عدالة المشترع وعدالة الرأي العام. فإذا كان القانون الحِرَفي يبالغ في تقييدهم، فعليهم أن يجدوا منفذاً لهم في روح القانون. وذلك لأنّ الحرف يميت، وأما الروح فيحيي.

ولقد أبدت صحافتنا، بمعظمها، خفّة إذ استقبلت قانون الصحافة هذا على أنّه شوط إلى الأمام، غير مقدّرة أخطاره. ولكن لهذا القانون جميع أوصاف الكمّامة وأداة القمع المتحدّرة من عصر مضى. فقد شاءت السلطات العامّة أن تبقى، بفضله، بمنأى من كل انتقاد. وهذا مجال في بلاد للحياة العقليّة فيها حيويّتها وللجدل حرارته. ففي معرض النقد كما في معرض المدح، لا يتوصّل إلى الفصاحة إلاّ بإبداء شيء من المرارة أو باللجوء إلى شيء من الإطناب. وذاك أن الصحافي الذي يكتب لصباح الغد (إن لم يكن للساعة التالية) لا يتيسّر له ما يكفي من الوقت ليستردّ هدوءه إذا كان دمه يغلي. ذاك أمر يجب تقديره وتفهّمه، فيعوّد المعنيّ بالشؤون العامة نفسه جوّ العراك ويهدأ، ويجري القارئ على الخطة نفسها أيضاً.

لا مراء في أنّنا لا نميل إلى أيّ نوع من أنواع الشطط. ولا مراء في أننا لا نقبل بأي نوع من أنواع الشطط إذا كان فيه تعريض لسلامة الدولة. على أنّه توجد ما بين المباح والمحرّم ما تتيحه الحريات المشروعة من إمكانات مترامية ويوجد الحق في النقد المنصف وإن جاءت الألفاظ قاسية ويوجد المصلح المعبّر بصرامته المحقّة ويوجد أخيراً ما تستدعيه المواقف المُسخطة من غضب في محلّه وما تدعو إليه الأفعال المستوجبة اللوم من استياء في موقعه.

وذاك أن الصحافة ثقل موازن لا غنى عنه في بلاد لا يقال في برلمانها شيء (أو لا يكاد يُقال شيء).

وما يجب الإقرار به هو أن الحكومة تبذل وسعها لتستقرّ الصحافة في الحال الزريّة التي هي فيها. وهي حال تؤول، على الأغلب، إمّا إلى الاستخذاء وإمّا إلى وضع الحَبْل على الغارب.

أفلا يكون قد بقي للصحافي من خيار إلا بين الأغلال والمال الذي يقيّد الضمير؟ فإن كان الأمر كذلك فما الذي يُقال في حالنا الخلقيّة وفي لياقة قوانيننا ؟

فإذا شهرت في وجهنا حالتنا الخاصة أي وضعنا

الشخصي فجوابنا الذي لا نتردّد فيه هو أن السنّ والخبرة تيسّران لنا ما لا يجوز فرضه على أيّ كان. نحن نسلّم بأن كل شيء يمكن أن يقال إذا هو صيغ في القالب المناسب.

ألا يجب، من جهة أخرى، على الذين يلون الأحكام فينا أن يفهموا، في نهاية المطاف، أن لبنان ليس بكلاّني النظام ؟ وأن حريّة التعبير في حدودها المأذون بها يجب أن تعدّ فيه من النعم ؟

فليس يجوز لمن يحكموننا، أيّاً يكن صفّهم، أن يفقدوا رشدهم إذا عكفت عليهم صحيفة من الصحف، انتقاديّة كانت أو غير انتقاديّة، حتى وإن غمست الريشة في زيت الزاج. وأما البرلمانيّون فمن مقتضى مهنتهم أن يُناقَشوا الحساب بشدّة وأن يتعرّضوا أحياناً لسوء المعاملة. وما عاد الصحافيّون يرسلون إلى السجن لمثل هذا.

والحاصل أن في يد الحكومة من أسباب الدفاع عن النفس ما لا يجوز لها ادعاء الحق في استعماله لكمّ الأفواه جميعاً.

والحال أنّه من السيد تيير إلى السيد أوريول، ما برح ينال الإليزيه رشاش ممّا يغنّيه المغنّون ما بين مونمارتر ومونبارناس. وفي زاوية هايد بارك بلندن كما في بانش وفي التايمز، يقول المواطن الإنكليزي ما يروق له. لا يبلغ طموحنا هذا المبلغ؛ فإنّما يكفينا ألاّ تتوصّل أدخنة البخور الكثيفة إلى خنق صوت الإنسان من غير رادع.

وذاك أن المديح المتصل بالنَفَس مباح بين ظهرانينا وموصى به، فينطلق بلا حدّ ليصل إلى أقاصي الخواء وقلّة الحياء. وأما النقد فيتّخذ سيماء المأساة حالما يطلّ برأسه.

في هذا كلّه، لا بدّ من لزوم المزيد من الاعتدال والمزيد من النأي بالنفس عن الحساسيّة المتطرّفة والمزيد من الإنصاف، أخيراً.

19 تموز 1950

عبد الحميد كرامي()

رجل كريم النجار وعقل متوثّب ونفس سامية. كان الصدق هو الميزة الأولى لعبد الحميد كرامي. كانت القرون تستعاد في ذلك الجسد الناحل الطيّع، في تينك العينين الزرقاوين، في تلك الكلمات الحارّة، البسيطة على تعالٍ.

كان لا يغادر سجيّته قطّ فيجسّد، كما لم يكن يتيسّر لأيّ سواه، عالماً تسوده الفروسيّة والعزّة كانت قد انقضت على غيابه عصور بحالها.

في تلك السيماء المشبعة بالجاذبيّة، كان يَمْثُل، على مؤالفة لجديد القرن العشرين، رجل من القرن الخامس عشر أو من السادس عشر، محافظ على التقاليد، ناطق بلسان الماضي.

يبكي لبنان وطرابلس واحداً من أكثر أبنائهما تمثيلاً لهما، رجلاً كان كلّ واحد من أبنائهما قد تعلّم أن يحبّه لأنّ سموّ نفسه ونبل قلبه كانا ساطعين في ما وراء تقلّبات الحياة.

كان رجل المقاومة هذا قد منح لبنان الجديد ولاء فكره وشعوره، من غير رجعة. كان قد ربط نفسه بكلمته كما يكون الارتباط بعهد، وكان له من احترامه لنفسه ما يفيض عمّا يحتاج إليه المرء ليواصل، إلى غير نهاية، احترامه قراراً توصّل إلى اتخاذه بحريّة.

وكان جبل طرابلس، الجبل اللبناني القديم، قد تعلّق به تعلّق المدينة نفسها، وكان الإخلاص والعطف منوطين بخطاه، أينما حلّ.

والحق أن واحدنا كان إذا طالعه ماثلاً أمامه، بنظرته اللازورديّة وشعره الأشقر الذي أصبح رمادياً قبل الأوان، ومشيته الفتيّة، إنّما يرى فيه رجلاً من شمال الكرة ضلّ الطريق فنزل شطآننا.

فما هي السلالة الفتّانة الملامح التي كانت قد منحته هذه القامة الشبيهة بالرمح وهذه الطلعة المشرقة ؟ حقيقة الأمر أن هذا العربيّ الصميم كان من أهل البحر، كان ابن مدينة تمتّ بشطر منها إلى الجزيرة وتحتضن من آلاف السنين مدناً ثلاثاً ويتراءى فيها ما في هذا الساحل اللطيف الذي هو ساحلنا من التنوّع ومن الرقّة ومن الشفافية المتوَجة بالزهر.

يفضي غياب عبد الحميد كرامي بلبنان إلى حداد يتشاطره الشعب والسلطات العامّة ورجال الدين من سائر المذاهب والعَلْمانيّون جميعاً.

وأمّا الذكرى التي نحفظها شخصيّاً لهذه الصداقة الغالية، فهي باقية على الزمن. ونخصّ ذكرى المرحلة التي قضاها في السلطة وكان يتجلّى في أثنائها، بلا انقطاع، ما كان ينطوي عليه من صفات الكرم والإنسانيّة.

كان قلباً من ذهب في نفس لا تلين. ولعلّنا نأتي بصورة ما كانت إلا لتعجبه إن قلنا إنّ شيئاً كان فيه من الغزال ومن الأسد في آن معاً.

فسلام على روحه ! سلام على ذكراه ! وليكلأه الرحمن الرحيم ببركاته وبرحمته ! وليُزْهر على ضريحه السوسن والريحان الفوّاح إلى الأبد! ولتكن لنفسه راحة الحكيم وراحة القويّ، هو الذي كان يحدوه شوق حارق إلى الحيّ الذي لا يموت !

وأما في عين الوطن والمواطنين فسيبقى عبد الحميد كرامي، قبل كل شيء، رجل الرفق والحقّ ، ذاك الذي كان يعطي من نفسه بغير حساب، ولو أفضى به العطاء إلى الهلاك.

أحببناه لأنّنا عرفناه ووجدنا فيه عطف الأخوّة الصافية. فلنقل في وداعنا إيّاه ما يبقينا على مقربة من بسمة ثغره وإشراقة نوره !

25 تشرين الثاني 1950

دور المرأة

لأيّام خلت، أسمَعَت نساء لبنان صوتهنّ حيال حالة من الفوضى شهدتها المدينة. نحن ندعوهنّ لإسماعه مرّات أخرى.

كنّ يضممن استنكارهنّ إلى استنكار الرجال وكنّ يؤدّين بذلك واجباً.

لم تُخلق النساء للبكم. والواضح أنّ ما يتّصل بالنظام، على الخصوص، إنّما هو من شأنهنّ. وإنّما غاية المرغوب أن ينطقن باعتدال، وما كنّا لنهينهنّ فنعتقد أنّهنّ غير قادرات على الاعتدال.

لقد آن الأوان لتحلّ المرأة عندنا في المكان المستحقّ لها من الحياة العامّة. وهو المكان المناسب لكرامتها. نحن لا نريد أن نراها عرضة لتطاول الدهماء. فإنّما يجب أن تجري الأمّة كلّها شوطاً بعيداً في التزام الأنظمة الاجتماعيّة حتى يتسنّى للمرأة أن تواجه القوّة العارية بلطف ضعفها وحده. وما ينبغي توخّيه ها هنا إنّما هو اعتدال الموازين.

هكذا فإنّ مكان المرأة الطبيعي هو البيت. ولكن مكانها أيضاً هو المقارّ التي يمارس منها الحكم، حالما يكون مستقبل الأسرة والأمّة على المحكّ.

ولا شيء يمنع أن يرتفع صوت النساء على المنابر العامّة. ولِمَ تُراهنّ لا ينطقن إن كان صوتهنّ يردّ إلى جادّة التعلّق بالنظام رجالاً زاغوا عنها وإن كان حبّ الواجب هو ما يحدوهنّ وإن كنّ ينطقن لصالح الأطفال والضعفاء أو لصالح تقويم أعراف السلوك أو، على الأعم، لأجل الإفضاء بالحياة الاجتماعيّة إلى مزيد من الإنسانيّة ومن النبل ومن السعادة ؟

توجد في لبنان "لجنة تنفيذيّة للمنظّمات النسائيّة"، وهي مضطلعة بمسؤوليّاتها. ونحاط علماً بما تبذله من نشاط في اتجاهات بالغة التنوّع. وطالما بقيت تتبع سنّة العقل في عملها، فإن الرجال، إذ يدعمونها، إنّما ينصاعون للعقل أيضاً.

وذاك أن المرأة رفيقة الرجل، بالنتيجة، وما هي برعيّته. وما يصدر عنها من مبادرات يأتي أقرب إلى التوفيق، في كثير من الأحيان، مما يصدر عنه. وكثيراً ما كانت عامل توازن أبقى منه فعلاً. وهي أرهف شعوراً بالنظام وبالفوضى. وهي عاملة أيضاً وهي تكسب رزقها اليوم أكثر مما كانت تفعل بالأمس.

ونرى سعيها يتقدّم سعينا في مجال العمل الاجتماعي. فهي، قبل الرجل، في الرعاية الاجتماعيّة. وهي الأُولى في تكريس النفس للمنظمات الخيريّة. وهي من يشعر مع المعذبين. وهي أيضاً من يخدم حاجات الروح.

ولقد عمدت كبريات الأمم إلى إحلال المرأة مكانتها المستحقة. وما تزال آسيا متخلّفة في هذا عن أوروبا، والشرق الأقصى متخلّفاً عن آسيا الغربيّة. غير أنّ الإنصاف يقضي بالقول إنّ هذا النوع من التجدد يجد، بين ما نشهده من معالم التجدّد في هذه الجهة من العالم، حيّزاً يحتلّه. ومن دواعي

الدهشة القصوى أن نرى النوادي مفتوحة للنساء وأن يتاح لهنّ ارتياد حلقات اللعب فيما يبقين بمنأى عن المجالس العامّة، البلديّة منها على الأقل. وما هذه الحال إلا من سوء صنيع الرجال. فيُقبل من المرأة أن تتعاطى الألعاب ولا يقبل أن تفكر في مسار أعمال الدولة، ويقبل أن تغلب الرجل في اللعب بالورق وأن تبقى غائبة عن مواجهة الموجة الديماغوجيّة التي نراها تتقدم.

توصّلنا إذن إلى طور من التفكير هو الاقتناع بأن إصلاح أعراف السلوك العامة يقتضي أن تتحرّك النساء. ذلك طبعاً على شرط أن يتصرّفن بوحي من رؤوسهن وليس بوحي النزوات التي يبعثها الحسّ الأنثوي ويغذيها دونما شعور.

فإذا كانت المرأة في لبنان راغبة في الاعتناء بشؤون الدولة، مع حصر دورها في نطاق الإمكانات التي توافق طبيعتها، فإنّنا معها.

31 كانون الأول 1950

المعيار الحق

حتى لا يتوه لبنان في مجال السياسة، يجب عليه أن يستذكر بلا انقطاع مسوّغات وجوده. فالمعيار الحق لأفعالنا إنّما يوجد في تلك المسوّغات.

تَتْبع ملامح قطر من الأقطار في رسمها مجموعاً من الضرورات المادّيّة والاجتماعيّة. فإذا تاه نظرنا، في هذا الباب، وهو بين أكثر الموضوعات حساسيّة، عن عِلّيّة الأمور، لم يبق للتقدم من صورة غير التخبّط.

هذا ورسالة لبنان التاريخيّة بيّنة لا يجادل فيها، ويشهد التاريخ كلّه بها. فيبقى أن نستذكر ذلك التاريخ الطويل، أن نتْبَع مساره توصّلاً إلى منابعه، وأن نتعرف الناس فيه والأشياء. إذ الرغبة المحمودة في التكيّف بما يقتضيه الحاضر لا ينبغي لها أن تنسينا الماضي. وما كان ماضي لبنان إلا شيئاً أعمق بكثير مما يتبادر. فإن كفاءات اللبنانيّين الحاضرة وأذواقهم وميولهم إنّما يوجد أصلها في استعدادات وخبرات موغلة في القِدَم.

وشأن من احتقر التاريخ أن يعرّض نفسه للندامة لأنّ الماضي هو ما يوجّه المستقبل. وما يزال عهد الإسكندر، على قصره البالغ، يطبع أقدار الناس، بعد فوات اثنين وعشرين قرناً عليه أو تزيد، ويبقى المتوسط الشرقي بحر الإنسانيّة بعينها، يصدُق فيه هذا أكثر مما يصدُق في بحار تحاذي أصقاعاً أخرى من الأرض.

لا بدّ من التسليم، إذن، في نهاية المطاف، بأن القوانين في قطر من الأقطار أو الشريعة الحيّة التي تسوده إنّما هي تصوّر للحياة لا يسعه أن يتجاهل التقاليد المتمادية. وقصار الذاكرة من

الحاكمين يلقون سوء المصير، عادة، ولا يرحم التاريخ ما تصنع أيديهم.

ونحن إن انطلقنا، في لبنانٍ، من التقاليد التي هي وقاية دائمة لنا، غدا كلّ شيء مطبوعاً بالتفاهم والتكيّف والاعتدال، على الأرجح. وأما التجديد فيجب أن يبقى مشروطاً بتقدير المسافة التي ستنشأ، من جرائه، بيننا وبين مرفإٍ بالانطلاق.

وذاك أن هذه البلاد التي يميل الواحد من سكّانها كل هذا الميل إلى المغامرة، ينبغي لها، لهذا السبب، على التحديد، أن تأخذ نفسها، بما هي أمّة، بتحريم المغامرة. فهي، على صعيد الأفراد، متحرّكة رجراجة إلى حدّ لا يجيز لها التعرّض من غير اختشاء للعاقبة، إلى القلاقل السياسيّة أو المعنويّة، على صعيد الجماعة. ما من أحد يتمنّى أن يرى هذه البلاد، وهي على ما هي عليه من النشاط والحياة، متجمدة في أوضاع لا مستقبل لها. ما من أحد يريد أن يحتفظ فيها، عناداً، بما يكون قد أصابه البلى. غير أن اللبناني الواعي لا يرضى أن يرى بلاده تفرّط بسياستها الأساسيّة لقاء ما يعرض من بؤس في سياستها اليوميّة.

10 شباط 1951

مسألة حياة أو موت

نعود إلى الحديث عن سياسة هذه البلاد. ويتبدّى للعيان بوضوح متزايد كم أن هذه السياسة مَسودة بوجهها المعنوي. أو هو الوجه المعنوي والاجتماعي، إن شئنا، بالمعنى الواسع لهذا العلم الاجتماعي الذي يتمثّل غرضه الأوّل في السموّ بالإنسان نوعيّاً.

هذه بلاد يجب أن يكون فيها تكوين الطبائع أوّل هموم الدولة، إلاّ أنه آخر ما تشمله عنايتها. بل إنّه ليتهيّأ لنا أن الانحطاط بالطبائع أمسى، بمعنى من المعاني، وسيلة من وسائل الحكم وعلاوة تعطى للناجحين. فلا مناص من تعفير الجبين لمن شاء أن يُمنح فرصاً وأن يفيد من حظوات. ولا بدّ من إذلال النفس وولوج سبل الفساد لمن أراد أن يتّقي غضب أهل الريبة. وكثيراً جداً ما تكافأ بالحظوات غير المشروعة خدمات في أوضع الخدمات.

ذاك شيء بغيض، لا ريب، ولكنّه شيء يمكن أن يكون مميتاً. لبنان محتاج إلى الثروات، طبعاً، غير أنّه أشدّ احتياجاً إلى البشر. فعليه أن يُشيع الميل إلى الترفّع قبل الميل إلى تكديس الأموال. ونقصد ذاك الترفّع بالروح الذي يُخضع جملة الثروات الماديّة لكلّ من الحريّات الأساسيّة، فما بالك بإخضاعها لهذه الحريات جملة ؟

هذا وكلّ ما تأخذه الديماغوجيّة في لبنان يستوي خصماً

للقوانين التي تأسّست عليها هذه البلاد، وهي التي منحها الزمن والخبرة توازنها. وكل مقت للغريب إنّما يؤول إلى نقض للموقع الجغرافي وللحقيقة السياسيّة. وكل تراخٍ في الأعراف السياسيّة والاجتماعيّة ينتهي مسّاً ببنية البلاد وبعلّة وجودها وشروط بقائها.

فالأقطار التي تعيش، شأن بلادنا، في مهبّ الأخطار، ملزمة، إن هي أرادت النوم بأمان، أن تبقى، بلا انقطاع، في حال مقاومة. وروح المقاومة هذه التي يجد اللبنانيّون أنفسهم مدعوّين إليها إنّما هي، في منتهى أمرها، روح نظام، أي روح اجتماعيّة جامعة، وهي ردّ على الشطط وعلى أخطار السلطة الشخصيّة التي تبقى هشّة، على الدوام، معرّضة للقصور وللضلالة.

عدنا غير قادرين هنا على احتمال مزيد من التنازلات ترزح على السياسة العامّة بغية توطيد الأوضاع الشخصيّة. وإنّما ينبغي، على الضد من هذا، (وهذه، في المدى البعيد، مسألة حياة أو موت)، أن تخضع كلّ الأوضاع الشخصيّة لضمانات النظام الروحي.

نحاول أن نداري كلّ علّة بالمال وبمظاهر التكريم. فيجب أن تبقى لنا القدرة على مداراة علّة ما بالعدل وبالعقل.

11 شباط 1951

حوار يتمادى

في لبنان يدور الحوار بين الحكم والنخبة، منذ عهد غير قصير، بصيغ هي التالية، على وجه التقريب.

يقول الحكم للنخبة : كيف تريدون أن تكون الانتخابات، في كلّ مكان، انتخابات حقيقيّة من أوّلها إلى آخرها، انتخابات حرّة، انتخابات يتبدّى فيها رأي كلّ من الناخبين ؟ أُنظروا إلى الشعب كم هو متأخر. أُنظروا إليه كيف لا يزال في قبضة الإقطاعيّين. أُنظروا إليه كيف يستكين لكل ما يحصل. يكفي أن يتبنّى زغيم منطقة من المناطق أو زعماؤها أوّل قادم حتى يستحيل هذا القادم إلى نائب لغد. يسع الجدارة والمال، إذا اجتمعا، أن يقطعا شوطاً طويلاً معاً، بطبيعة الحال. لكن ما القول في ترشيح لا أساس له إلا المال، أي مبلغ جزيل يقدّم بقحة إلى رجل أو إلى لائحة ؟

تجيب النخبة : مهلاً ! هذا كلام لا يصلح، مهما يكن حظّه من الصواب، عذراً لك أيّها الحكم. فصناعتك أن تقوّم، ولو جزئيّاً، ما في هذه الحال من عوَج. والحال أنّك كثيراً ما تكون شريطاً في حماية العوج أو في زيادته عوَجاً بالتشجيع مشكوفاً أو مستوراً. فإنّك لتجفو الصواب كثيراً، إذ يزيّن لك التعلّق براحة البال أن اللائحة الوحيدة هي خير الحلول. وما اللائحة الوحيدة،

من بين الحلول، إلا الاستسلام المسبق أو هي الطغيان. وإنما الأمثل، بخلاف ما تحسب، ترشيحان أو لائحتان تتواجهان. أو أن هذا هو قانون اللعبة. وذاك أن النظام كلّه قائم على أن يوجد في وجه من يوالون أهل الحكم في السياسة خصوم سياسيّون لهم. في تركيا حصل، قبل سنوات، أن اختُرِعَت معارضة عن عمد لأنّ الساحة كانت قد خلت من معارضة. وليس بنهض نظام رشيد حيث تفلح السلطة، بالحاذق من الوسائل، في جذب كل شيء إلى صفّها، وحيث تعود الحكومة لا تجد من يخالفها في الموقف لأنّها أفلحت في الحصول على التسليم من الجميع أو على صمتهم.

يقول الحكم : لكن هل من شيم البشر أن يجترح المرء لنفسه خصوماً ؟ هل من الطبيعي أن يأتي المرء لنفسه بمنافسين حيث يسعه أن يتخفّف منهم وأن يشغل وجده الفضاء كلّه ؟

تقول النخبة : نعم، وهذا، على وجه الدقة، ما ينبغي عمله. فخدمة البلاد والمصلحة العامّة خليقة بموقع الصدارة. وليس يَسوغ أن تبقي الأبواب مفتوحة لرواحك وغدوّك بتوسّل السلطة العامّة، على اختلاف مجاليها الكثيرة. بل إنّ أوّل ما يجب أن يشغل بال حكومة تحترم نفسها إنّما هو رفع مستوى المواطنين ليرتفع بهم مستوى الأمّة. لا ريب أن المطلق لا محل له في وسط عمادُه التنوّع. ولكن حكومةً لبنانيّة تمسك بزمام السلطة يسعها، بفضل ما في يدها من وسائل مختلفة، أن تبقى في السلطة، إن شاءت، إلى ما شاء الله. ذاك أمر يراه كلّ منّا رأي العين. وما يتحصل من ذلك ليس استقرار السلطة. وإنّما هو لون من العنف قريب الشبه بالإكراه المعنوي.

يزيد الحكم : ولكن إذا صحّ أن الشعب ساخط إلى الحد الذي تزعمون، أيّها النخبة، فما باله لا يظهر سخطه ؟

ما ذاك، تجيب النخبة، إلاّ لأنّه عاجز عن إظهار السخط. أو هو قد بات عاجزاً عن إظهاره. فالمواطن، إن شاء التعبير عن غيظه، لا يجد إلاّ ورقة الاقتراع أو العنف. حتى إذا فقدت ورقة الاقتراع كلّ معنى، لم يبقَ إلا القوة تستفزّ القوّة، وهذا هو الأسوأ من بين جميع الأوضاع. ولا يوجد، في لبنان، تقول النخبة، مَن يرغب في مثل هذا. لذا كان لا بدّ أن يُصار إلى تحسين الأعراف السياسيّة وأن تستردّ الفضائل المدنيّة بعض القيمة في السوق. والحال أن هذه القيم ظاهرة التهالك. لذا كان من الصعوبة بمكان أن نعكس اتجاه التيّار...

وسواء أوصل الحوار إلى ما هو أبعد من هذا أم وقف عند هذا الحد، فإنّ مآله جليّ للعيان. حين لا يشغل الحكم نفسه كثيراً بمستوى الشعب المدني والمعنوي يصبح واجب النخبة أن تردّه إلى سواء السبيل. غير أن وسائل الإقناع التي تتوفّر عليها النخبة لا يسعها أن تدّعي فاعليّة مباشرة تقارن بما لوسائل الإقناع التي يتوفر عليها الحكم. ومشكلة السلطة، بل مأساة السلطة، هي، برمّتها، في هذا.

وأما الآن فالذي نحتاج إليه إنما هو عدد كافٍ من النواب يُعَدّون من الرجال.

3 نيسان 1951

الاقتراع واجب

الانتخابات، إذ تجري، شهادة تؤدّى للحضارة.

وما يساويه الإنسان يساويه الناخب، وحيث يُحال الإنسان قنًّا من الأقنان لا يعود للإقتراع من قوام.

وبقدر ما تكون الانتخابات التشريعيّة حقيقة أو تكون وهماً وبقدر ما تأخذ مَجراها في النظام أو تأخذه في الفوضى، تظهر نضج الشعب أو عدم نضجه وكذلك حالة الأعراف وقيمة القوانين. وهي ترسم الموقع المعنوي لأمّة ما في جماعة الأمم.

فإذا توجهنا إلى المواطن طالبين أن ينتظم حكم الأمّة بناءً على رأيه واختياره، فإنّما نعتبره مخوّلاً اتّخاذ القرار ونراه عالماً بما لفعله من خطر. ونحن، بهذا، ننتشل الشعب من سلطان هوى يمارسه فرد أو بضعة أفراد.

إنّ صوتاً يزيد أو ينقص لهو خليق بأن يقرّر مصير برنامج أو مستقبل أمّة. ذاك يدلّ على مقدار الإلحاح الذي يَسمُ واجب الاقتراع. فإذا امتنع المرء عن التصويت أو ساوم على صوته فتلك استهانة بحقّ نفسه وحقّ بلاده. وهو إذ ذاك يسلك في عقر داره مسلك الغريب.

وليس للانتخاب من معنى إن لم تكن الحرية منطلقه أي إن لم يصدر عن الضمير الإنساني. فحيث لا يوجد الضمير، بسائر معاني الكلمة، لا يبقى غير فعل المرتزق أو فعل الأحمق.

وإنّما تتجلّى في هذا أهميّة تربية المواطن.

وما هي بهيّنة أسباب إكبارنا إلى هذه الدرجة حريّة التعبير عن إرادة الشعب. نحن نعرف حقّ المعرفة مثالب الاقتراع العام ونصيب الوهم منه ومخاطره. وهي كلّها ظاهرة للعيان. على أنّها كلّها أهون الشرور. فعلى شرط أن يكون الاقتراع حرّاً، يبدو الشعب الذي لا يقترع، في هذا الصر، شعباً يوغل في البلادة.

وسيُحسن قسم من المواطنين الاقتراع وسيسيء الاقتراع قسم آخر ؟ ذاك أمر مسلّم به. وقد حدَتنا الرغبة في ألاّ ينيخ الأسوأ بثقله على الأحسن، نحو الانحياز إلى الدائرة الانتخابيّة الصغرى. وما تقرّر من إصلاح، وإن يكن جزئياً، من شأنه أن يحرّر وحدات بلديّة تحسن التصويت وأن تنعتق به أصوات أناس أحرار، مع الأمل في أن تتقدّم الحريّة في بلادنا وتعمّ. فإن بنية لبنان تقضي بأن نتقبل، لمدة ما من الزمن، عدم التوازن في ميزان الحريّات. وذاك أن البعض يطلبها على أنّها رأس الخيرات، فيما يتجاهلها آخرون مستغنين عنها كما كان آباؤهم يستغنون.

هكذا سيكون من أمر انتخاباتنا ما سيكون. ويبقى أن

غايتها الأخيرة إنّما هي الرفع من شأن المواطن وتحويل الأتباع إلى بشر.

وكان تعريف التابع عند الأقدمين ما يأتي: "رجل من العامّة يضع نفسه تحت رعاية رجل من الأشراف". والمثال الذي يورده المعجم هو الآتي: "كان الأتباع يحضرون عند الفجر لتحيّة راعيهم".

ذاك ضرب من الهزل يجب أن يتوقف. ولذا سيذهب جميع الناخبين الخليقين بهذه الصفة إلى الصناديق، يوم الأحد.

11 نيسان 1951

رسالة رئيس الدولة()

رسالة رئيس الدولة تعطي كل ذي حق حقه. إنّها رسالة ممتازة.

هي تتوجه إلى اللبنانيّين مسمّية إياهم باسمهم. هي تتوجّه إلى المواطنين.

استخلص السيد رئيس الجمهوريّة عبر الانتخابات بعبارات محسوبة وبالأسلوب المعتدل المهذّب الذي عُرف له. فكانت تلك تحيّة إلى الفضائل التي تدين لها الأمم بقوّتها: أي إلى الاستقامة وقوّة الشخصيّة والصدق والإنصاف والشجاعة. وذاك أن الحرية محتاجة إلى هذا كلّه لتتيسّر ممارستها بكرامة. استردّ صوت الشعب مكانته، بعد انحطاط رزح تحت أثقاله، واستعادت بلادنا، في الخارج، هيبة كانت تجشّمت المشقات لنيلها، على مستوى المؤسّسات.

وقد خطونا خطوة كبرى كان دافعها الأوّل كبح الديماغوجيّة ووضع الثقة في الشعب. ذاك أمر واضح وضوح الشمس.

ولم تكن انتخابات نيسان تجاوزاً حاسماً لانتخابات *1947* وحسب، بل تخطّت أيضاً جميع تلك التي سبقتها في السنين الثلاثين الماضية. ولقد كنّا خبرنا بنفسنا في انتخابات 1925 التشريعيّة، على سبيل المثال، ضخامة الجهد اللازم للفوز حين تكون السلطة التنفيذيّة قد وضعت، في الكفّة المقابلة لكفتك، ما في يدها من إمكانات. ونحن نعلم من خبرتنا الشخصيّة ما هو الغضب الذي يثور وما هي عقليّة

الخروج التي تغلب من جراء هذا النوع من سوء السلوك.

جُنِّبنا، هذه المرة، إلى حدّ بعيد، معاناة هذا النوع من المساوئ. فالحمد لله على هذه النعمة. ولقد استردّت هذه البلاد فجأة طعم الحريّة المنعش، بعد ما كان قد حاق بها من هبوط في الحيويّة.

وكان أنّ السيّد رئيس الجمهوريّة هنّأ نفسه على ذلك، وها نحن أولاء تحملنا الحماسة على مشاطرته تهنئة النفس. فإنّ المرء

ليستمدّ من حُكْم شعب حرّ عزّة وشرفاً لا يتيحهما حُكْمُ شعب ذليل.

ومن رسالة الرئيس تُستخرج توصية إلى المجلس الجديد بالغة الوضوح. وهي أن على هذا المجلس أن يفرض احترامه. ذاك، بطبيعة الحال، شأن المجلس نفسه أولاً. ولكنّه شأن السلطة التنفيذيّة أيضاً، فهذه لا يغامر بإغضابها، عندنا، إلاّ من وطّن النفس على أداء الثمن.

نأمل من جانب رئيس الدولة أن تتواتر رسائله إلى المجلس إبرازاً لصلاحيّات المجلس ولواجباته. ذاك إجراء دستوري ليس له في فرنسا عُشْر ما له عندنا من الضرورة الملحّة، وهو ينشئ صلة بالشعب في ما يتعدّى المجلس. فما من أحد يجهل أن صلاحيّات السلطة الإجرائيّة عندنا موغلة في الاتّساع، واقعاً وقانوناً، بإزاء ما للمجلس من سلطة. هكذا لا يبقى في لبنان، عند إهمال المجلس مهمّته، إلاّ سلطة تنفيذيّة لا رقيب عليها ولا حدّ لقوتها.

2 أيّار 1951

رياض الصلح()

الحياة العامّة مقرونة أبداً بالمخاطر والمجازفات. غير أنّه كان يندر أن نرى ما هو حاصل في أيّامنا من إمعان ذوي الأهواء في الكراهيّة والعنف. وقد لقي رياض الصلح مصيره بفعل عنيف. وكان تلك نهاية سبقت أوانها وجاءت موسومة بالفظاعة. وبغيابه يغيب رجل سياسة من الطراز الأوّل ووجه من أكثر الوجوه تمثيلاً للعالم العربي ولتوجّهه الفكري.

فبعد رحلة عاصفة في العصيان والمقاومة، أصبح رياض الصلح، مع نيل الاستقلال، رجلاً من رجال الحكم. كان تغيّر الأوقات قد حمله إلى سلطة ولد منذوراً لها وناضل في سبيلها زماناً طويلاً. على أن للسلطة مقتضياتها الصارمة. وكثيراً ما تحكمنا الظروف أكثر ممّا نحكمها، فتجد أقوى الشخصيّات نفسها، في ظرف استثنائي، وقد أصبحت من غير خيار في قراراتها.

ولقد مارس رياض الصلح مهنة رجل الدولة برجولة، فكان أن عقليّة الثأر اخذت تتعقّبه.

وكان قد أصبح ضروريّاً من سنوات أن تتخذ احتياطات لحماية حياته. غير أنّ أحداً لم يكن يسعه أن يظنّ أن الرجل كان ذاهباً، عند سفره إلى الأردن، لملاقاة مصيره. كان نصيبه، كما في الخرافة، موعداً مع الموت في سمرقند.

هذا والفجيعة هائلة لأسرة رياض الصلح ولمواطنيه. كان يمكن أن يحبّ المرء رياض الصلح وكان يمكن أن يكرهه، ذاهباً في الحالين مذهب التعصّب. فإنّ سنّة الطبائع التي لها هذا

الثراء أن تستدرج العواطف القصوى. ولكن كلاً منّا كان يعرف ما للرجل من خِصال متفوّقة. فليس من شكّ في أنّ رياض الصلح كان متفرّداً في قوّة فكره واتساع خططه. كانت حياته لعبة شطرنج دائبة مع المقادير أو هي كانت مغامرة دائبة.

ولم يكن أحد يفوقه إتقاناً لفنّ التصرّف بموارد الذكاء والزمن. كان يعرف أعمق المعرفة طبيعة البشر ومَواطن خَوَرهم. وكان يعلم أن الزمن غلاّب للحجج وللإرادات. وحين كان رياض الصلح يجتنب المجابهة المكشوفة (وكان إذا اختارها لا يبقي على شيء) كان يدخل في حالات من الصبر الطويل ينفرد بها الشرق وتردّ الغرب عاجزاً عن فهم أقاليم الشمس والسبات.

يسعنا القول في رياض الصلح إنّه لم يغب عن السياسة العربيّة ساعة واحدة مدّة أربعين سنة، ويسعنا أن نصل منها الليل والنهار. ذاك كثير على رجل واحد. وما كان لحضور هذا شأنه ألاّ يسم الحوادث بمَيسمه. فهذا الحضور قطعة من تاريخنا. وسواء أكان وقعه سلبيّاً أم إيجابيّاً فهو هو الحضور لا ينقطع.

ولقد قيّض لنا، لدى منعطف جلل، أن نرى رياض الصلح يطّرح بشجاعة كلّ أيدلوجيّة لا طائل تحتها وينحاز، بصفاء ذهن فائق، إلى صفّ الوقائع. تلك كانت الساعة التي اتّضحت له فيها الواقعة اللبنانيّة فاستمسك بها. والحقّ أنّه كان حائزاً قَدْراً من فنّ القراءة السياسيّة ومن الدربة على التفكير ومن الخبرة كان سيقوده إلى تلك الواقعة عاجلاً أو آجلاً. وهو قد رأى فيها، وقد آذن ببلوغ الخمسين من عمره، واحداً من أكثر المواقع حصانةً في الشرق الأدنى. ويحفظ اللبنانيّون جميعاً لشخصه شعوراً بالعرفان لهذا الموقف بما انطوى عليه من قوّة البصيرة. فهم مدينون، من هذه الجهة، لرياض الصلح ولذكراه بالإعجاب يوازيه العرفان.

نستعيد، ونحن نكتب هذه السطور، ذكرى بعض من الأحاديث الجوهريّة كانت لنا مع هذا العقل الكبير. وما يرجح في ذاكرتنا إنّما هو رهافة الحجة مقرونة أيضاً بوضوحها وقوّتها. كانت حججه حججاً إنسانيّة، على الدوام. كانت تقيم اعتباراً للظروف ولاستجابات البشر والحياة. ولم يكن إلاّ لقلة من رجال الدولة، في الشرق، هذا الإدراك للعقليّات وهذا القدر من المعرفة بمواطنيهم. غير أن رياض الصلح كان يعرف أيضاً سياسة العالم. وكانت استنتاجاته، بين مثيلاتها، من الأحدّ بصيرة وملاحظاته من الأرحب أفقاً. كان ينبغي، على سبيل المثال، سماعه معلّقاً على مؤتمر يالطا، سنة 1945. كان قد قرأ عشر مرّات جميع النصوص المعروفة حول هذا الاجتماع المشهور. وكان يعرف الموضوع أفضل من أيّ شخص آخر في الشرق.

يلبس لبنان ثوب الحداد لرحيل رياض الصلح. وتتجاوب أصداء هذا الرحيل في البلاد العربيّة كلّها. ويهزّ هذا الرحيل الوجدان ويثقل على النفس بقدر ما يبدو غير متوقّع وبقدر ما

يأتي موسوماً بالعنف.

18 تموز 1951

تفادياً من أزمة معنويّة

قوام السلطة في لبنان نقع عليه ما بين الموارنة والسنّة. ولا موضع للتوهّم في هذا، فإنّ الأمور على ما هي عليه. لا نجادل في هذه الواقعة، فلقد حملتنا محبّة هذه البلاد ومعها العقل على الشهادة لصالح الطائفيّة في لبنان شهادةً مبنيّة على الضرورة.

لبنان بلاد لأقليّات متشاركة. على أن الحقوق تختلف، في الواقع، ما بين أقليّة وأخرى. ذاك يعلّل وضعاً لا يجوز أن يُترك مبهماً. وهو **أن أحداً لا يسعه تبوّء السلطة في لبنان، حقيقة، ما لم يكون مارونياً أو سنياً.** قد يكون هذا ضلالاً ولكن هذا هو الواقع.

ما يهمّنا هو أن تفلح البلاد، وهي ترنو إلى توسيع رؤاها السياسيّة، في توسيع آفاقها الإنسانيّة. والحال أننا نقف، في الطائفتين المسيطرتين، على الخراب. ولم لا نسمّي الشيء باسمه ما دام هذا الاسم يفرض نفسه ؟

وإنّما هو خراب لأنّ من يقيّض له الإمساك بزمام السلطة يعود غير متقبّل وجود منافس جدّي من حوله. وقد أصبحت هذه الظاهرة جليّة كالشمس، مدركَة كانت أم غير مدركَة. وهي باتت تعبّر عن نفسها، بالنتيجة، على نحو متأصّل، بما يسمّى "مذبحة للأبرياء".

إنّ النظام اللبناني الحالي نظام دكتاتوريّة مقنّعة. فما الفائدة التي ترجى من تحويله إلى نظام دكتاتوريّة صريحة ؟ ربّما كانت الفائدة بعض زيادة في انكشافه وتعرّضه !

إنّ أسوأ حلّ يمكن التفكير فيه للمشكل من أمور هذه البلاد هو أن نطيح مختارين ما نعيش عليه من توازن. فها هنا يبدو الشقاق أو الوفاق رهناً بنائب أو موظف يزيد أو ينقص.

مَن ذا الذي لا يرى أن مجلس النواب في لبنان عاجز وأن الوزراء، إذا نظرنا إليهم فرادى، عاجزون أيضاً ؟ وذاك أن واقع السلطة شيء مختلف عمّا تنمّ به المظاهر. يعود ذلك إلى عوامل عديدة، أوّلها أن قوّة الشخصيّة والشكيمة ليست بواسطة الانتشار لا في المجالس ولا في الطرقات العامّة.

لا بدّ إذن من معالجة الأزمة المعنويّة التي يعانيها لبنان بالوسائل المناسبة. وهذه وسائل معنويّة وإنسانيّة. فإنّ القدوة السيّئة لهي الكفيلة بالقضاء علينا.

كانت المجالس، أيام الانتداب الفرنسي، تُصرف، بين الفينة والفينة، ويمهّد لصرفها بإطلاق مسرحي لصياح الاستهجان، وتكون الذريعة أنّها عصيّة على الضبط. ولقد احتجنا إلى خمس عشرة سنة لندرك أنّها عجزت عن أن تُسقط، باختيارها، حكومة واحدة. وأما المسؤوليّة عن الفوضى وعن فقدان الاستقرار فكانت

في موضع آخر. وكان ذلك هو العهد الذي لم يكن فيه رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة غير معاون للدكتاتور.

السلطة التنفيذيّة هي التي تضلع، عندنا، في تخريب السلطة التشريعيّة، وهذه تشكو، بدورها، تفاهة وهشاشة فطريّتين.

عوض أن يكون النائب "ممثل الشعب ذا السيادة"، نراه يصبح من أصحاب الحظوات، بمقدار ما يسلك مسلك الآلة الطيّعة. فإذا حاد عن هذا قُمع واضطُهد.

بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، تسود مقايضة التنازلات من جهة المجلس بالإنعامات من جهة الحكومة. تلك هي الواقعة التي تدمّر روح شرائعنا وتضع الدولة في الحال الزريّة التي هي فيها.

هذا والسلطة والمسؤوليّة مفصولتان حيث يفترض أن تكونا موصولتين. ففي المبدإ وفي الدستور، يفترض أن يكون رئيس الجمهوريّة حَكَماً. وأما الوزراء ورئيس الحكومة (وهم عادةً قانعون بوجودهم حيث هم) فلا يصدر عنهم ردّ فعل إلاّ مطبوعاً بخفر لا مزيد عليه.

مرّة أخرى نقول إننا في نظام دكتاتوريّة مموّهة، وهي دكتاتوريّة اليغرشيّة، إلى حدّ معيّن، لأنّ السلطة مستندة إلى الإقطاعيّين بالدرجة الأولى. ومن كان يطلب دليلاً على هذا فما عليه إلاّ أن يجيل النظر حوله.

تلك حال لا يمكن تقويمها إلاّ بتصوّر آخر لممارسة السلطة. فالجمهوريّة تبقى مستحقة اسمها أو تستحيل إلى طغيان تبعاً لسلوك قادتها الحقيقيّين.

والحال أن كلّ شيء قد أُعِدّ بحيث يتيسّر اللعب بالدستور كلّ بضع سنوات. ذلك هو العيب المتوطّن في النظام، وهو عيب لا تصحّ نسبته إلى الشعب.

30 أيّار 1952

مواقف عَقَديّة

مضت عشرة أعوام على كتابة هذه الكلمات (كنّا لا نزال في إبّان الحرب ولم يكن لبنان قد أصبح بلداً ذا سيادة)، فهل يؤذن لنا باستعادتها اليوم بما هي محاولة لصوغ المبادئ الأساسيّة لسياسة لبنانيّة عامّة ؟ من الحَسن أن نجري مواجهة عن هذا البعد ما بين أفعال اليوم وقواعد الأمس. فهكذا تدرك قيمة هذه القواعد وتستخرج الأسباب العميقة لما يتوجب من ثبات عليها.

كتبنا نقول :

"ها هنا يتبدّى ما يجب أن يكون الموقف الأوّل بين مواقفنا العَقَديّة، وهو أن لبنان بلد لا يناسبه في السياسة ركوب الرأس ولا مركب الانقلابات. هو بلد يتعيّن على التقاليد فيه أن تعصمه من متوسّلي القوّة. فإنّ كل رجّة تصيبه تُفسد، إلى هذا الحد أو ذاك، ما يؤدّيه الزمن في خدمته.

... ولذا نستغني عن الإفراط في الحركة، وهو يطيح توازننا، بالمؤسّسات المستقرّة التي تردّ كلّ محاولة لاقتحامها إذا نحن يسّرنا لها أن تبقى سليمة من الأذى مدّة عشر سنوات لا غير...

"... عليه فإنّ ما نراه ضرورة للبنان اليوم إنّما هو حيازة معرفة وفهم كافيين لوضعه الجغرافي ولما يرزح تحته من أثقال يصحّ نعتها بالطبيعيّة، ثم هو شمول هذين المعرفة والفهم طبيعة الجماعات المختلفة التي يتشكّل من شركتها الشعب اللبناني. فلا يمكن أن توجد قوانين أساسيّة أو عاديّة قابلة للحياة في لبنان ما لم تضع في حسبانها هذه المعطيات الواقعيّة العميقة.

"... نخرج إذن بما يلي:

"*1*- لبنان بلد لأقليّات طائفيّة متشاركة، فلا إمكان لصموده السياسي مدّة طويلة من غير مجلس يكون مكان لقاء وتوحيد للطوائف توصّلاً إلى الإشراف المشترك على حياة الأمّة السياسيّة. فحين نلغي المجلس نكون قد نقلنا الجدل حتماً إلى المحراب أو إلى ظلّه، ونكون قد أخّرنا، مدّة هذا الإلغاء، سَيْر التنشئة المدنيّة.

"*2* – لبنان بلد لشرائح اجتماعيّة بيّنة الاختلاف تتراوح ما بين التأخّر الأقصى والتمدّن الأقصى. فلا يُسوغ له – وفيه ما يكفيه من نُظُم الأحوال الشخصيّة المختلفة – أن يسنّ لنفسه قوانين لا تصلح إلا لهذه الفئة أو تلك من مواطنيه أو لهذه أو تلك من مناطقه. ففي بعض الحالات، يسع أقصى التقدم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسَم الغلط في مجال الحُكم والإدارة. والقوانين، في كل بلد، موضوعة لينتفع بها أهل البلد جميعاً ولا بدّ لها، في الأقلّ، من معدّل كاف لتسويغها.

"*3* – لبنان بلاد تحيط بها المطامح... وهو، من جهة أخرى، بلاد مهدّدة بتعدّيات مختلفة من جانب الباحثين عن أراضي ميعاد. لذا يجب عليه، إن شاء أن يبقى أهل التمرّد من أبنائه في حال سعادة نسبيّة وأن يقطع الطريق أمام إغراءات الجوار، أن يحفظ في قوانينه الضريبيّة، بل في قوانينه كلّها، ولمدّة محدودة، على الأقلّ، عنصر امتياز أو عنصر تشجيع أو عنصر تسامح، بالقياس إلى قوانين الغير.

"*4* – لبنان بلاد تجتازها الطريق عند مفترقها، وقد صار، إلى حدّ ما ساحة عامّة. لذا يتعيّن عليه أن يوطّد بقوانينه بناء تقاليده، وأن يعزّز بالتالي الأسرة اللبنانيّة بجميع الوسائل، ويعلّم أطفاله إخضاع الزمنيّ للروحي ورخاء العيش للحريّة".

ما النقاط التي اتُّبعت فيها هذه القواعد بعد الاستقلال وما تلك التي خُرقت فيها أو هُدِّدت ؟ لكل أن يرى رأيه في هذه المسألة. على أنّ هذه القواعد تبدو لنا في سنة *1952* محتفظة بالقيمة التي كانت

لها في سنة *1942* فلا نرى موجباً لأيّ تغيير في محتواها.

ولقد بدا لنا مناسباً أن نضعها مرّة أخرى تحت عيني القارئ هذا الصباح.

17 حزيران 1952

في النظام الرئاسي

يدور الكلام أحياناً على اعتماد النظام "الرئاسي" في لبنان من غير أن يدري المتحدّثون على أيّ شيء يتكلّمون.

حيث يطبّق النظام الرئاسي تطبيقاً حسناً يكون نظام بلاد فدراليّة كالولايات المتحدة ومعه الآلة السياسيّة الداخليّة للولايات. فإذا أسيء تطبيقه فهو النظام الذي يسفر، بين الفينة والفينة، عن حالات العنف والهزّات والأزمات في العديد من جمهوريّات الوسط والجنوب الأميركيّين.

في لبنان لا يمكن أن نتخيّل، "قانوناً"، نظاماً رئاسيّاً. فإذا تحصل لنا، واقعاً، على سبيل الاتفاق، أوجبت علينا الحكمة أن نرضى به.

فلبنان بلاد أقليّات طائفيّة متشاركة. وقد يمكن نظرياً أن نتخيّل فيها "مجلساً أعلى" كلّي القدرة. غير أن هذا المجلس سيجد نفسه، ما أن يصمّم على مخاطبة الشعب، وقد بقي أمامه الرؤساء الروحيّون ليس إلاّ. ذلك ما يحصل في كل مرّة وتجرّد فيها البلاد من مجلسها النيابي لسّبب أو لآخر.

الحكاية هي هي دائماً. **كلما تقهقرنا سياسيّاً، في لبنان، كنّا إلى المحراب ندخل القهقرى.**

ألا ساء ذلك موقفاً !

أمضى الرؤساء سلاحاً في لبنان هو من يقرّر، وفاقاً للدستور، ألاّ يعاد انتخابه، فيمضي الشعب يمحضه إذ ذاك من الحبّ ما يجعله يحاول، في نهاية الولاية، أن يجبره على التجديد. في هذا الباب، يؤكّد الشذوذ القاعدة.

من رغب في أن يُعاد انتخابه بات أسيراً لمجلس النواب وأهوائه، وهذا ما عاينّاه. ومن لم يرغب في أن يُعاد انتخابه بقي مستقلاً وكان له أن يُصلح من الأعراف وأن يطبّق القانون. ذلك مسوّغ الحكم الدستوري اللبناني الذي عادت الولايات المتحدة الأميركيّة فاعتمدت مبدأه بعد السابقة الأخيرة التي تمثّلت في إعادة انتخاب الراحل فرانكلين روزفلت.

وما يحصل اليوم في الولايات المتحدة أمر حاسم. فالرئيس ترومان الذي قرّر ألاّ يعيد ترشيح نفسه، كان يسعه، على الأغلب الأغلب، أن يُعاد انتخابه لو شاء. غير أن الرئيس ترومان يرى الأمور كما كان رآها، عام 1797، جورج واشنطن.

خير ما يتهيّأ للبنان من فرصة ليس في السلطة الشخصيّة وإنّما هو في الاستعدادات الشخصيّة. فيجب البحث عن تلك

الفرصة لدى مَن كان بيدهم السلطان الفعلي ومن كانوا يحفّون بهم، في سلامة الطبع وفي البساطة وفي التجرّد وفي القدوة الحسنة.

من جهة أخرى، لا نولي انتباهاً كافياً لكونَ النظام الرئاسي، بحسبِ الصيغة الأميركيّة، لا يرادف السلطة الشخصيّة قطعاً. فخلافاً لهذه الأخيرة، يفترض بالنظام الرئاسي لامركزيّة واسعة للغاية. هو يفترض، بالتالي، ولايات تضمّها صيغة اتحاديّة وتُحكم كل منها، في الداخل، وفق مرغوبها (على غرار الكنتونات السويسريّة). وهو يفترض مجلسين اتحاديين يتكوّن منهما المؤتمر ويوافقان على تعيين أكثر الموظفين أهميّة. وهو يفترض سلطة قضائيّة عليا تحكم في دستوريّة القوانين والأنظمة وتمثّلها المحكمة العليا في الولايات المتحدة. فإذا لم ينشأ هذا التوازن كلّه، لم يكن النظام الرئاسي غير سلطة شخصيّة لا ضابط لها. على أن هذا كلّه يكون موضوع جهل أو موضوع تجاهل حين يدور الحديث عن "نظام رئاسي" للبنان.

هذا ومن شأن انتخاب الرئيس، في لبنان، بالاقتراع الشعبي المباشر، أن يفضي، فوق ذلك، إلى إقبال لا مثيل له ولا ضابط على التآمر وعلى الضغط وعلى الغشّ وعلى استعمال المال والحظوات. فيدبّ العفن في أوصال البلاد كلّها من جرّاء ذلك. **وسيكون الانتخاب، في ظلّ هذه الظروف، وهماً أو فوضى هائلة أو كليهما معاً.** وسيبقى المرشّح رهيناً، في هذه المنطقة أو تلك من لبنان، لأعيان الإقطاعات أنفسهم، للناخبين الكبار المعهودين.

ولنذكّر، زيادةً في جلاء الصورة، بأنّه سيتوجّب، فوق هذا كله، أن يُنتخب نائب للرئيس ومجلس للشيوخ يُضاف إلى مجلس النوّاب.

هذا كلّه يتجاوز حدود العقل. أو لم نرَ إلى بلاد معلوم شأوها من التطوّر هي الأورغواي وقد نحت نحو اعتماد نظام الاتحاد السويسري مؤثرة إياه على النظام الرئاسي ؟

تلك إيضاحات فرضت نفسها. وحين يغامر المرء بطَرْق مسائل لها هذا القسط من الأهميّة يكون عليه أن يجتنب الخفّة في الكلام وأن يعدّ للأمر، بادئ بدء، ما يقتضيه من عميق المعرفة.

24 تموز 1952

سبيل الإصلاحات

الريح تنفخ في شراع الإصلاحات. كان لبنان على الدوام أكثر بلاد الشرق الأدنى ديمقراطيّة. ولا شكّ أن في هذا الموقع التاريخي الممتاز ما يسهّل المهمّة.

التشريع اللبناني، على ما فيه من علاّت، حديث في جميع القطاعات، على وجه التقريب. بل لعلّه أحدثُ ممّا ينبغي في

بعضها، إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى تنوّع السكان (وإلى ما في التنوّع من وجوه التفاوت). ذلك أمر يقرّره الاختبار.

وقد تأتّت صعوبة الاشتراع في لبنان، على الدوام، من أن التشريع يكون، في الحال الطبيعيّة، لشعب بتمامه لا لمدينة أو لإقليم. ومن شأن مادّة لها من الحساسيّة ما للضمانات الاجتماعيّة أن توضح هذا الأمر غاية الإيضاح. غير أنّه يتعيّن علينا الإقدام، في حدود المعقول، بل في ما يتجاوزها بقليل، ولكن دون أن ندّعي القدرة على إرساء تشريع في الفراغ بحيث يُترك تطبيقه لهوى المصادفات وللقرن المقبل.

ولنلاحظ، مرة أخرى، أن الشعب اللبناني ما برح مكوّناً، من حيث الأساس، من أهل الأرض والفلاحة، من ناحية، ومن أهل التجارة، من ناحية أخرى، (ومعهم مثقفون يقاربون، إلى هذا الحد أو ذاك، درجة الغليان). وعلى صعيد البشر، نشأت المشكلات الجديدة من الإضافات الجديدة. يبقى واضحاً، رغم هذا، أن من غير الجائز أن يؤخذ على لبنان تأخّره الاجتماعي العائد إلى تكوينه من عناصر متنوّعة إلى هذا الحدّ وإلى كونه قد لزم، من غير كلل، سبيل حسن الضيافة والأريحيّة.

وذاك أن لبنان، باختلافه عن أقطار الشرقين الأدنى والأوسط وعن أقطار المتوسّط وأقطار آسيا الغربيّة، يَحيا سياسيّاً واجتماعيّاً على توازن بعينه بين المذاهب والحضارات. ويشبه التوازن اللبناني أدقّ التراكيب المتحرّكة في الساعات. إذ لا يجب مسّها متى وُجدت أدنى خشية من توقّف الساعة. ذاك مما يدرك بالحاسة المجرّدة. ولذا كتبنا، قبل عشر سنوات، أن "لبنان بلاد لا يناسبها ركوب الرأس ولا مركب الانقلابات، وإنّما هو بلاد يتعيّن على التقليد أن يعصمها من القوّة".

ففي خضمّ الكثرة من نظم الأحوال الشخصيّة، تكمن قوة السياسة اللبنانيّة في الأعراف أكثر بكثير مما تكمن في القوانين.

وحتى يكون القانون اللبناني ناجعاً، لا بدّ من أن يعيشه أولئك الذين يصنعونه. وإلاّ بقي من غير طائل. ولا خير في الاستكثار من القوانين إذا لم يُنفَّذ تقليد لزوم النظام إلى العقول، قبل نفاذ القانون. وما نعنيه بالنظام هو كلّ ما يخالف الفوضى الماديّة والمعنويّة. وما نعنيه بالفوضى هو كلّ ما يُدخل الخلَل إلى المجتمع.

فليأخذوا الوزراء من أين شاؤوا (ولقد بذلنا جهدنا، في ما مضى، حتى يؤخذوا، أحياناً من خارج المجلس، وحصل ذلك لبعض منهم ثم رحلوا وهم، على ما نقدّر، محبطون)... فليأخذوا الوزراء من أين شاؤوا، ولكن على أن تتصرّف السلطة التنفيذيّة، من أين جاءت، بما هي كذلك. وعلى أن تَعرض أمام أبصار اللبنانيّين مثالاً حيّاً لما تريدهم أن يكونوا. ذاك جوهر ما تحتاج إليه جمهوريّتنا الصغيرة.

نقول "جمهوريّتنا الصغِيرة" مع العلم بأنّه يسعها، في

نظرنا، أن تبلغ بنفسها، معنويّاً وعقليّاً، قامة الكبيرات.
فإن رأس الإصلاحات في لبنان أن يُقرّ تراتب للقيم وأن يطبّق على الأمّة.

7 آب 1952

أدلّة النضج()

يتطوّر الوضع الداخلي وفق أكثر الشروط قرباً إلى المعقول. فالدستور يُحترم. والمجلس سيلتئم الثلاثاء لينتخب رئيساً جديداً للدولة. هكذا يقدّم لبنان، في السياسة الداخليّة، أدلّة على النضج فيها تسكين للحاضر وتأمين للمستقبل.

ذلك ما يُعتدّ به فوق كلّ شيء آخر. لقد كنّا، على الدوام، نرفع المناقشة إلى المستوى الوطني لننطلق من هناك إلى إنشاء صلاتنا بالعالم.

نريد للبنان أن يبقى قادراً، من غير أن يَغفل عن جديد السياسة، على تأمين عمل المؤسّسات بلا لجوء إلى الأساليب الثوريّة. "وذاك أن لبنان ليس بلداً يصلح له ركوب الرأس ولا مركب الانقلابات".

فالرئيس المغادر، إذ قدّم استقالته راعياً أقصى الرعاية شروط الموضوعيّة وشروط السكينة – وهذه رعاية تشرّفه – إنّما أسدى إلى لبنان خدمةً مرموقة. ولا مراء في أنّ الأمور ما كان لها أن تجري هذا المجرى في معظم الجمهوريّات الأميركيّة. نقول هذا مع الاحترام الذي ندين لها به.

يبقى الآن أن تسكن رياح الجموح الإيدلوجي عندنا، وألاّ تنطق الجماعات التي تتشكّل منها الأمّة إلاّ بلسان الإخاء. فلبنان بلاد لها من الجمال في عيون بنيها جميعاً ما يقيها التعريض إلى المبالغة في الجدال وإلى الفتن. وبعض ما يتردّد من دعاوة خليق بأن يكون مثار قلق لأقلّ اللبنانيّين حكمة وأن يكفّهم عن الدخول في مزايدة سياسيّة تنال شيئاً ما من أسس بلادهم.

لا بدّ للحكم السائد في أمّة من الأمم من أن يشهد تغييرات بين حين وآخر. ولا ضير في ألاّ تبقى المسؤوليّات في الأيدي نفسها على الدوام. وأما ما ينبغي أن يبقى ثابتاً في لبنان فهو التقليد الحافظ الذي يستقيم به ميزان هذه البلاد. هو إرادة الحياة سويّة. وهو، أخيراً، روح الحرية والاعتدال والتسامح إذ هذه جوهر ميراثنا الروحي وشرط بقاء ميراثنا الزمني ونمائه.

20 أيلول 1952

حقائق لبنانيّة

ثمّة حقائق لبنانيّة يتعيّن على كلّ جيل من اللبنانيّين أن ينقلها إلى تاليه لأنّنا لا نقع عليها في كتب الغرب.

حالة لبنان فريدة في العالم : ماهيّته أنّه بلاد لجوء لأنّه متوسّطيّ وماثل على عتبة آسيا، بحريّ وجبليّ معاً. هو بلاد سكّانها كثيرو الموائل حدّاً، شكّلتهم سلسلة طويلة من الأفراد والعوائل أصابهم الاضطهاد بسبب من معتقداتهم... من أفكارهم. هو مجموع من الجماعات الطائفيّة لكلّ منها أحوالها الشخصيّة. وهو أمّة من المفطورين على السفر مزوّدة، مع ذلك، تقليداً في السياسة والاجتماع من بين أعتق التقاليد في المعمورة. وهو شعب ابتدع الألفباء، فلا يقال فيه إنّه لا يتذوّق القراءة والتفلسف. وهو مركّب أعراق وديانات وأصناف حكمة وورش وضروب صواب وخطأ، ولا يتعدّى إلاّ بقليل، مع هذا كلّه، مليوناً واحداً من البشر يقيمون في الوطن الأمّ يقابلهم مثلهم عدداً، على التقريب، في المهجر أو في "الشتات" عبر العالم.

ولا بدْع، في شعب هذه حاله، أن تظهر نزاعات بين الأفكار عند كلّ خطوة وألاّ يقلّ أصحاب التجديد عدداً إلاّ بقليل من أهل التقليد. فكلّ لبناني من أهل اليوم يحمل إلى مواطنيه مواريثه العقليّة والاجتماعيّة، وهي مواريث العالم القديم بتنوّعه الهائل (وبوحدته العميقة). والكثير من اللبنانيّين ما هم بلبنانيّين إلاّ من ثلاثين أو أربعين سنة. فمن قرون تستقرّ طبقة فوق الأخرى فيما يتّصل الرحيل إلى جهات الأرض جميعاً.

مع ذلك لا نقَع، أينما بحثنا، على أرض أحسن استيعاباً من هذه الأرض اللبنانيّة التي يتعلّق بها المرء، مثلما تتعالق الكرمة واللبلاب، أي بأوتار الجسم والروح جميعاً.

هذا الشعب الفائق العادة، تدّعي أدمغة لبنانيّة شابّة تُخرّجها لنا الجامعات مجازين ودكاترة أنّها تقدّم إليه عقائد سياسيّة واجتماعيّة يفترض أنّها من الأبكار، أي أنّها من تلك "المُحْدَثات" التي لا تعدو أن تكون، على التعميم، أشياء عتيقة تاهت عن هويّاتها أو مشروعات فكريّة غريبة تدثّرت بمصطلح جديد.

يدعونا ماضي لبنان بآلافه الخمسة أو الستة من السنين إلى الاعتدال وإلى خفض الجناح. ونبالغ في تناسي المناخ الروحي لهذا "الملجأ" والطبيعة الخاصّة بأرض اللقاء هذه، وهي تبتغي أن تكون، على الدوام، "مرجعاً أعلى". فالدروز، مثلاً، وهم طائفة لبنانيّة من بين أقدم الطوائف وأولاها بالتوقير، يرقى تاريخهم إلى نحو من تسعماية سنة ومثلهم الموارنة، وهم أقدم وأولى بالتوقير، وقد جاؤوا لاجئين من الشمال قبل أربعة عشر قرناً أو خمسة عشر، ومثلهم الروم من المَنْزعَين وهم يُردّون إلى بيزنطية ومثلهم فروع الإسلام المختلفة وهي معاصرة لتطوّر الإسلام الروحي ومثلهم الأرمن ويرقى وجود بعض من عائلاتهم

ومن مؤسّساتهم في لبنان إلى أزيد من قرنين وكذلك الروس وهم من بين حديثي العهد بين ظهرانينا. فلبنان الإنساني يَؤول إلى حالات متعاقبة من حطّ الرحال يؤول كلّ منها، على التعميم، إلى تسلّق جبل. وكان الجبل، في ما مضى، عصيّاً على السالكين فأصبحت حاله اليوم غير ذلك وتراجع العنف في الشمائل وأصبح الناس أطوع للنّزول إلى شاطئ المتوسّط بشمسه ولطف مناخه.

عليه فإن الغرب الذي يحمل إلينا، عبر علومه المعنويّة والسياسيّة، سائر ما خبره في ماضٍ وحاضر لا يحمل إلينا شيئاً فيه اعتبار لحالتنا الخاصّة، شيئاً يصلح حقاً لهذا الشعب الصغير الفريد في بابه الذي هو نحن.

هنا ينبغي لكل شيء أن يكون اتزاناً وتوازناً وتسامحاً وعقلاً، أكان الشأن شأن اجتماع أم شأن إيمان. وقد جَعَلت فكرة الملجإ، بحدّ ذاتها، من الجبل اللبناني أكثر مواضع العالم تجزئة في الملكيّة، تتقسّم فيه الأرض والعقارات إلى ما لا نهاية له. فكان من جرّاء ذلك أن أكثر اللبنانيّين تواضعاً أضحى واثقاً، تقريباً، إن كان آباؤه قد جاؤوا إلى لبنان قبل خمسين سنة، من أن سكنه يكون ملكاً له ومعه بضع زيتونات وفدان للكرمة أو لزراعة الخضار.

هنيئاً، على ما جاء في المأثور، هنيئاً لمن له مرقد عنزة في لبنان. نعم، ذاك عين الصواب. غير أنّ هذا الشعب اللبناني هو من يقترحون عليه اليوم أشياء تتجاوز حدوده، أشياء قد تصلح لأمم أخرى ولمناخات أخرى، إلاّ أنّها لا تعدو حدّ العبث المحض تحت هذه البقعة من بقاع السماء.

في مدارسنا لا نقع على كتاب يوجز ويعلّم ما كتبناه توّاً بقلم مرخى العنان. لا نقع على كتاب مدرسي يوضح للبنانيّين أن الحريات إنّما هي قُوتُهم بالذات وغذاء نفوسهم وأنّهم إنّما جاؤوا من بعيد ليجدوا قُوتَهم ذاك على هذه الجبل المنوّر الرؤوف. لا نقع على كتاب يبيّن لأصحاب النظريات أنّ أوفر النظريات نصيباً من العلم تبقى من غير طائل حيال عيّنة من البشر هذه حالها : عيّنة هي عالَمٌ أصغر تستبق بطبيعتها ما هو مقبل من أعمال الضمّ والفرز.

نقول إنّ ثمّة حقائق لبنانيّة حقّها أن تحمل ساكني هذا البلد المنذور على اتزان وهدوء لا نهاية لهما.

فما لبنان، في عمق حقيقته، إلا محاولة جميلة وشريفة للمساكنة السلميّة ما بين الأديان وما بين التقاليد وما بين الأعراق. وهي محاولة طبيعيّة يقترحها التاريخ على أنّها شهادة أقرب إلى الحسم من شهادة سويسرا نفسها في قلب أوروبا. وليس للجارة العزيزة سورية أن تكون قدوة لنا. بل أن نكون نحن قدوتها. وتقضي طبيعة الأمور بأن يتخذ مصيرها وجهة مصيرنا، لا بالعكس.

على اللبنانيّين الذين لم يحملوا جواز سفرهم إلى المكسيك أو إلى البرازيل أن يتمعّنوا في هذا كلّه، وعليهم أن يفهموا أنّ أيّة

نظريّة صادرة من السوربون أو من كيمبردج أو من ييل أو من موسكو لا يُسوّغ لها أن تتقدّم على التجربة السياسيّة الفريدة التي يخوضون من عهد فينيقيا. **وهو ما يستقيم لهم إن هم تنبّهوا إلى حقيقة أمرهم، لا أكثر.**

14 تشرين الأول 1952

فائدة للـ"مصلحين" اللبنانيّين

لا يَخْشَيَنَّ القارئ الكلمات. على أنّ ما يلي من ملاحظات يقتضي انتباهه كلّه. فالسياسة اللبنانيّة مسألة من مسائل علم النفس وهي أيضاً مسألة من مسائل علم الأعضاء.

يتناول علم النفس النفس ومَلَكاتها.

ويتناول علم الأعضاء الحياة وأعضاءها. وإذا كان اللبناني، في نفسه، مسافراً بالفطرة، فهو، في طبيعته، يحمل الحركة في دمه.

فعقله وجسده معاً يحملانه على الحركة. وهو، بروحه وساقيه، يمقت السكون.

ذاك من مفاعيل المكان الذي يولد فيه، إذ هذا المكان طريق. وذاك من مفاعيل الوراثة إذ هي تنطوي على هجرات بعيدة.

تلك الحالة المطبوعة في خلقة اللبناني، المورثة مرض الحركة عند اللبنانيّين، لا بدّ من تعديلها بالاستقرار السياسي والاجتماعي. الاستقرار في الحكم والاستقرار في الأعراف، أي، في الحالين، مقاومة الاضطراب والتغيير العقيمين.

جميع اللبنانيّين الذين يتعاطون السياسة عليهم أن يعلموا ذلك، وقادة الأحزاب قبل سواهم.

اللبنانيّون الذين يهاجرون، يحلّ محلّهم، على الدوام، أناس يأتون من الخارج. والهجرة من لبنان **والهجرة إليه تتجهان، على العموم، من الشرق الى الغرب**.

هذا الاتجاه هو الذي يأتي بالسوري إلى بيروت ويسوق اللبناني إلى أميركا. وهو ما يوضح كم يتقلّب لبنان على المستوى البشري. وتفسّر فكرة الملجإ التاريخيّة ومعها القلق الطائفي الموروث هذا النزوع إلى الحركة في منابعه.

ذاك لا يمنع بأيّ حال جمهور السكّان من البقاء على تماسكه ولا الأمّة من تأكيد وجودها على ألاّ توغل في تيه الأيديولوجيّات الغرّارة.

يؤكد ماضي لبنان برمّته ما قدّمناه. وهو سبب من الأسباب التي جعلت من "لبنان بلداً لا يصلح له ركوب الرأس ولا مركب الانقلابات". وأما السبب الآخر الحاسم فهو التوازن الضروري بين الطوائف اللبنانيّة، وهذه نفسها متفرّعة في كلّ اتجاهات وردّة الرياح.

صفوة القول أنّنا بقَدْر ما نرى اللبناني متحرّكاً بالجسد والروح ندرك وجوب الاستقرار لمؤسّسات بلاده. وذاك أن نزوعنا

السرمدي إنّما هو إلى التحوّل. وهو ما يعبَّر عنه في السياسة كما في الاقتصاد بتنوّع الآراء الذي يستكثر استكثاراً لا حدّ له من المقترحات والأنظمة.

نحن، من جهتنا، نعلم هذا من زمن طويل، أي، على الأقلّ، منذ ربيع 1926، حينما كنّا نائباً لبيروت عن الأقليّات، فأكببنا، في سهرات دائبة، غداة

الأحداث الخطيرة في سورية، على صناعة الدستور اللبناني.

الخلاصة إذن أنّ النّزوع المتطرّف إلى الحركة الفكريّة والجسديّة عند اللبناني يجب أن يواجَه بالاستقرار الاجتماعي والسياسي أي بمتانة المؤسّسات والتقاليد. والمصلحون الذين لا يعون هذا محتاجون، هم أنفسهم، إلى إصلاح.

14 تشرين الثاني 1952

على هامش رسالة رئيس الدولة

الرسالة التي وجّهها السيّد رئيس الجمهوريّة إلى اللبنانيّين في 22 تشرين الثاني مفترقة باللهجة عن سابقاتها. وللظروف ضلع في هذا، ولكن لا يجب وضع كلّ شيء على عاتق الظروف.

كانت الحاجة قد أمست ملحّة إلى طمأنة شعب قلق. وقد أدرك رئيس الدولة هذا الأمر حقّ الإدراك. وكانت الحاجة ماسّة إلى التبشير بأن التقاليد والمبادئ سيكون قابلُ أيامها خيراً مما سلف، وأن الاضطراب في الأفكار سيناهَض كما الاضطراب في الشارع، وأن الفوضى الماديّة لن تنفُذ إلى الاستيلاء على البلاد من باب مشبوه هو باب الفوضى الفكريّة.

نقرّ لرئيس الدولة بطيب النوايا من البداية. على أن في يده السلطة وليس في يدنا غير مَلكة التقدير. وأقلّ ما يفترض أن نُعمل ملكتنا هذه في مناخ الحريّة التي نحبّها جميعاً. فالحريّات المشروعة العزيزة على قلوبنا إلى الحدّ الذي نعلم تبدأ بحريّة الحُكْم على الأشياء في نطاق الإنصاف والبعد عن الهوى.

ورئيس الدولة تحدوه نوايا ممتازة ونعلم أنه مجدّ في عمله. غير أن النوايا تنماز عن الأفعال ونتيجة العمل قد لا توافق مقدار الجهد. ويحصل لنا جميعاً أن نرى ما نستحسنه وقد حالت دونه ضرورات غامضة أو لياقات غامضة.

يجتاز لبنان اليوم، بتوجهه العام، اختباراً جاء بعد اختبارات. وأمنيتنا أن يخرج منه وهو أكثر تعقّلاً. ما يهمّ شعبنا فوق كلّ شيء – وهو بين أكثر شعوب الأرض ميلاً إلى الحركة – إنّما هو الثقة بالمستقبل. فلا ينبغي أن يكون مآل هذه الحركة الفطريّة إلى سكون الموت.

فبفعل التوجّه كما بفعل الطبيعة، جُعِل اللبناني توّاقاً إلى السفر وجعلٍ لبنان محطّاً لرحال المسافرين. فلئلاّ تصير هذه

الحركة فراراً ويصير هذا الاستقبال أضغاث أحلام، ينبغي أن تكون الغلبة ها هنا للتقاليد. ينبغي أن يسود النظام وألاّ نرى الغريب ولا اللبناني الذي في المغترب – وقد توجّه إليهما رئيس الدولة بعبارات موفّقة – يصيبهما القرف من جرّاء المبالغات التي يدأب عليها متملّقو الجمهور.

فيكاد لا يحتاج إلى شيء أو يحتاج إلى القليل تجفيف الينابيع وحمل البشر على الرحيل.

واليسر أو الغنى وحفظ السلام الاجتماعي بفعل عدالة الميزان ما بين الحقوق والواجبات لا يستقيمان في لبنان إلاّ في كنف التوازن في كلّ شيء. ويتبع مستوى معاش اللبنانيّين نشاطهم المرئي ومواردهم غير المرئيّة. وهو يتبع علاقات بالخارج متنوّعة الصور، لا تحصى عدداً، موزّعة بين لبنان نفسه والعالم. فالمشروع القائم في البعيد والتعليم الذائع الصيت وتجارة السلع العابرة ومستشفيات الصفّ الأوّل تسهم كلّها في ميزان المدفوعات.

يبقى أن تأتي القوانين موافقة لطبيعتنا وألاّ تَقْوى النظريّة الجالبة للقحط على الواقع الحيّ.

لا يحيا اللبنانيّون برأس مالهم ولا بربوعهم، وإنّما يحيون بذكائهم وبعملهم. وليس لأحاجي الدولة أو لمزاعمها أن تعطّل هذه الآليّة الحيويّة. فكلّ عائق وكلّ بطء يُفرض على نشاط اللبنانيّين يؤولان إلى نقصان في الجوهر.

وذاك أن سرّ الأعمال في لبنان إنّما هو في مزيج من الحركة السريعة ومن الذكاء.

وأمّا عن الحياة الفكريّة فنعلم من آلاف السنين أنّها مسألة آفاق. وقد ذكر رئيس الجمهوريّة، مصيباً، ازدهار العلوم والفنون وهو الذي لا يتأتّى لنا إلاّ من أوسع الآفاق.

نكون شعباً عريض الحريات وتكون لنا قوانين اجتماعيّة وضريبيّة رشيدة أو يُقْضى أمرُنا. نكون بلاداً مرحّبة رحبة الأفكار أو نقضي.

25 تشرين الثاني 1952

خطأ يجب تصويبه()

بات واضحاً كلّ الوضوح الآن أن إنقاص عدد النواب إنّما كان خطأ من شأنه أن يودي بنا، إن لم نعجّل في تصويبه، إلى الفتنة وإلى انفصاليّات معلَنة أو مكتومة.

ولو كنّا في السلطة، شخصيّاً، وكانت علينا مسؤوليّة تغيير المرسوم الاشتراعي لما وجدنا، في هذا الموضوع، موجباً للخوف على الكرامة أو على حبّ الذات أن ينالهما سوء. فالخطأ الذي يُرتكب عن حسن نيّة يصحَّح من غير طبل ولا زمر، وهذه غاية المراد. على أنّ من المؤسف جداً أن تكون العجلة المحمومة قد

أفضت، في الأيام الأولى، إلى نبذ عِبَر الخبرة والحسّ السليم.
وذاك أن مؤسّسات لبنان لا ينبغي أن تمسّ إلا بمنتهى التحفّظ. تلك قاعدة تفرضها الحكمة. فهذه المؤسّسات تكرّس توازناً حسّاساً للغاية. لذا كان أمثل السبل لحُكم لبنان ألاّ يبقى في خارج المجلس من القوى السياسيّة المفردة إلاّ أقلّ الممكن.
الأمر الجوهري في لبنان ليس عدد النواب، وإنّما هو السلام. وهو، على الأخص، السلام الطائفي. فضلاً عن ذلك، يمنحنا المجلس، كلّما اتّسعت مروحة تمثيله، حظّاً أكبر في تحسين حُكمنا لأنفسنا. وأما أن نقلّص عدد النواب، كما فعلنا، فلا يعني أن عدد الإقطاعيين هو الذي يتقلّص. وإنّما يغلَق باب الدخول إلى المجلس، على العكس من ذلك، أمام العناصر الجديدة، أي أمام أوفر العناصر حيويّة في البلاد. ولا يسع مجلساً ذا 44 عضواً يُنتخبون وفق القاعدة الطائفيّة (رعاية للفرض البنيوي الذي لا تستطيع هذه البلاد التحلل منه من غير أن تتجه نحو الحرب الأهليّة).. نقول : لا يمكن أن نتصور مجلساً ذا *44* عضواً يمارس مهامّه على نحو طبيعي، أي تتكوّن منه حكومة وأكثريّة وأقليّة ونحو عشر من اللجان البرلمانيّة وما إلى ذلك.
وإنّه لمن العجب أن يكون هذا كلّه قد خفي على فطنة ذوي الفطنة.
فإذ نرى دوقيّة اللكسمبورغ الكبرى وفيها *51* نائباً مع عدد سكان ومساحة أرض يوازيان ربع ما عندنا، يسعنا أن نفترض، من غير مشكل، للبنان *77* بل *88* نائباً. ذاك أمر لا نرى عنه محيداً حين نضع في اعتبارنا التمثيل الطائفي والوجود الإلزامي للإقطاعيّين الذين ينتخبون دائماً، على كلّ حال.
ثمّ إنّ قيام المجلس التشريعي بأعباء مهمّته، يقتضي – كائناً ما كان حجم البلاد التي نتناول – ألاّ ينقص عدد النواب عن حدّ أدنى ويقتضي ألا يتجاوز هذا العدد حدّاً أقصى أيضاً. فإذا نحن تجاوزنا، في أيّ من الاتجاهين، أعداداً معيّنة، عاد المجلس غير قادر على أداء وظيفته، في نطاق النظام البرلماني. من ذلك أننا إذا تخذنا إنكلترة مقياساً، لم يلزمنا إلاّ *12* نائباً للبنان ولزِمَنا *6000* للصين، وهذان رقمان مضحكان.
وعلى صعيد السياسة الداخليّة، يردّ المناخ الكريه الذي نقيم فيه هذه الأيّام إلى قانون الانتخاب، بالدرجة الأولى. والذين هم ذوو ألفة للمعطيات العميقة في الواقع اللبناني يدركون هذا الأمر حقّ الإدراك.
وأمّا إنشاء مجلس ثان، تغلب في تشكيله القاعدة الطائفيّة، فإنّ رأينا فيه معروف من عهد بعيد. فمثل هذا المجلس يسهل تصوّره في بلاد تكون فيها الحكومة مهدّدة على الدوام من جهة مجلس النواب. هذا فيما لم يحصل قط أن أسقط مجلس النواب اللبناني حكومة من الحكومات. عليه لن يكون للمجلسين من شأن عندنا – إذا أنفذ التصوّر الذي وضع لهما – غير مضاعفة

الاكتظاظ وإضافة عجز إلى آخر.

إنّ في طاقة السلطة الإجرائيّة، دستوريّاً، أن تحول دون نفاذ قانون ارتُجل ارتجالاً أو أسيء وضعه. على أنّنا لم نَرَ السلطة المذكورة تمارس هذا الحق إلاّ مرة أو مرّتين في خمس وعشرين سنة.

حتى إذا عدنا إلى قانون الانتخاب، كان علينا أن نعيد القول إنّه يجب أن يتغيّر، إن كنّا راغبين في التفادي من الفوضى العامّة. وخير البِرّ عاجِلُه. ولا موجب للخجل الزائف.

17 آذار 1953

أولويّة الروح()

السكينة والحزم اللذان طبعا لهجة البيان الاجماعي الصادر عن اجتماع الرؤساء الروحيّين في بكركي لامساً قلوب اللبنانيّين جميعاً، لأنّ اللبنانيّين معنيّون بأمر السلام.

ومن ذا الذي يَعْجَب أن يرى الرؤساء الروحيّين يهتمّون بمستقبل بلادهم الزمني ؟ الروحي والزمني لا ينيان يزدادان تلازماً، في الواقع، شأن حاجات الجسد وحاجات النفس. الذين ينكرون النفس يجعلون الرحلة أكثر مشقة ويجعلون مراحلها الأخيرة أشدّ مرارة. فالإيمان هو الذي يشدّ من أزر الجسد المتهالك وينعش العزيمة الخائرة عبر تقلّبات الحياة. ولقد تحدّث الرؤساء الروحيّون المسيحيّون عن الأقليّات من غير أن يذكروا المذاهب. وخيراً فعلوا، فإن واقع الحال ماثل للعيان. وذاك أن للإسلام أقلّياته كما أن للمسيحيّة أقليّاتها. وبين هذه الأقلّيات من لا تجد سبباً ذا بال للدخول في الجدل الدائر. فإن حاجتها جميعاً واحدة إلى ملجإ الحريّات المقموعة الذي هو لبنان. وعلى هذا يبني الروحي حقّه وواجبه في العناية بالزمني وبموطن البشر.

نفصل الكنيسة عن الدولة إن شئنا. ولكن لا نفصل الدولة عن الله. ففوق الطوائف والأحوال الشخصيّة، يبقى الواحد الأزلي واجب الحضور في الدولة.

وحين اتخذ لبنان من التمثيل الطائفي أساساً لحياته السياسيّة، أبرز للعيان أولويّة الروحي، فوق ما هي بارزة في غيره من الدول. أكّد أكثر من غيره إرادة التوازن والعدل. وهدّأ من روع أقليّات قلقة. وليس إلاّ الجهلة لا يعلمون أن الروحي ماثل بألف وجه في سياسة الأمم، حتى أكثرها تقدّماً. وهو لا يقلّ مثولاً، على أيّ حال، في سياسة تلك التي تناوئه.

وخلافاً لما يحسب البعض من ذوي العقول الفِجّة، لا ينبغي للبنان أن يخجل بنظامه. فهذا النظام يبقى صالحاً طالما أنّه هو الأساس لإرادة التعايش في سلام. وغاية المراد ألاّ نجعل منه علّة وألاّ تفضي المبالغة في الطائفيّة وحذلقتها الإداريّة باباً إلى

بطلان صلاحيته.

"كان لبنان، على الدوام، وطناً لجميع الحريات ولجميع الأديان وملاذاً للأقليّات في الشرق الأدنى": هذا ما قاله الرؤساء الروحيّون. وأضافوا : "إننا نرجو أن يعمّ الأمن والعدل القائمان فيه بلاد الشرق كلّها. فيجب أن يبقى لبنان على ما هو عليه...". تلك كلمات حكمة وإنصاف تقْترح مثالاً وتنطق بعبرة. ففي أيّ من الأقطار المجاورة للبنان تحظى الأقليّات بما تحظى به هنا من معاملة ؟ وأين نجد ما نجده ها هنا لجهة التمثيل النسبي؟ وأين نقع على مثل هذا التداخل الذي يجعل العيش سهلاً ومحبّباً ؟

هذا بينما يسعنا أن نكشف بلا عناء في الجوار إرادة الهيمنة في قطاع بعينه على غيره من القطاعات. وما الذي يسع المرء أن يقوله في أقطار معيّنة تتخابث فلا تلغي الطائفيّة إلاّ لتلغي الأقليّات ؟

"لبنان بلاد أقليّات متشاركة". ذاك هو الموقف الحقّ وتلك هي الصيغة الحقّة. هو ذاك ضمناً أو صراحة من أبعد العهود. ذاك وجهه الذي رسمته له العناية. وهو مدين بهذا الوجه للجغرافيا ولتضاريسه الماديّة قبل أن يكون مديناً به للتاريخ. هذا الوجه ظاهرة طبيعيّة.

ويقتضي سلام العالم أن يكون ملاذ الحريات هذا قائماً عند نقطة التماسّ بين القارات وبين الحضارات، أي على ساحل المتوسّط وعلى أبواب آسيا المزدحمة.

قال الرؤساء الروحيّون محقين: "كان للبنان، على الدوام، سيماء هي صيغة وجوده واستقلاله، فعليه أن يظهرها وأن يحافظ عليها. ولن نقبل أبداً تغيير هذا الطابع المبني على أشدّ تقاليدنا رسوخاً".

لا شيء يفوق هذا شرعيّة، في الواقع، ولا شيء يفوقه إنسانيّة. ومن الوهم الاعتقاد أن السياسة يسعها أن تتأسّس على إنكار الفرديّ والجماعي من حاجات النفس.

لبنان مَصُون بالتأكيد. وسيبقى مصوناً. ولكن ارتياحنا سيكون كبيراً حين نجد البعض من مواطنينا السنّيين وقد ازدادوا اقتناعاً بضرورة لبنان، في هذا القرن الموسوم بقرن الأنوار، وأسعدهم أن يكونوا من مواطنيه، فأخذوا يرون فيه وجهاً من أنبل الوجوه التي لهذا العالم العربيّ، وهو العالم الذي نزعم أنّنا نقوم على خدمته، متسلّحين بمحبّة الله ومخافته وبروح الأخوّة في أعذب مواردها، بمقدار ما يقومون هم على تلك الخدمة، في أدنى تقدير.

22 آذار 1953

قواعد ترعى وجودنا()

للسياسة اللبنانيّة قانون أساسي هو هذا : ما تخسره المؤسّسات السياسيّة في لبنان تربحه "الطائفيّة". ونحن نمعن تنقيباً في هذا القانون وإبرازاً لمنطوياته من أكثر من ربع قرن.

أضعفوا المجلس النيابي أو أضعفوا الحكومة أو أضعفوهما معاً تروا الطائفة وقد حلّت فوراً في محلّ مبدإ المواطنة. فأنت لا تخرج من المجلس إلا لتجد نفسك في المحراب.

ذاك أمر لا مفرّ منه. ومؤدّاه أنّ كل تراجع للحياة السياسيّة في لبنان يوافق تراجعاً للحياة المدنيّة. فحين يضعف التمثيل السياسي أو يغيب، يحلّ محلّه التمثيل الطائفي. فنرى الهرم الروحي يحتلّ آليّاً مكان الهرم الزمني المفتقد.

المسّ في لبنان بالتمثيل السياسي على القاعدة الطائفيّة مُفضٍ إلى إحداث رابطات طائفيّة على القاعدة السياسيّة. ذاك ما يتعيّن علينا فهمه إن شئنا أن يبقى لبنان مؤدّياً رسالته. فلا نبني قصور أوهام على أفكار مسبقة أو على صيغ كتبيّة.

لبنان بلاد أقليّات طائفيّة متشاركة. هذا تعريف سلك في سبيله منذ أخذنا نقترحه على مواطنينا. وهو يمنح العنوان الطائفي شرعيّة تامّة، على شرط ألاّ نسيء استعماله. وهو يبرز الأخوّة الإنسانيّة التي تمثّلها بلادنا إذ يَحُول، بحكم النظام، دون كبت أيّة حريّة شرعيّة.

هذا وتحتلّ حرية الضمير المقام الأوّل بطبيعة الحال. وأما الحريات الأخرى فموضوعها احترام كرامة الإنسان. فما وجه الاعتراض على هذا ؟ وما الذي يجعل العنوان الطائفي أكثر إزعاجاً من أيّ عنوان سياسيّ مضلّل ؟ أليست شريعة الإسلام، من بعد، شريعة دينيّة ؟ أليست مدنيّة وسياسيّة في آن ؟ وكيف يكون الفل التام بين هذا وذاك ؟

لبنان إذن بلاد أقليّات طائفيّة متشاركة. فإذا أنت عزّزت مجلس النواب تعزيزاً معقولاً لجهة العدد، زدت، بذلك، من فرص تحسين النوعيّة وأمّنت تمثيلاً أكثر أمانة للأقليّات التي تتشكّل منها البلاد.

وأمّا القانون الثاني الذي يرعى سياستنا فمؤدّاه أنّ من الحكمة أن نتيح دخول المجلس لأكبر عدد ممكن من القوى السياسيّة اللبنانيّة المفردة. **فهذا يقوّي "إرادة العيش المشترك" ويعزّز لُحْمة الدولة.**

من الخطإ أن نسعى إلى الاقتصاد في عدد النواب عندنا. فذاك يزيد عن سابق تصوّر وتصميم من حدّة المنافسات الانتخابيّة ويشجّع عقليّة الانشقاق.

ولا بدّ أن نتذكّر أن للسلطة الإجرائيّة عندنا ما يكفي من القوّة، في مواجهة السلطة التشريعيّة، لضبط هذا كلّه. وما علينا، طلباً للإقتناع بذلك، إلا أن نراقب ما يحصل في اللحظة التي نحن فيها.

فما أن أنقصنا عدد النواب حتى ساد البلاد مناخ تطاعن بالسكاكين. ما أن عمدنا إلى ذلك حتّى أعلن الساسة العصيان تحت راية الطائفيّة. وقد عاينّا الدولة كلّها وهي توغل في حمّى الجدال لأنّ السلطة التنفيذيّة استحسنت أن تحرم بعضاً من رجال السياسة فرصة الفوز إذ عمدت إلى انتزاع ناخبيهم

المعتادين منهم.

فلو لم يوجد غير هذا السبب لبقاء عدد النوّاب على حاله أو لزيادته قليلاً لكان كافياً. ولكن يوجد سبب آخر، حاسم هو أيضاً، وهو أن هذه البلاد لا يسعها أن تتقبّل مجلساً يعجز، بحكم تكوينه نفسه وبحكم المبالغة في تقليص عدد الأعضاء فيه، عن أداء رسالته.

15 نيسان 1953

السياسة الداخليّة والعقيدة السياسيّة

لا بدّ من تقويم سياستنا الداخليّة. فهي تشكو، شأنها شأن سياستنا الخارجيّة، غياب العقيدة. ولقد أفضت أشهر من التردّد إلى تشويش المبادئ الأساسيّة.

ليس لبنان بالبلد الذي يبحث عن طريقه. فهو قد وجدها من زمن طويل. هو مختلف عن بلاد الجوار كلّها. هو يعرف لنفسه رسالة.

هو، على صعيد الطبيعة، بلاد جبليّة وبلاد بحريّة. وهو، على صعيد الروح والفكر، ملاذ للحريّات أضحى، بقوّة الأمر الواقع، بلاد أقليّات متشاركة. وهو، على صعيد الاقتصاد، بلاد تكسب رزقها، إلى حدّ بعيد جداً، من الخارج، وذلك بفعل عمليّات تجري في أصقاع الأرض كلّها. وهو، على صعيد التاريخ، بلاد تسفر عن شخصيّتها وتذود عنها من آلاف السنين.

فليس لأيّ رئيس للجمهوريّة ولا لأيّ رئيس لمجلس الوزراء ولا لأيّة حكومة ولا لأيّ مجلس للنواب ولا لأيّة إدارة أن تنسى هذا.

وأمّا أن العالم لا ينفي يصغر وأنه ينزع إلى إدراك وحدته، فذاك ما نذكّر به كلّ يوم، ذاك أيضاً ما جعل بعض العصبيّات الجهَويّة تبدو ضيّقة متخلّفة عن رَكْب الزمن. أفلا نرى أن آسيا وإفريقيا أخذت كلّ منهما، اليوم، تدّعي لنفسها وحدة قاريّة، وإن تحكّما ؟ أفلا نرى الهند وقد أخذت تدخل طرفاً في شؤون إفريقيا ؟ أفلا نرى أغرب التراكيب السياسيّة تبرز للعيان من أخلاط الشعوب والأعراق واللغات ؟ وما الذي يجده صاحب المنطق في "الكتلة العربيّة – الآسيويّة"، على سبيل المثال ؟

للبنان مناخ حوض المتوسّط الذي ينتمي إليه وحيوانه ونباته وتقاليده وميوله الطبيعيّة. وسواء أكان المرء مسيحياً أم مسلماً وسواء أكان آريّاً أم ساميّاً وسواء أكان لا ينطق إلاّ بلغة واحدة أم كان ينطق بثلاث، فإنّ مصيره متعلّق بهذا الشريط من الأرض الذي يشتمل حقلُ فاعليّته العقليّة والاقتصاديّة على الكوكب برمّته من بدء التاريخ وبدرجات مختلفة ولكن على أشدّ الأنحاء لصوقاً بالبديهة ودفعاً للجدل.

فإنّ كلّ عائق اقتصادي ذي شأن يقف بيننا وبين سائر العالم إنّما يكون داعياً إلى اختناق هذه الأرض المنذورة التي عليها نقيم. وذاك أن حياة لبنان الاقتصاديّة تجري على الطرق

البحريّة والجويّة والبريّة. **وإنما ينبوع هذه الحياة في الواقع الإنساني**، أي في الابتكار، في الحركة، في سرعة التقرير والتنفيذ.

فإذا كان هذا كلّه لا يكفي ركيزة لعقيدة سياسيّة كان علينا نفض اليد من الحسّ السليم. إنّ واجب كلّ حكومة لبنانيّة أن تقوم، بين كل فينة وفينة، بجولة على هذه الوقائع، فيجنّبها ذلك إغراء الجري وراء الأشباح.

ثمّ إنّ لبنان، بموقعه في قلب العالم العربي، عامل توازن وآصرة. هذا إلى أن العالم العربي عالم متنوّع، متنوّع كما أوروبا. وليس هذا التنوّع بنقيصة، وإنّما هو غنى وشاهد للأصالة وللحيويّة.

فإذا لم تُبْنَ سياستنا الداخليّة على مجموع قضايا ومعارف أوجزناها بهذه الكيفيّة، لم تكن غير فوضى ووهن.

هذا والمنعطف الذي نحن عنده يبيّن لأحدّنا بصيرة أن العقيدة قد وهنت، وأن التابع يجري تقديمه على الجوهري.

أمّا الجوهري فهو الحفاظ على توازن أَمْلَتْه طبيعة الأشياء وعِبَر الماضي. وأولى هذه العِبَر أنّ الحياة العامة يجب أن تقترن عندنا بكثرة من القيم الإنسانيّة. وذاك أن الحياة العامّة والتمثيل الوطني الذي يتفرّع منها إنّما هما مُسْكَة الدولة. وأمّا العِبرة الثانية فهي أن الفرص المتنوّعة التي يحظى بها اللبنانيّون إنّما تُردّ بطبيعتها، إلى الاستعمال الموسّع للحريّات المشروعة.

الوضع الطائفي في لبنان ظاهرة هيكليّة. وليس لأيّ نوع من أنواع العنف أن يغيّر فيها شيئاً. للزمن وحده أن يغيّرها أو ألاّ يغيّرها.

3 أيار 1953

سياسة لبنانيّة

مهما يكن للمرحلة الانتخابيّة التي وصلنا إليها من أهميّة على صعيد السياسة الداخليّة، فإنّ هموم السياسة الخارجيّة أعظم منها أهميّة.

وذاك أن توجيه هذه البلاد نحو الآفاق التي تناديها أمر أعظم خطراً من انتخابها ممثّليها. غير أنّ من الحيوي أيضاً أن يكون التمثيل الوطني كافياً وأن يكون واعياً، فيسع اللبنانيّين أن يسنّوا القوانين لأنفسهم من غير خروج عن جادّة النظام وأن يحكموا أنفسهم وهم منضبطون بالأصول وأن يعيشوا بسلام محافظين على مقتضيات التوازن.

هذا وقانون الانتخاب الذي ستجري بمقتضاه انتخابات تموز لا يزال، حتى تاريخه، قانوناً لا سبيل إلى الطعن فيه. فما من قوّة يسعها أن تبدّل فيه فاصلة. فلنأخذه إذن كما هو ولنحاول أن نطبّقه على أمثل الوجوه الممكنة. فـ"ربّ ضارّة نافعة".

هذا القانون لم تعدّله السلطة التي وضعته، قبل فوات المهلة،

وذلك لاعتبارات غير خالية من حبّ الذات. وهذا أمر يجب أن نأسف له باعتباره بادرة ضعف. فحتى لو جرت الانتخابات على أكمل الوجوه الممكنة – وهو ما لا يسبقنا إلى تمنّيه إنسان - وحتى لو لم تتسبّب في متاعب ذات بال فإنّ عواقبها ستكون جسيمة. وذلك لأنّ عدد اللبنانيّين الذين سيُحملون على الاهتمام بالحياة العامة سيبقى أضأل مما يجوز ولأنّ بعض قوى الوفاق ستكون قد أُهملت عمداً لصالح اعتبارات نظريّة لا مستقبل لها.

لا يشبه لبنان غيره من بلاد العالم تماماً. هو بلاد أقليّات طائفيّة متشاركة. والعلاقات التي لا بدّ من قيامها فيه بين الطوائف تملي غزارة فصوى في الحضور وفي الاتصال. هذا أمر نعجب ألاّ يكون مشترع الأشهر الستة الفائتة قد أدركه. نعجب ألاّ يكون قد شعر بشيء من الاضطراب أمام هذه الواقعة الماثلة بوضوح كلّي لناظريه.

هذا ونحن نقع في مجلس النواب، قبل سواه، على ما في لبنان من قوى التوفيق والوفاق. فـ"السلطة" – على ما جاء في الحكم - "تضمّ الأمير إلى قوميّة مأموريه". ومن بقوا في خارج المجلس كثرت خيباتهم وأحقادهم وجنوحهم إلى شقّ العصا. تلك عبرة من عبر الحياة. ثم إنّه لا بدّ أن تبقى الحياة البرلمانيّة جارية وفقاً لروح الدستور. والحال أنّ كثيراً من أفعال السلطة الإجرائيّة تدلّ على الإمعان في ازدراء تلك الحياة.

بعد التذكير بهذا كلّه، نعود إلى القول إنّ سياسة لبنان الخارجيّة يجب أن تكون همّ اللبنانيّين الأعظم وإنّها يجب أن توجّه دفة الانتخابات نفسها. فنتزوّد معرفة بالشرق الأدى وبرسالة لبنان الجوهريّة وبموقف دول الجامعة العربيّة بعضها من بعض وبالموقف من إسرائيل والموقف من الدفاع المشترك ومن الضمانات التي يمثّلها للمستقبل القريب وللمستقبل البعيد وبكيفيّة ضمان سلامة المتوسط الذي هو مسقط الرأس البحري للعرب والغرب معاً والموئل المشترك لحضارتيهما. ألم نسمع، أمس، السيد فوستر دالاس يعود بدوره إلى تحديد الشرق الأدنى بأنه نقطة بين افريقيا وآسيا وأوروبا ؟

نريد أن نرى الحكومة تثبت أنّها لا تجهل شيئاً من ذلك وأن أفقها لا تحدّه المسبقات والنظر الضيّق. من حقّ هذه الأمّة أن تسمع كلاماً يطمئنها عوض أن تقتات بما يجري في الخفاء من مساومات. هذا الكلام يقع على الحكومة واجب قوله والالتزام به في موسم الانتخابات نفسها.

هذه البلاد متعطشة إلى تماسك كاف بين الأفكار يعبّر عنه كلام يحكمه المنطق والتعقّل.

3 حزيران 1953

نظرات على لبنان والعالم()

ها نحن عدنا لنلتقي من جديد ها هنا توالي الأحداث والأشياء في مجراها اللبناني. ها نحن عدنا لنشارك من جديد في إدراك الحياة بصورها الزائلة وبمجراها العميق.

إلى أين وصل لبنان ؟ وإلى أين وصل العالم ؟ عندنا غلبت الاعتبارات الصغيرة الاعتبارات الكبيرة. رأينا رجالاً ونساءً يذهبون إلى الصناديق حتى يوصلوا (أو لا يوصلوا) عدداً من الأشخاص ولم نرهم يولون ما يكفي من الاهتمام لمستقبل الأمّة.

للسياسة الحاليّة خطيئتها المميتة وهي أنّها من غير أفق. فهي عمل ضيّق يتولاّه مختصّون بعلم الدوائر الانتخابيّة والمحسوبيّات لا بالأفكار العامّة وصيغ التقدّم. وسيظهر لنا بمزيد من الوضوح، بعد أسابيع، أن هذه السياسة صغيرة جداً وخطرة أو عديمة الفائدة وأنّها قصيرة الأجل، يقيناً.

وهذا مع أن لبنان لا يرسخ بناؤه إلا على القوانين اللازمة عن قَدَره. وأما العوارض التي تتسبّب بها المطامح والأهواء فلا يسعها أن تكون له بمثابة القاعدة.

ها نحن أولاء مرّة أخرى في خضمّ تجربة لا طائل تحتها : تجربة الأسلوب الوضيع والإهمال الفظيع. وها نحن أولاء، مرّة أخرى، في خضمّ الحيرة.

أمّا ما سيكون عليه الغد فلن نحاول التنبّؤ به. من حسن الطالع أن طبيعة الأشياء تتولّى حماية الحريات في لبنان والوظيفة التي تؤدّيها بلادنا. على أنّ التوازن اللبناني، في حاله الراهنة، توازن ناقص. لن يُظهر الجبل الحقيقي إلا جانباً واحداً من وجهه في مجلس النواب. وفي لبنان الشمالي تبدو الحال منبئة بنوع من التمزق. والمفارقة أن لبنان الجنوبي هو الذي سيحظى بالتمثيل الأقوى والأصدق.

الخلاصة أن المجلس الآخذ في التكوّن سيشهد مواجهة بين إيدلوجيّات ذات شأن. وهذا من غير أن تسفر المواجهة عن أكثرية خليقة بهذا الاسم تلزم نفسها بعقيدة ناضجة وبتقليد تصان به البلاد. في الوقت نفسه، يبدو أن السلطة الإجرائيّة تحلم بالإفادة، لترسيخ قدمها، من هشاشة الخلقة التي اتّسم بها المجلس من يوم ولادته. هذا خطأ في التقدير. فما نتوجّس من حصوله في هذا المجلس إنّما هو مبادرات فرديّة خطرة يأتي صداها في الشارع أقوى منه في المجلس.

في الوقت عينه، لا يزال الوضع الدولي يتّسم بالغموض. فالقوى التي تتنازع السيطرة تجد أسباباً ترجّح لها الاتجاه نحو العنف وتجد أخرى ترجّح الانتظار مع عدم الاستقرار. لقد نخرت الحرب الباردة كلّ شيء إلى درجة أشاعت الميل إلى تفضيل أيّ احتمال كان عليها، وإن يكن أسوأ الاحتمالات، إذا لزم الأمر.

وسواء أمال الشقاق الداخلي في الاتحاد السوفياتي إلى الخمود أو إلى التأجج، فإنّ الخطر على سلام العالم يبقى هو نفسه. وذلك أن الحرب الخارجيّة تولد من خشية الحرب الأهليّة كما أن الحرب الأهليّة يمكن أن تولد من الحرب الخارجيّة.

العالم يعجّ بالمجهولات وبفتائل التفجير.

وهذا وقت يتعيّن على اللبنانيّين فيه أن يتّحدوا وأن يحبّوا بعضهم بعضاً وألاّ يبادروا إلاّ إلى كل ما يعزّز أمن لبنان الأزلي والفرص المتاحة له.

21 تموز 1953

في بعض المبادئ وبعض القواعد

لو أنّ بعض المبادئ والقواعد اتّبعت لأمكن من يحكم لبنان أن يحكمه وعيناه مغمضتان كما يمكن بفضل الادار أن تحطّ الطائرة في وسط الضباب. ولكان يقيّض للبنانيّين – وهم بطبعهم على ما نعلم من كثرة الحركة – ذاك الاستقرار المقترن بالسلام، وهو ما يمنح الأفراد والأمم نصيباً من السعادة النسبيّة.

هذه المبادئ والقواعد يُخْلَص إليها من المعرفة العميقة بهذه البلاد ومن الدرس غير السطحي لتاريخها ولمؤسّساتها.

على أن الجيل الشابّ، في لبنان، يجهل كلّ شيء تقريباً عن تاريخ لبنان المعاصر. وترى الأكثريّة من اللبنانيّين في دستور البلاد – وهو الذي لا يعفّ عن الخوض في حديثه أحد – نصّاً لا يقلّ استغلاقاً عن شريعة حمورابي.

وأوّل ما يجب أن يُعرف ويعلن أن لبنان بلاد فريدة ليس لها على الأرض مثيل. ولكن توجد بينه وبين البعض من أمم الماضي والحاضر وجوه شبه معيّنة. من هذه الأمم بعض جمهوريّات المتوسّط البحريّة، في الماضي، ومنها أيضاً سويسرا، وهي بلاد جبليّة تجد فيها الأعراق والأديان واللغات دواعي عليا إلى الخوض في حياة سياسيّة ومدنيّة مشتركة.

ولقد طالما اقترحنا على مواطنينا أن يغوصوا معنا في عمق المشكلات اللبنانيّة، فيخرجوا من نطاق الظواهر ومن المعارف الكتبيّة ليصلوا إلى لباب الأمور.

هكذا نعلم أن لبنان بلاد طوائف وبلاد حريات بطبعه وبنيته. وذاك أنّ الأقليّات التي تعيش فيه سويّة، قَدمت إليه، عَبْر القرون وحتى في هذا القرن الجاري، وغايتها، على وجه التحديد، أن تجد فيه الحريّة الدينيّة والسياسيّة.

وهكذا نعلم، بالتالي، أنّ لبنان، وهو بلاد الأقليّات الطائفيّة المتشاركة، لا يسعه التمتع بحظّ مقبول من الصمود "من غير مجلس يكون محلّ لقاء واتحاد للطوائف تتوصل فيه إلى ضبط الحياة السياسيّة للأمّة سويّة". فإذا أنت ألغيت هذا المجلس أو أفسدت الثقة به، "نقلت الجدال، حتماً، إلى المحراب أو إلى ظلّه".

وهكذا نعلم أن المجلس اللبناني ليس ثمرة تصور ديمقراطي للحياة الوطنية وإنما هو شرط "إرادة العيش المشترك". وكلما عزّزنا قوام هذا المجلس فجعلنا ممثّلي الطوائف المؤهّلين فيه أوفر عدداً، مع رعاية النِّسَب، زدنا من فرص العيش بسلام بين

ظهرانينا.

هذا وللسياسة الحكيمة الدائمة قواعد أخرى نختار منها اثنتين أو ثلاثاً: منها أن لبنان بلاد تضمّ شرائح اجتماعيّة بالغة التنوّع فيها العتيق البالغ العتق وفيها المتمدّن الموغل في التمدّن. لا بدّ إذن من قوانين تكون على قدر كاف من الاعتدال بحيث يتيسّر تطبيقها على الجميع من غير عنف ولا عسف.

ويقتضي إحباط سعي المشاغبين والتصدّي لإغراءات الجوار أن نستبقي في قوانيننا الضريبيّة، بل في قوانيننا كلّها، على الأعمّ، امتيازاً أو علاوة أو تسامحاً نبزّ بها قوانين سوانا.

هذه، أخيراً، بلاد قائمة على مفترق طرق وقد أصبحت، إلى حدّ ما، ساحة عامّة. فعليها أن تقوّي بنيان تقاليدها بما تسنّه من قوانين وأن توطّد العائلة اللبنانيّة بجميع الوسائل وأن تعلّم أبناءها تقديم الروحي على الزمني والحريّة على العيش الرخي.

هذه القواعد، وهي الحافظة لبلادنا، لا نرى الحكومة قد اتخذتها سنّة لسلوكها. وإنّما نرى الحكومة، بخلاف ذلك، تغرق في فوضى البِدَع فتضلّ السبيل.

يفرض افتقارنا إلى العقيدة السياسيّة نفسه على كلّ ذي نظر. ويخيّل إلى الناظر في مجرى أمورنا أن على لبنان، إن شاء أن يرتقي بحاله، أن يقتدي بما يدرّسه أساتذة القانون العام والاقتصاد السياسي في بلاد جدّ بعيدة.

لنبدأ بتحسين معرفتنا لأنفسنا حتى نتمكن من تحسين حُكْمنا لأنفسنا.

5 آب 1953

قرع الأجراس وصوت المؤذّن

بودّنا أن يكون عيد المسلمين الكبير، كما هي حال الفصح عندنا مثلاً، فرصة تقارب أخرى بين المواطنين. بودّنا أن يكون هذا العيد مناسبة لفرح عميم. وبهذه الروح نتقدّم بأماني السعادة لمواطنينا المسلمين مؤكّدين لهم أن صَلاتنا تصعد نحو السماء على نيّتهم أيضاً.

هذه فرصة لنعبد الله سويّة متذكّرين ما يجمع لا ما يفرق.

فمن ذا يساوره أدنى شك في أن المسيحي والمسلم الخالصي النيّة موعودان بنعمة من الله، أيّاً يكن العنوان الذي يجعله ذاك لمسيحيّته وهذا لإسلامه ؟

ومن ذا يحسب أنّ الخالق يسعه ألاّ يحبّ مخلوقه الذي يخدمه ويحبّه ؟

في الإيمان الحقّ قدر من الحبّ جليل بحيث أنّك أينما لقيت الله فأنت في كنف ربّ رحيم.

حينما يتوجّه المسلمون إلى الله، يجد المسيحيّون أنفسهم مصغين بالسجيّة. فيتوجّهون بدورهم إلى خالق الأكوان أن يملأ بمزيد من المحبة الأخويّة قلوب بنيه.

الأمر الذي ما نزال لا نوليه حقّه من الانتباه هو أن فوضى العالم، في هذا العصر، ما عادت تصدر من الخلاف الذي طال العهد به كثيراً ما بين العالَمَين المسيحي والإسلامي، وإنّما بات مصدرها إنكار الخالق. فالمأساة ماثلة، قبل كلّ شيء، في فلسفة العدم التي تسعى إلى القضاء بالشدّة القصوى على رجائنا المشترك.

وحين ندعو الله لأخينا المسلم ننتظر ألاّ ينسانا أخونا المسلم من بركة دعائه.

أوليس أن في وسعنا، مهما يكن من أمر، أن نتوجّه بدعائنا المشترك إلى "أبينا" الذي في السموات ؟

هذا الكلام الديني مألوف في مناسباته. ولقد كان منّا أن نبّهنا إلى أنّ من الممكن فصل الدين عن الدولة ولكن لا يمكن فصل الدولة عن خالق الأكوان. ذاك ما يسوّغ هذه السطور في بلاد جعلها دستورها نفسه (وقد أقرّ بإجماع النواب) تُلزم نفسها، مع روح التسامح الأقصى، بأداء فروض الإجلال لله تعالى.

22 آب 1953

أن نكون على سويّة قَدَرنا

هل يُراد منّا التصريح بأن لبنان السياسي الحالي لا يبدو لنا جديراً بما قُدّر لبلادنا من مصير؟ ذاك ما نراه فعلاً. ولا نستهدف بملاحظتنا الحكومة ولا غيرها، ولكن ندلي بها على إطلاقها.

نستهدف بها جملة العوامل التي تمنح قطراً من الأقطار، صغيراً كان أم كبيراً، مكانته في العالم وحظوظه منه.

ويستحقّ ماضي بلادنا ويستحقّ مستقبلنا ما هو خير من قسمتنا الحاضرة.

الرأي السائد أن دولتنا هزيلة القوام. وهذه عبارة حمّالة أوجه. فقوام الدولة بالوضوح في الفكر وبالعمق في العقيدة وبالنضج في القرارات وبالجرأة في الأفعال.

لا بدّ من التسليم بأن اللبنانيّين المسؤولين عن الشأن العام قليلاً ما يُلزمون أنفسهم بقولة الفيلسوف "إعرف نفسك بنفسك".
هم لا يرون فرادة هذه البلاد وهذا الشعب. وهم لا يتعمّقون في الأسباب التي جعلت من لبنان، في قلب هذا الشرق الأدنى، بلاداً أسبَغَت عليها العناية صفة العالميّة. وذاك أن منهاجهم لا أفق له. هم يبنونه على هيئة انتخابيّة ضيّقة وعلى معارف سطحيّة.

وذاك أن للبنان، على ضيق رقعته الذي نعلم، رسالةً خليقة بالأوطان الكبرى، فرضها له التاريخ والجغرافيا. هذا أمر يجب

أن يُقال ويبيَّن لهذا الشعب أكثر ممّا نراه يُقال ويبيّن. والشعب خليق بفهم هذا الأمر حين يُقال له.

والفجوة في سياستنا (كما في تعليمنا) إنّما هي في جعل العامّ تابعاً للجزئي والنظرة الجامعة تابعة للتفصيل. فعلى صعيد البشر والفكر، يستحقّ صوت لبنان أن تفتح له مسامع العالم، وأما السياسة التي يعوِّدُها فصغيرة للغاية.

ولقد طالما تمنّينا على رجل السياسة اللبناني، أيّاً يكن اسمه (على أن يكون جديراً بصفته) أن يكثر من التوجّه إلى هذا الشعب من على منبر أيّاً يكن اسم المنبر، فيسمع الشعب خطباً جوهريّة، ولو نسبيّاً، يتعلّم منها ما يجب عليه أن يعرفه عن القدر المرسوم له وتسمو بعواطفه وبأفكاره.

فإنّ الخطب السياسيّة التي يسمعها اللبنانيّون هي، إلى ندرتها الشديدة، على درجة من الفقر محبطة للهمم.

ولكان لبنان يجد نفسه في أوفر عافية لو لجم الأطباء رغبتهم في شفائه من أمراض وهميّة، ولو أن مَن يتوجّه إلى اللبنانيّين يخاطبهم كما يخاطب البشر الراشدون عوض أن يتصرّف حيالهم تصرّف الأطفال.

2 تشرين الأول 1953

في بعض المبادئ وبعض القواعد

الرغبة في فرض قواعد ضيّقة على المهن التجارية في لبنان (أي على تجارة الاستيراد وعلى الترانزيت وعلى المصارف، الخ.) تفترض قدرة مزعومة على تأليف ما هو مختلف طبيعة وجوهراً. هي، في حدّ ذاتها، رغبة في فرض قالب واحد على صور لا يشبه بعضها بعضاً ولا تني تتغيّر.

وإنّما فرادة لبنان كلّها في هذا التنوّع الذي يتيح لعشرين مصرفاً – على سبيل المثال – أن ينماز كل منها عن الآخر بفارق في الأساليب أو في النطاق الجغرافي أو في نوع الأعمال، مع أن جمهور الزبائن كثيراً ما يكون هو نفسه. وذاك أنّ ما ينفرد به لبنان هو أن الشخص نفسه أو المؤسّسة نفسها يقوم (أو تقوم) فيه بعمليّات مذهلة التنوّع ومذهلة السرعة.

وما هي إلا رؤيا من رؤى الخيال (وخطأ فادح أيضاً) أن نحسب أن في وسعنا أن نُخضع ما هو كثير ومتغيّر بطبعه لتنظيم واحد. فإنّ حياة لبنان الماديّة وازدهار لبنان يتبعان قدرة اللبنانيّين على الابتكار والتكيّف.

ولقد كتبنا في ما مضى أن كلّ لبناني إنّما هو جمهوريّة قائمة برأسها. ولكلّ مُنْشأة طابعها الفريد الذي يوفّر لها وسائل البقاء. الأصل ها هنا هو التنوّع والكثرة والتباين. هذا بينما يعني فرض القواعد، بحدّ ذاته، وحدةَ القالب والضبط.

ثمة تناقض واضح بين ما يُسمّى عبقريّة التجارة عند

اللبنانيّين وبين ادّعاء الدولة

(وهي عرضة لنفوذ غربي وكتبي) أن لها أن تحبس المهن التجاريّة في قواعد جامدة. **وعندنا أنّ لوضع هذا الأمر في دائرة الضوء أهميّة حيويّة.**

لا يمكن من غير مبالغة في الجسارة أن يُقال للبنانيّين: اشتروا هذا أو لا تشروا ذاك واستثمروا أموالكم في المضمار الفلاني لا في غيره وألزموا أنفسكم بقواعد صارمة والزموا حدوداً ليس لها من أفق. فهذا عبث يجافي طبيعة هذا الشعب ويتحدّى تكوينه.

لا بدّ من القواعد الصارمة، والحقّ يُقال، في الجيش وفي الدرك وفي الشرطة وفي كلّ ما جرى هذا المجى. لابدّ منها ايضاً للأطبّاء والمحامين ومَن لفّ لفّهم. وأما التجارة اللبنانيّة، على اختلاف أسمائها ووجوهها، فينبغي لها عكس ذلك، على وجه التحديد. فإذا استثنينا ما يجب استثناؤه (وهو استثنائي بلا ريب) فإنّ الحرية هي التي تفرض وجودها: الحرية التي تجد البارع من الوسائل والحاذق منها والمرن والرهيف، بل والسرّي أيضاً، عند اللزوم، لتزيد من ثروة الجماعة وترفع من مستوى معيشتها.

فمن طبْع التجارة، بمعنى هذه الكلمة في القانون التجاري، أي بأعمّ معانيها، أنّها تفترض عندنا جملة من الأسرار الصغيرة في التعامل ومن الاكتشافات العارضة ومن العلاقات التي لا تنفكّ تتحوّل بين العلّة والمعلول. وهذا، على وجه التحديد، ما يعاديه الميل إلى النظيم، وقد أصبح مَرَضيّاً، وما يستبعده.

ليس في العالم بلاد تستلزم فيها الأعمال من قوّة الخيال ومعرفة الدخائل ما تستلزمه في لبنان. ذاك عكس الرتابة في السلوك وعكس القواعد. إنّها الجدّة في كل يوم.

فلتبادر الحكومة إذن إلى منح حمّالي المرافئ والمحطّات وسائر العتّالين لباس عمل (وشيئاً من وسائل حفظ الصحة) ولتترك التجار في سائر فروع التجـــارة لحالهم، يمارسون مهنتهم بإتقان ويؤمّنون للحكومة معاشها !

21 تشرين الثاني 1953

الشبيبة، لو علمت...

أخطر ما يمكن أن يُمنى به لبنان هو أن نجد التعلّق بالجديد وقد تقدّم فيه على التقاليد.

نحن من أكثر الناس تعلّقاً بالابتكار وبالإبداع. ولا نجيز لنفسنا الغفلة عن حركة العالم. ونبذل وسعنا لنبقى مطّلعين على كلّ ما يستجدّ من الأشياء المهمة. وندرك ما للسرعة من أهميّة قصوى ومن وَقْع على تطوّر الأشياء كلّها. ونحفظ للمبتكرات في دنيا

عمل الآلات وهو يجعل عمل الإنسان عاقاً أو عديم الفائدة. هذا كلّه لا يحول بيننا وبين التعلّق بالتقليد كما يتعلّق المرء بالخبرة الطويلة ويستطيب ثمراتها وكما يتعلّق بالحقيقة الثابتة.

على كلّ لبناني أن يتذكّر أن التقليد صاحب جلالة لأنّه الشاهد لتوازن تحصّل بالصبر الجميل.

كلّ شيء في لبنان اعتدال ورزانة ومعرفة بنسبيّة النظريّات والمؤسّسات. نحن هنا في مركز العالم فعلاً، نمسك بيد الغريزة والفكر سجلّ قيام الممالك والإمبراطوريّات وانهيارها وانتصار الفلسفات والشرائع وتهالكها وتلَف الأفكار والأشياء.

ولكن مبتدعي الأنظمة باتوا لا يحصون عداً عندنا. فكلّ يطمح إلى الاستواء قدوة تحتذى وإلى قلب الأمور رأساً على عقب. بعض يرى أن ميزان السياسة هو ما ينبغي تعديله. وبعض يرى أنّه الميزان الاجتماعي أو الاقتصادي. وما يغيب عن فطنة هؤلاء وأولئك أن لبنان، مذ كان، ملجأ لمن تجور عليهم العصبيّات. تغيب عن فطنة هؤلاء حكمة آبائنا الذين أتاحوا للزمن أن يطوي عدداً مهولاً من مواسم الفوضى والجنون.

في لبنان، يجب أن يسيطر التقليد على كلّ شيء وأن يتحكم في كلّ شيء. نقول إنّ الناس والعقول هنا "معتّقون"، بالمعنى العامي، خمسة آلاف أو ستة آلاف من السنين وإنّهم يعلمون أن هذه الدنيا، بمشقّاتها، دار ممرّ وأن الثورات كثيراً ما تخطئ وأن موسوليني وهتلر قد يفوتهما الصواب. فهذا النوع من شخصيّات الأمس الضخمة لم يبقَ منه، بعد شدّة البأس، إلاّ رماد. وأمّا أكثر الحقائق تواضعاً فباقية.

الشبيبة من اللبنانيّين تتبلبل أفكارهم من جرّاء التعليم الذي يتلقّون والأنباء التي تصل إليهم والمشهد الذي تعرضه السياسة عندنا أمام أنظارهم ومن جرّاء مايقرأونه أيضاً. هكذا يستعجل أكثرهم تنبّهاً إدّعاء النبوّة. فيأخذون، عن حسن نيّة، ينقّبون البنيان الذي أحكمه الأجداد.

ولا يسع النتيجة أن تكون غير ما نرى : أي هذا النشاز الذي يسوق عقولنا إلى أقاصي الفوضى.

هذا مع أن عندنا ها هنا كلّ ما نحتاج إليه لنكون سعداء. ولكُنّا نلفي أنفسنا سعداء لو تعهّدنا بالعناية إدراكنا لما هو حقيقتنا السياسيّة الخاصّة بنا ولو وجدنا مزيداً من الشجاعة في الدفاع عنها.

ولكنّ الحكومات تسير في ركاب الجماهير. فهي، عوض إضاءة السبيل لهذه الأخيرة (بمعنيي الإضاءة الحقيقي والمجازي)، تنتهي إلى التطويح بها في ظلام الليل.

هكذا لا تنفكّ مدرسة الماضي النيّرة تُتجاهل لتَحلّ محلّها عِبَر من تجربتنا جائرة ومودية بنا إلى الخراب.

وذاك أن ما يوشك أن ينتهي إلى الإفلاس، في لبنان، ليس التجارة، بأيّ حال، وإنّما هو المنطق. نكتب هذا بينما تشتعل في موقدنا حطبة ونتذكّر زماناً مضى يقرنه كلّ لبناني، في أعماق قلبه، بسعادة لا تقدّر بثمن.

الشبيبة، لو علمت !

27 تشرين الثاني 1953

السلطات الثلاث في لبنان ومسؤوليّاتها

لم يمض على بدء العهد الجديد عندنا غير أشهر، وقد أخذ يبدو على السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة أنهما محتاجتان إلى ردّ اعتبار. فهل تراهما تحاولان صرف الأنظار عن قصورهما حين تصبّان جام المرارة على السلطة القضائيّة ؟

أما المجلس فباد عجزه. هو ظاهر القصور عن القيام بمهمّته، وقصوره هذا مولود معه. فلا يمكن أن تكون العواقب سليمة حين نوكل إلى مجلس ضيّق – نسبيّاً – وضئيل الإمكانات إلى هذا الحدّ أن يحيك القوانين وأن يراقب سير أعمال الدولة.

ما يحصل كان لا بدّ أن يحصل، على الرغم من وجود البعض من أهل "التهدئة". في الحكومة كما في المجلس أناس لا نشكّ في جدارتهم ولا في صدق عزيمتهم. ولكن ما القول في السواد الأعظم ؟ ما القول في الصورة العامّة ؟

لا مراء في أنّ السلطات الثلاث في لبنان محتاجة كلّها إلى استرداد هيبتها. ولكن السلطة القضائيّة هي أسلمها حالاً، بعد كل حساب. إذا كانت السلطة القضائيّة قد انطوت (ولا تزال) على وجوه ضعف، فمن ذا ينكر، غير كاذب، أن مصدر الضرر في السلطة الإجرائيّة وفي السلطة التشريعيّة أيضاً ؟ من ذا ينازع في كون السلطة القضائيّة يبقى أهلها، بما هم بشر، موضوعين، بحكم القسر المعنوي والمادي، تحت رحمة السلطتين الأخريين. وها هي تبوءُ، فوق ذلك، بسهام القادحين.

ها إننّا نطلب من القضاة قَدْراً من الفضيلة ومن قوة النفس نتحاشى من إلزام الوزراء وممثّلي الشعب بمثله. تلك واحدة من غرائب أسلوبنا في النظر السياسي. فإنّ في مَثَل القشّة والخشبة خلاصة لتاريخنا الخلقي، وما عدالتنا إلا عدالة الفريسيّين المنافقين.

هكذا لا ينفع غضب من الخاصّة ولا من العامّة في إخراج الحكومة من العجز الذي هي فيه. وهكذا يبقى للنائب أن يفعل ما يروق له. وأما الويل والثبور فللقاضي، ولو أفضيا إلى زعزعة أركان القصر. فإن وُجِدت عدالة في التوزيع فهي هذه !

الدولة يُعْوِزُها الجد وتعوزها الكفاءة. ومن بين فروع القانون كلّها، نجد القانونَ الإداري أقلّها حظوة. فهذا الشعب يساس كما لو أنّه جمهوريّة أطفال أُخرج منها المعلّمون.

ما هو سليم فينا ينسب إلى المرض وما هو مريض فينا يُنسب إلى العافية. ويقتحم من شاء ميدان التشخيص في أشدّ المواضيع حراجة، فنَجِدُنا مضطرّين، من بعد، إلى تبديد طاقتنا في إثبات البديهيّات.

ولا مخرج لنا من هذه الحال إلاّ أن يكفّ النوّاب عن الإساءة إلى القضاة وأن يكفّ الساسة المحتاجون إلى جمهور انتخابي عن الافتاء، على سبيل المثال، في تعرفات الخدمات العامّة الرئيسة. لا مخرج إلاّ أن نوطّن النفس على تصديق ما يقوله أهل الخبرة عوض أن يعمد الواحد منّا إلى التكرار الأحمق للاختبارات على حساب الشعب.

لا بدّ، في لبنان، لكلّ من السلطة الاشتراعيّة والسلطة التنفيذيّة والسلطة القضائيّة من أن نَلْزَم جانب الاستقامة في قياس قوّتها وضعفها. ولا يكفي مجرّد إجراء الجردة. لا بدّ من الوصول إلى المبادئ وإلى المسؤوليّات.

فبعد عشرة أعوام أو عشرين أو ثلاثين حصدنا فيها عبراً وحوادث شتّى، لم يَبْقَ موجب (ما لم نكن نحن خلواً من الذكاء ومن المعرفة بالنفس البشريّة ومن الذاكرة ومن المخيّلة معاً) أن نغرق في قراءة مونتسكيو لنتمكّن من إصلاح الدولة اللبنانيّة. وما كان مؤلّف "روح الشرائع" ليوصينا إلا بأن نستبقي لأنفسنا آذاناً تسمع وعيوناً ترى.

17 كانون الأول 1953

المدرسة السائبة أو الرثاء للتعليم

مقالة شارل حلو عن التعليم، وقد نُشرت في هذه الجريدة يوم الأحد، تستحقّ أن يُصْدى لها.

إن لم يكن التعليم، في لبنان، صنواً للجودة، فخيرٌ له ألاّ يكون. **وإذا كان على المعلم والتلميذ أن يتقاسما الجهل أو الضعف فلا موجب لاقتناء المدارس.** خير لنا إذ ذاك أن ندَعَ الحياة تتولى التعليم بنفسها وتكشف ذا العصاميّة حيث تسمح له القابليّات الطبيعيّة بالظهور.

فإنّه لوهم خطير أن نحسب المدرسة (أي المباني والموظفين وحدهما) خيراً في ذاتها. فالمعوَّل على ما يُدرَّس فيها أي على ما تقدّمه من إعداد وثقافة.

المدرسة، بإطلاق معناها، ما هي بالشيء الجليل إذا كانت تزجى فيها معرفة زائفة أو هشّة. فإن جهلاً نسبيّاً يسود فيه الحسّ السليم لأفضل من دروس يلقيها معلّمون مهزولون يطوون نفوسهم على المرارة ويتأكّلهم الحسد وخيبات الأمل.

فليس مَن هو شرّ من الخائبين لمهمّة التعليم. إلا أن يكون المؤدّب خلواً من الآداب شأن المسافر بلا متاع.

ولطالما كان العدد في لبنان مفضّلاً على النوع. وها هو التعليم، بجميع درجاته، يشهد نشوء مؤسّسات أقلّ ما يُقال فيها إنّها متهوّرة.

أفنحسب أن لبنان يستبقي علّة وجوده ويبقى محتلاً رتبته إذا فَقَدت شهاداتنا اعتبارها أو غدت عرضة للازدراء ؟

وأما المتجاسرون على ادّعاء الحقّ في تعليم ما لا يَعْلمون

(أو في تعليم ما يعلمون فقط) فهم يستحقّون أعسر حساب. فإنّما هي خطيئة تُرتكب في حق هذه البلاد وفي حقّ العقل أيضاً أن نعمد فيه إلى تشجيع التنافس غير الصحّي في ميدان حياة مدرسيّة وجامعيّة تتقاذفها الأغراض ويأخذ منها الهوى التجاري كلّ مأخذ.

إنّ المحافظة على لبنان وسلامته متّصلان بالجودة في كل شيء. فبالجودة تتمكّن بلاد صغيرة كهذه البلاد من تسويغ ضمان حضورها ومستقبلها. وليس من مكان في العالم يفوق لبنان في إظهار هذه الحقيقة وجعلها يقيناً.

والحال أنّ انتكاس التعليم عندنا أمرٌ وَقَع. فمن سنة إلى سنة، تسفر الامتحانات عن نتائج مطّردة التدنّي. وقد جهر لبنانيّون من خيرة أهل الرأي باستيائهم وبمخاوفهم. فلا يمكن أن تبقى الأمور في مجراها الحالي من غير الإفضاء إلى فاجعة.

لا بدّ من اختيار نهائي ما بين الجودة والعدد، وما بين المعلّمين الأصيلين وفاتحي البخت. وإنّه لمن المؤسف أن من يبتغون تسنّم كرسي، رفيع أو متواضع، يباشرون سعيهم بالعمل على تشويش النفوس.

عليه كان رجاؤنا إلى الحكومة أن تحفظ للبنان أو أن تردّ إليه ما بدأ يفقده، وهو صيت البلاد المستنيرة.

22 كانون الأول 1953

دلالة رحلة

سيتغيّب رئيس الدولة مدّة شهر. وهو يقتفي أثر لبنانيّين سبقوه في غضون مائة سنة، فيسافر إلى أميركا.

ومسوّغ هذه الرحلة ما للبنانيّين من حضور في العالم الجديد. فإنّ مئات الألوف من اللبنانيّين مقيمون في الأقطار الصديقة التي سيزورها رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة.

هذه الرحلة شاهدٌ على وجهة لبنان، على رسالته، على ماضيه وعلى مستقبله. لم يبدأ رئيس الدولة اللبنانيّة بأوروبا. بل ستكون أولى زياراته الرسميّة، في ما يتعدّى العالم العربي، لأميركا الجنوبيّة. ويستقيم له أيضاً أن يذهب لزيارة اللبنانيّين في الولايات المتحدة وفي كندا وفي الاتحاد الفرنسي وفي إفريقيا الجنوبيّة وفي أستراليا. فاللبنانيّون موجودون في كلّ مكان. وهذا أمر ينفرد به لبنان في نطاق العالم العربي نفسه.

العراقي والمصري والسعودي واليمني لا يسافرون. فإذا فعلوا كان مردّ ذلك إلى شبههم باللبنانيّين، شأنهم في هذا شأن السوري والأردني.

أما اللبناني فالأفق عنده حاجة والتغرّب ضرورة. نحن أشباه لتلك الطيور المهاجرة التي ترحل، في كلّ فصل، من قارّة إلى أخرى. لا بدّ لنا من خوض العباب، سواء أكانت السفينة أم

الطيّارة ما يحملنا إلى البعيد. وها هو الكوكب برمّته يبدو وكأنّه ما عاد يحتوي من الأكسجين على ما يكفي صدورنا.

الذين يبتغون حبس لبنان خلف ما يشبه سور الصين، في القواعد الجامدة وفي الضوابط الضيّقة، عليهم أن يتذكّروا ما سبق قوله. ففي عالم رازح تَحـــــت الطغيان أو تحت الإفراط في التقنين، نبقى نحن رمز الحريّة بعينه.

ولولا أن هذه هي حالنا فما الذي كان سيحمل رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة على الذهاب إلى البرازيل والأورغواي والأرجنتين؟ فإذا هو قصد تلك الديار فلأنّ اللبنانيّين المقيمين وراء البحار يساوي عددهم، على التخمين، عدد المقيمين في الجبل اللبناني وعلى الساحل الجليل الشأن الذي كان لفينيقيا القديمة.

ولقد قلناها، على سبيل التذكير، في محاضرة ألقيناها في الندوة اللبنانيّة : "إنّ صور كانت تجد مصادر ثروتها في أقاصي الأرض". وفي أقاصي الأرض، يجد لبنان كلّه مصادر ثروته أيضاً.

من الطبيعي إذن أن يسافر رئيس الجمهورية اللبنانيّة: أن يذهب إلى حيث ينابيع ينهل منها شعب هو رئيسه الأول.

على أن سياسة الدولة يجب أن توافق، على الدوام، مغزى الرحلة التي يقوم بها رئيس الدولة. لا بدّ للبنان أن يبقى بلاد الحريات جميعاً حتى لا تكون هذه الرحلة مفارقة أو نزوة. فإذا لم يكن ذلك كذلك كان رئيس الدولة ذاهباً لزيارة لبنانيّين هاربين من البؤس أو لبنانيّين محكوم عليهم بالنفي أو لبنانيّين ناجين بجلودهم، على غرار ما كانت حالهم في أيام الباديشاه والباب العالي.

8 أيار 1954

ما هو "النظام الرئاسي" الأميركي؟

تمنحنا رحلة رئيس الجمهوريّة إلى أميركا فرصة لنقول كلمة موجزة في ما هو النظام الرئاسي الأميركي.

فعلى الرغم من انتشار تدريس القانون الدستوري في الشرق الأدنى، وفي لبنان، على الأخصّ، لا يزال الخلط وارداً، حتى من قِبَل أشخاص ذوي ثقافة عالية، ما بين "النظام الرئاسي" و"السلطة الشخصيّة" أو بين "النظام الرئاسي" والدكتاتوريّة.

لم ننس بعد أن اللواء الشيشكلي، على سبيل المثال، أعلن، عند إصداره الدستور الأخير في سوريا، أن "نظاماً رئاسيّاً" على الطراز الأميركي قد أنشئ في سوريا. هذا بينما كان ما أنشئ، في الواقع، "سلطة شخصيّة" مموّهة إلى هذا الحدّ أو

ذاك. ولا ريب أن الأمر قد استبان لاحقاً. على أننا كنّا وحدنا من سمّى نظام الشيشكلي باسمه في مقالة أرسلناها إلى هذه الجريدة من باريس.

النظام المسمّى "رئاسيّاً"، في أميركا، هو الضرورة، أولاً، نظام لدولة فدراليّة بخلاف الدولة الواحديّة. أي أنّه نظام لبلاد مؤلّفة من دول متحدة (وهذا مصدر الإسم الذي يُطلق على تلك الدولة وهو الولايات المتحدة).

عليه كان الرئيس الأميركي وجوباً رئيساً لحكومة فدراليّة.

والحال أن المادة الأولى من دستورنا تنصّ على أن لبنان "دولة ذات وحدة لا تتجزأ". وهذه حال بلاد الشرق الأدنى والجامعة العربيّة جميعاً. فإذا أريد لها أن تصبح بلاداً ذوات حكومات فدراليّة وجبت تجزئتها أوّلاً بحيث تنشأ في سوريا، على سبيل المثال أيضاً، دولة حلب ودولة دمشق ودولة العلويّين ودولة حمص ودولة الجزيرة وهكذا دواليك ويوفّر لها جميعاً تمثيل متساوٍ في مجلس للشيوخ.

فلا يتصوّر النظام الرئاسي الأميركي إلاّ في بلاد تتكوّن من "دول متحدة" وتحل فيها الحكومة الفدراليّة فوق حكومات الولايات. هذا ولكل ولاية في الولايات المتحدة، كما في البرازيل وكما في الأرجنتين، "حاكم" أي رئيس للجمهوريّة، إلاّ أنّه رئيس للجمهوريّة ذو سلطات محليّة أي ذو سلطات مقيّدة. ويطلق عليه لقب الحاكم، لا الرئيس، تفادياً من اللبس.

ولقد أنشأ دستور سويسرا الذي يشبه دستور الولايات المتحدة كثيراً وكان قد استلهمه، مجلسين يقابلان مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة. وهما مجلس الولايات المؤلّف من ممثّلين إثنين لكل كنتون أيّاً يكن حجمه السكاني أو مساحة أرضه، والمجلس الوطني. على أن سويسرا، وهي مثال البلاد الديمقراطيّة، ليست بلاداً ذات نظام رئاسي لأنّ السلطة فيها ليست لفرد بل لهيئة.

ويمارس المجلس الفدرالي السويسري سطلته جماعة. (وهذه أيضاً حال الأورغواي بعد إقرار دستورها الجديد، وهي بلاد سيزورها الرئيس شمعون بعد الأرجنتين). ولا يعدو رئيس الاتحاد السويسري، وهو يُنتخب كل سنة، أن يكون له تصدّر أدبي. فهو، في واقع الأمر، أوّل بين متساوين.

هذه أمور للتذكير بها فائدته في بلاد مثل لبنان يتحدث فيها من شاء في الدستور من غير أن يكون قد قرأه وفي "النظام الرئاسي" من غير أن يعرف ما هو.

عليه، فإن النظام الرئاسي، وهو في الولايات المتحدة نظام ديمقراطي أصلاً وفصلاً، بل هو واحد من أكثر الأنظمة ديمقراطيّة في العالم، لا يمتّ بصلة إلى سلطة الفرد أو إلى الدكتاتوريّة. فإنّ سلطات الرئيس في الولايات المتحدة، تبقى، أيّاً يكن اتّساعها، محدودة عن كثب بسلطات هيئات أخرى في الدولة.

غير أن أهمّ ما في أمر النظام "الرئاسي" الأميركي أنه نظام لبلاد فدراليّة بالتحديد. فلا يمكن أن يَرِد اعتماده لدولة واحديّة.

22 أيار 1954

إلى مَن تخونهم الذاكرة

إذ تُقْدِم حكومة لا ذاكرة لها على إلغاء الأوّل من أيلول من عداد أعيادنا، غير مبدية أدنى اكتراث بالتاريخ، فهل يخطر ببالها، للحظة واحدة، أنّها تمحو هذه الذكرى العظيمة ؟ نُعْرض عن تصديق هذا ضناً بسمعة الحكومة ويشرفها. وذلك أن يوم الأول من أيلول *1920* كان للبنان يوم المصير.

بات أمراً معتاداً، اليوم، أن يُغْمَط الماضي حقّه. وهذه عادة خليقة بالتلميذ الكسول. وأما أن يجنح إلى هذا النسيان للماضي رجل الحُكْم، وأما أن يجنح إليه رجل الدولة فهذا أجسم خطراً. فمطلع أيلول *1920* كان للبنان ولادة وانبعاثاً في آن. هذا أمر لا يجوز الجهل به. من جهتنا، سنبقى حريصين على إعادة هذا الأمر بقوة إلى بعض من الذاكرات الرسميّة اللبنانيّة أعوزته الأمانة أو أصابه الخور.

ليست الغاية أن نَعْلم أوّلاً من الذي أعلن لبنان ذلك العهد. الغاية أن نتذكّر أن لبناننا أُعلن، في ذلك العهد، في الصورة الجغرافية التي هو عليها اليوم وأننا كنا خارجين، إذّاك، من غياهب التبعيّة للعثمانيّين. فإذا كان ممثل فرنسا هو الذي تولى هذا الإعلان، في أعقاب حرب عالميّة وبحكم حضور ذي صفة دوليّة، فقد حصل ذلك على أثر إلحاح متمادٍ ومقاومة مديدة من جانب اللبنانيّين. ولو كان الملك فيصل، وهو إذ ذاك ملك سوريا، قد قَبِل الانتداب، من جهته، لصعُب على لبنان أن يفلت من التبعيّة له. فقد كان يوجد تقبّل لتقديم تعويضات لبنانيّة طلباً لإرضائه. كان ذلك قبل ميسلون. وهذه وقائع عايشناها.

يبقى أنّ الأول من أيلول هو اليوم الذي تجسّد فيه لبنان، في هيئته التي هو عليها، بين الأمم. وكان لنا من ذلك سعادة تدوم أجيالاً، سعادة لا يزال صداها يتجاوب فينا إلى اليوم.

لا ريب أن اليوم الذي حصل لنا فيه الاستقلال التام، في تشرين الثاني *1943*، كان يوماً عظيماً أيضاً. ولكنّه انبثق من سابقه, في *1920*، حصلنا على الأرض وحصلنا على إمكانات الاستقلال. وفي *1943*، كان تطوّر طبيعي، بعد حرب عالميّة ثانية، لواقع أخذ يفرض نفسه في مجرى الزمن، لا يوقف تقدّمه شيء.

نأسف لإلغاء الاحتفال الرسمي بذكرى الأول من أيلول. وأما أن يكون المراد إنقاص عدد أيّام العطلة الذي بات مخلاً بالحشمة في هذه البلاد، فهذا لا نعترض عليه. ولكن تتقدّم هذا الضرورة القاضية بأن تبقى علل وجود الأمّة محلّ اعتبار. وما يفرض علينا من قبيل التوفير ها هنا يبنى على نظر ضيّق

وضعيف إلى السياسة العامّة. (هذا وما التوفير من عدد النواب إلا ظاهرة من الصنف نفسه).

يضعف إصغاؤنا لنداءات الروح واعتبارنا لوقائع الحياة النفسيّة من يوم إلى يوم. ويصيبنا الضمور عوض أن ننمي في نفوسنا حاسة العظمة الروحيّة والسياسيّة والشعور بالوحدة الإنسانيّة.

وسواء أرضيت السلطة أم لم ترضَ، فسيبقى الأول من أيلول يوماً أساسياً في نظر اللبنانيّين.

أول أيلول 1954

فلسفة الطائفيّة في لبنان

الطائفيّة هي "التعلّق الصيّق بمذهب ديني". ذلك تعريفها في القاموس وتلك، من غير إبهام، حالها عندنا. غير أن الطائفيّة في لبنان تدلّ على شيء آخر. فهي ضمان التمثيل السياسي والاجتماعي المنصف لأقليّات طائفيّة متشاركة.

المذهب – شئنا أم أبينا – صورة من صُوَر التمدّن. فيقال بحقّ "التمدّن المسيحي" و"التمدّن الإسلامي". والأحوال الشخصيّة هي موضع الفروق والفريقات في ما يلي الأساس المشترك. وتتساكن المدنيّات في لبنان في مناخ أخوّة وتسامح هو من حسن الطالع بمكان. ونحن نفسنا لا نفوّت فرصة تسنح لبيان ما في هذا التسامح من فضيلة موصولة بالإيمان تصحبها فضيلتا المحبّة والرجاء كشقيقتين. نحن نقوم بكل ما في وسعنا لنقرّب بعضاً من بعض، في الصميم، أولئك الذين يعرفون الله الواحد ويعبدونه. ونحن نتمنّى لمواطني هذه البلاد جميعاً وللإنسانيّة كلّها ملكوت الله وعدالته.

بعد أخذ العلم بهذا، تبدو الوضعيّة الطائفيّة في لبنان طبيعيّة ومشروعة. فإذا كانت العقيدة السياسيّة تنشئ في صوف الحزب صلات فكريّة ومعنويّة، فأحرى بفكر ما بعد الطبيعة، وهو الذي يحكم التشريع الزمني إلى مدى واسع، أن ينشئ صلات هو أيضاً أو أن يكون ما ينشئه أمتن وأوثق.

لا يصدمنا هذا الوضع للطائفيّة في لبنان بقدر ما يصدم آخرين يبالغون بسذاجة في اصطناع هيئة الواقف على فضيحة والراسخ في العِلم، بل نرى في هذا الوضع عامل نظام وسلام، قبل كلّ شيء.

ولقد آن الأوان لتصبح السياسة مَرنة وحيّة فتتكيّف بالوقائع والضرورات الوطنيّة. آن الأوان لتنحني النظريّة الصلبة والجافّة أمام خلجات الروح ونبض الجسد. لبنان مكوّن من أقليّات طائفيّة متشاركة. هذه الأقليّات تبرز للناظر تحت العنوان الطائفي لأنّ لبنان كان، على الدوام، ملاذ حريّة الضمير. أمكن هذا بفضل

وضع لبنان الجغرافي إذ هو بلاد جبليّة كان الدفاع عن النفس فيها ممكناً، على الدوام، وبلاد بحريّة كان ركوب البحر منها سهلاً، على الدوام.

فلمَ نبتغي أن نغيّر بفظاظة ما هو صنيع الأجيال ؟ وأيّ شذوذ فكري يحملنا على وضع الانحياز المسبق إلى العلمانيّة فوق موقف للعقل أوسع نطاقاً وأكثر إنسانيّة ؟ فعلى كثرة الأخطاء والتجاوزات، يبقى أن الطائفيّة هي ما أشاع التسامح في لبنان. فالتجاور المباشر بين العبادات والطقوس والتعوّد المديد للعيش سوية والتخالط والاحترام والصداقة المتبادلان والتعارف العميق بين هؤلاء وأولئك هي كلّها ما أوصلنا إلى التوازن الذي نحن فيه. من جهتنا، نرى المسافة أبعد، على الصعيد السياسي، ما بين الشيوعي والمواطن غير الشيوعي مما هي عليه ما بين الماروني والشيعي أو الروم الأرثوذكس والسنّي، مثلاً. وفي أقطار أوروبيّة عديدة هي من بين أكثر الأقطار تقدّماً، نقع على أعضاء في المجالس والحكومات يحملون العنوان الطائفي في السياسة.

حالة لبنان ليست حالة شعب متأخر، على الإطلاق. هي حالةُ نسيجٍ وحدها، وهذا كلّ شيء. ولا توجد بلاد أخرى في العالم في الوضع نفسه الذي يوجد فيه لبنان لجهة الطوائف ودرجة حضورها. من الجهة الأخرى، نقع أحياناً في بلاد تُعَدّ بين أكثر البلاد حداثة على درجة قصوى من التعصّب.

لا نخلط الدين بالسياسة مطلقاً ونعرف كيف نعطي لقيصر ما هو لقيصر، بلا زيادة ولا نقصان. غير أن أولويّة البعد الروحاني تسوّغ الحالة اللبنانيّة، بمعنى ما، وتفسّرها. التوازن اللبناني على القاعدة الطائفيّة لم ينشأ تعسّفاً. هو لم يُبْنَ على انحياز مسبق. وإنّما كان نشوؤه تجاوباً مع ضرورة الاعتراف بالخصوصيّات التي لا تقلّ شأناً عمّا يميّز الأحزاب السياسيّة بعضها عن بعض. هذه الفوارق يمكن أن يخفّف منها مرور الزمن وأن تزول ببطء. وأما في الوقت الحاضر، فإنّ علّة وجود لبنان هي على وجه التحديد في التوازن الطائفي الذي يميّزه، وهو يظهر أوّلاً على مستوى السلطة التشريعيّة. فإذا كنّا نبغي الإصلاح، فلنبدأ باستبعاد الطائفة ووضع الجدارة في موضعها داخل الإدارة. ذاك يبدو أقرب جداً إلى طبيعة حالنا.

ما يتعيّن تقويمه

لا بدّ من تقويم أعرافنا السياسيّة.

لا يكفي أن يُرفع مستوى المعيشة في قطر من الأقطار حتى يصير قابلاً للحياة. فحيث تكون الأعراف السياسيّة واهنة ترتخي الحياة الاجتماعيّة برمّتها. ولا يُطلب إلى لبنان أن يصبح شبيهاً لإسبارطة. فهذا سيبدو إفراطاً لشعب يستطيب حلاوة العيش. صحيح أنّه كانت لنا قدوة الجبل، إذ كان الجبل إلى عهد قريب شديد البأس صارماً. غير أنّ الجبل نفسه أخذ يدبّ فيه

الوهن. فهو قد استطاب أسلوب عيش المحاسيب واليد الممدودة والمرونة في العمود الفقري والحظوات الحالّة في غير محلّها والإنعامات والجعالات. فعاد لا يدافع حقّ الدفاع عن كرامته ومهابته.

والحق أنّه يهمّنا أن يستَتمّ لبنان تجهيزه وأن ترتفع مبان جميلة الرسوم وأن تصبح الطرق مستقيمة وعريضة وأن نجد سبيلاً إلى أصناف التقدّم المادّي كافةً. غير أننا أشدّ اهتماماً بأن نرى حولنا بشراً، فيتمالك اللبناني الذي اعتاد الخنوع نفسه وينتصب واقفاً على قدميه. نحتاج إلى بشر، قبل كلّ شيء : إلى طبائع قويّة وإرادات، إلى مواطنين يأبون التضحية برأيهم في سبيل مصالحهم ولا يكونون مستعطين لجوجين ولا متزلّفين ولا حملة مباخر يُعاد استئجارهم كلّ أسبوع. فإنّما نجهد لحماية أنفسنا من رُعاعنا ونرى أن يواجهوا بأقصى الشدّة.

وإنّه ليشقّ على النفس حقاً أن نرى من يصبح نائباً وقد فقد الجرأة على الكلام في المصلحة العامّة من على منبر، وجَبُن عن التوجّه بنقد معقول إلى الحكومة وعن مناقشتها الحساب ما دامت تغدق العطايا على حواشيه. وأسوأ من هذا أن يُصاب الصحافي بالبكم لأنّ الصمت أدعى إلى رضى أولي الشأن من المتابعة المخلصة.

على هذه البلاد أن تعيد تعلّم النبل وكرامة الإنسان في ممارسة السياسة، وأن تعود إلى احترام التعبير المجرّد عن الحريّة وإلى التشجيع عليه.

كلام لا طائل تحته

قولة ثيمستوكليس ليوربياديس: "اضرب ولكن أصغِ"، يجب أن تُقال لأولئك الذين يغضبون عندما نحاول تصويبَ رأيهم. فليس هناك من غضب أكثر حمقاً من ذاك الذي يثور في وجه العقل. ولا بدّ من الرثاء لأولئك الذين يعاندون البديهة.

وإنّ رباطة جأش ثيمستوكليس لقدوة في العظمة الهادئة : "اضرب ولكن أصغِ". هذا يعني أيضاً : دعِ الوحش الذي فيك طليقاً بشرط ألاّ تتخلّى عن عقلك.

فما من حيلة يسعها أن تقهر العقل الصافي، ذاك الذي يدلّ على الطريق المستقيم.

والحوار ما بين ثيمستوكليس ويوربياديس يتكرّر كلّ يوم بين أشخاص تتباين قاماتهم. يَجْبه المرءُ صُوَر العناد كما يجبه حائطاً. كما لو كان يوجد في هذا العالم شيء أثمن أو أشرف أو أجدر بالثناء أو أَوْلى بالاحترام أو أكرم أو أوفى تعبيراً عن الأخوّة من النصيحة المجرّدة.

ولكن ها نحن أولاء نتعامى حين يصبح النور شديد السطوع

ونتهرّب حين تغدو الحجة دامغة. حيث نفتقر إلى النصيحة المجرّدة، إلى النصيحة المحرّرة من شتّى الشهوات، يبقى علينا أن نأخذ بتلك التي تسديها الطبيعة وأن نتذكّر ناموسها البعيد الغور. وهو أن الإفراط في كلّ شيء مضرّة وأن خير الأمور أوساطها وأن في الإنسان اعتدالاً هو الحكمة عينها وأن للمطامح حدّاً وأن للشمس شروقاً وغروباً وأن ثمّة يوماً للسعد ويوماً للنحس وأنّ لكل شيء إقبالاً يليه إدبار وبداية تتبعها نهاية.

فإذا بَنَينا قابليّاتنا على هذا أدخَلْنا السكينة إلى قلوبنا وعُدْنا غير خاضعين لغواية من يغوينا بتحدّي الحقيقة.

وإنّما هي الرغبة المكتومة في الحياة المؤبّدة، في خلافة المرء لنفسه، ما يُخْرج وجود الإنسان عن طوره. هذا بينما الحقيقة ماثلة في مجرى الأمور الطبيعي. وشرّ أعداء السياسة الخطيئة في حقّ العقل التي هي شرّ أعداء الإيمان. وهي كانت خطيئة يوربياديس قبل أن تُعْرف بهذا الاسم. ولكن يوربياديس رضخ، في نهاية المطاف، وقد أخذ منه الثأر، فكانت وقعة سلامين وأمكن تجنّب الكارثة.

نتأمّل في هذه الأمور، هذا الصباح، ونحن خلف واجهة زجاجيّة عريضة نرى عبرها أفق البحر والجبل بأقصى عرضه ونرى قبل ذلك فروعاً شامخة لسنديانة خضراء وخلفها أشجار دفلى مزهرة. فكم يبدو صعباً حين يغدق علينا القدر العطايا، أن نسيطر على أهوائنا وعلى القدر معاً.

أصالة لبنان

لأنّه لا توجد بلاد أخرى تشبه لبنان، يسعنا الاطمئنان إلى أنّه سيبقى يشبه نفسه.

فحين يصل التفرّد إلى هذا الحدّ (وهذا من غير أدنى تصنّع)، يعود تبديل الوجه أمراً غير وارد.

في الشرق الأدنى، بل في الشرق الأوسط كلّه، توجد مصلحة لرجال الدولة الخليقين بهذه الصفة في أن يريدوا بقاء لبنان على ما هو عليه إلى غير نهاية. فإذا وجدنا أنفسنا غرضاً لمشروع غزو، أيّاً يكن، فإنّه سيَلحق بنا ضرر من جرّائه، على الأرجح، ولكن المعتدي سينال منه، في نهاية الأمر، جرحاً قاتلاً.

فإنّما الشعب اللبناني على درجة من التنوّع تردع أيّة بلاد أخرى يهمّها أمر النظام والأمن أن تحمّل نفسها عبء هَرْجه ومَرجِه. لذا سيبقى الأصحّ، على الدوام، أن نُترك لشأننا. فإن استقلالنا شرط لراحة الغير.

ما من مكان لقاء، في الكون، يَعْدل هذا المكان، وتبقى القاعدة فيه، على صعيد الحياة الأسمى، هي الحريّة وبعدها الحريّة.

يبدو مجرّد التعداد حاسماً، ولكن ما النفع في وضع دليل لهذا التنوّع الرائع الذي يُحتَسَب علينا، أحياناً، في خانة المصائب، وما هو إلاّ علامة الاحترام الذي نَعدّ أنفسنا مدينين به لحقوق الإيمان والعقل ؟

وما من بلاد يسعها أن تسجّل علينا مأخذاً في هذا المجال. وذاك أنّ العالم القديم وأميركا نفسها ما يزالان، إلى اليوم، يتّخذان، في موضوعي العرق والدين، مواقف تعصّب وخصومة.

ها هنا بيت الله، أقدم نقطة اتصال بالسماء. المسيحيّة بفروعها العديدة والإسلام بتصوّراته المتنوّعة للإيمان والشريعة الموسويّة بماضيها الجليل واختلاف ألوانها وغير هذه من الملل أيضاً تقيم وتعيش معاً بين ظهرانينا من غير أن تبرز بينها رغبة في الافتئات على ضمير أيّ كان. ما من حضارة يسعها، في الحقيقة، أن تأتي بما هو خير من هذا.

وما هو ساطع في ميدان المعتقدات يتجلّى، على مستوى البشر، في الكيفيّة التي يُظهر بها لبنان كرم ضيافته لمن لا يمثّل خطراً عليه.

في الحرب كما في السلام، شَهِد لبنان، في خلال هذا القرن، مرور العالمين على أرضه. فأدّى التحيّة لمواكب المجد كلّها واستقبل الشدائد على أنواعها، وأشرع أبوابه لسائر تجلّيات الإيمان والعقل والقلب. وهو حاظٍ بالعطف من جهات المعمورة كلّها. وهو سيعرف أن يثبت على الدوام استحقاقه هذا العطف وأن يتصرّف بحيث يكون مستقبله نموًّا طبيعيّاً لماضيه.

في الكتاب

في السياسة الداخليّة